جـچـيـجـوش كـوودكـو

حقائق وأخطاء وأكاذيب

السياسة والاقتصاد في عالم متغير

حقائق وأخطاء وأكاذيب

حقائق وأخطاء وأكاذيب

السياسة والاقتصاد في عالم متغير

تأليف
جچيجوش كوودكو

ترجمة
رحاب صلاح الدين يوسف

مراجعة
محمد إبراهيم الجندي
شيماء عبد الحكيم طه

INSTYTUT KSIĄŻKI
©POLAND

كلمات عربية

حقائق وأخطاء وأكاذيب

Truth, Errors, and Lies

جچيجوش كوودكو

Grzegorz W. Kolodko

الطبعة الأولى ٢٠١٢م
رقم إيداع ٢٠١١/٢٢٢١٦
جميع الحقوق محفوظة للناشر كلمات عربية للترجمة والنشر
(شركة ذات مسئولية محدودة)

كلمات عربية للترجمة والنشر
إن كلمات عربية للترجمة والنشر غير مسئولة عن آراء المؤلف وأفكاره
وإنما يعبّر الكتاب عن آراء مؤلفه
ص.ب. ٥٠، مدينة نصر ١١٧٦٨، القاهرة
جمهورية مصر العربية
تليفون: ٢٢٧٢٧٤٣١ ٢٠٢+ **فاكس:** ٢٢٧٠٦٣٥١ ٢٠٢+
البريد الإلكتروني: kalimat@kalimat.org
الموقع الإلكتروني: http://www.kalimat.org

كوودكو، جچيجوش.
حقائق وأخطاء وأكاذيب: السياسة والاقتصاد في عالم متغير / تأليف جچيجوش كوودكو . - ط ١ . - القاهرة : كلمات عربية للترجمة والنشر، ٢٠١٢.
٥٢٠ص، ١٦,٠×٢٣,٠سم
تدمك: ٧ ٢٠ ٥١٧١ ٩٧٧ ٩٧٨
١- العالم - الأحوال السياسية
٢- العالم - الأحوال الاقتصادية
أ- العنوان

٣٢٠,٩٠٩

الغلاف: تصميم سيلفيا فوزي.

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية، ويشمل ذلك التصوير الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مضغوطة أو استخدام أية وسيلة نشر أخرى، بما في ذلك حفظ المعلومات واسترجاعها، دون إذن خطي من الناشر.

Arabic Language Translation Copyright © 2012 Kalimat Arabia.
Truth, Errors, and Lies: Politics and Economics in a Volatile World
This publication has been funded by the Book Institute, the © POLAND Translation Program.
All rights reserved.

المحتويات

«نافيجيتور»	٧
١- العالم والكلمات والمعنى	٩
٢- كيف تحدث الأشياء	٣٧
٣- موجز لتاريخ العالم وما يمكن أن نتعلمه منه	٥٣
٤- العولمة؛ وماذا بعد؟	٩٥
٥- حال العالم الآن	١٤٩
٦- الليبرالية الجديدة الفاشلة وإرثها الهزيل	٢٤١
٧- ما التنمية؟ وعلام تعتمد؟	٣٠١
٨- الركود والتنمية: القوانين والسياسة والثقافة	٣٤٣
٩- نظرية المصادفة في التنمية، والبراجماتية الجديدة	٣٧١
١٠- المستقبل الغامض	٣٩٣
رسالة	٤٨٩
ملاحظات	٤٩٣

«نافيجيتور»

تعمدت أن يخلو هذا الكتاب من الجداول والرسوم البيانية والخرائط كي يصبح أسهل وأكثر جاذبية للقراءة، وهو يخلو أيضًا من فهرس المراجع والمصادر التقليدي المرتب هجائيًّا، لأن كل المصادر مذكورة في الحواشي الختامية. وبدلًا من ذلك ثمة أداة بحث خاصة أسميها: «نافيجيتور».

و«نافيجيتور» موقع إلكتروني (www.volatileworld.net) أُعد خاصة للقراء المهتمين. ويحوي قدرًا هائلًا من المعلومات الإحصائية المتعلقة بالمادة المطروحة في صفحاته، ويمكنك أن ترى جداول ورسومًا بيانية وخرائط توضح العديد من الظواهر والعمليات التي أبحثها، وفيه أيضًا صوري الخاصة التي تعرض لك أنحاءً شتى من عالمنا الحائر، ومناطق تحدثت عنها في هذا الكتاب.

علاوة على ذلك، يجري تحديث البيانات المعروضة في هذا الملحق الإلكتروني الاستثنائي بانتظام، فصليًّا أو نصف سنوي أو كل عام، كي يتمكن القارئ من الحصول على أحدث المعلومات بسرعة.

وبالطبع فإن «نافيجيتور» أُعد من أجل أولئك الذين يرغبون في استطلاع الإحصاءات ومؤشرات الأداء بمزيد من التعمق، والذين يستسيغون الرسومات البيانية والمؤشرات وأشكال الخرائط وألوانها والصور الفوتوغرافية. إن «نافيجيتور» أكثر من مجرد خلفية ضرورية ومعلومات إحصائية لتكملة الكتاب، فبعد سنوات من الآن سيظل مستخدمو «نافيجيتور» قادرين على مواكبة أحدث التغيرات التي استجدت على الموضوعات التي طرحت في هذا الكتاب. وستظل التفسيرات العلمية والحقائق ومنطقية الأحداث صحيحة، لكن البيانات الإحصائية ستتغير.

ويحتوي «نافيجيتور» على جدول شامل بالمراجع والمصادر التي استعنت بها أثناء تحضير الموضوعات المطروحة في الكتاب. وليس هذا سيرة علمية كاملة؛ فذلك

يكاد يكون غير وارد، بالنظر إلى النطاق الواسع متعدد التخصصات لموضوعات هذا الكتاب. غير أن «نافيجيتور» سوف يمكن محبي البحث من التعمق أكثر في قضايا الإنسانية والاقتصاد، والعالم والتنمية، والماضي والمستقبل. ويحتوي مسرد المراجع على الكثير من المصادر الأصلية مع روابطها الإلكترونية، بحيث تكفي نقرة واحدة في الغالب للاطّلاع على وثيقة أصلية هامة. ولا شك أن هذا سيكون عونًا للباحثين والطلبة على حد سواء.

وأخيرًا، يحتوي «نافيجيتور» على مدونة يمكن أن يتواصل فيها النقاش حول المجتمع الدولي والاقتصاد العالمي ومصير الإنسانية، بما في ذلك مكاننا من كل هذا، وتوقعاتنا حياله. وبهذا يبقى القارئ في تواصل فكريّ معي ومع الآخرين ممن يجدون هذه الأمور شائقة.

«نافيجيتور» أداة ممتازة تدعم رحلتنا الفريدة من نوعها عبر الزمان والمكان وتعزز قيمتها؛ إنها رحلة بحث عالمنا المتقلب عن مستقبل أفضل.

وبوجود «نافيجيتور» في متناول يد القارئ — أو بالأحرى تحت إصبعه — قد يسهل إيجاد الطريق الصحيح.

الفصل الأول

العالم والكلمات والمعنى

من أين تأتي الحقيقة والأخطاء والأكاذيب في الاقتصاد والسياسية،
وما الذي يجب عمله لتأتي الحقيقة في المقام الأول

تفسر مفاهيم علم الاقتصاد الصعبة أفضل تفسير باستخدام كلمات بسيطة ومعبّرة. ويفترض أن يصف علماء الاقتصاد ما يجري ويفسرونه. وأفضل هؤلاء العلماء يعرفون ما يحدث وبإمكانهم إقناعنا. لكن المشاكل تطرأ عندما:

- يكونون على علم بما يحدث، لكنهم لا يستطيعون إقناعنا.
- أو لا يعلمون، لكنهم يحاولون إقناعنا على أي حال.
- أو يعلمون أن حقيقة الأمور تختلف عمّا يحاولون إقناعنا به.

في الحالة الأولى، لا يسعنا إلّا أن نحاول مساعدتهم في توصيل الرسالة. ورغم ظاهر الأمر، ليست تلك بالمهمة السهلة، فالجهود في هذا الاتجاه بحاجة إلى دعم المؤلفات، والبرامج المعرفية، والتعليم، ووسائل الإعلام المستقلة، والمنظمات التقدمية غير الحكومية، والأشخاص ذوي النوايا الحسنة، وهؤلاء ليسوا قلة على الإطلاق، لكنهم بحاجة لأن يعلموا كيف تجري الأمور أولًا.

وفي الحالة الثانية، عندما لا يعلم هؤلاء الأشخاص كيف تجري الأمور فعليًّا ومع ذلك يحاولون إقناعنا بمفهومهم، يكونون على خطأ بين. ومن الضروري عندئذ أن نناقشهم بهدوء، وأن نعير اهتمامنا للرأي الآخر، لأن كل شخص من الممكن أن يكون على خطأ؛ بما في ذلك نحن. ويمكننا أن نعرف أن الأشخاص الذين يطرحون

وجهات نظر خاطئة يكونون أحيانًا حسني النية. فمن وجهة نظرهم، هم يحاولون الوصول إلى الحقيقة ومشاطرتها مع الآخرين. ومن ثم، هم حلفاء في الكفاح من أجل الوصول للحقيقة، وكل ما يتطلّبه الأمر لوضعهم (أو وضع أنفسنا) على المسار الصحيح، أن نجعلهم يدركون أخطاءهم، ويتوصلون إلى رؤية مشتركة معنا.

والحالة الثالثة هي الأسوأ، أي عندما يتعمد الأشخاص نشر الأكاذيب. في مجال السياسة — وهذا يحدث يوميًّا — المهم هو النتائج، لا الحقيقة. وتحاشي الحقيقة يصب أحيانًا في مصلحة النتائج، وهذا هو السبب في أن الصدق والكذب يستخدمان باعتبارهما وسيلتين مفيدتين في السياسة. وهذا يفسر السبب في وقوع الكثير من علماء الاقتصاد الذين دخلوا عالم السياسة في شرك الأكاذيب. إن الحقيقة أمر حسن في أي مؤتمر علمي، لكنها ليست كذلك في المنافسات السياسية، التي عادة تقام — في وقتنا هذا — تحت الأضواء وأمام عدسات مصوري التليفزيون. فعلى أي حال، كان من غير المعقول أن تعلن الحكومة البولندية على الملأ، عند طرح سياستها في مطلع عام ١٩٨٩–١٩٩٠، أن الدخل القومي سينخفض بنسبة ٢٠ بالمئة تقريبًا خلال العامين التاليين، وأنه سيكون هناك ثلاثة ملايين عاطل عن العمل في غضون أربع سنوات. إن الشعب لم يكن ليقبل بسياسات كهذه، أو يقبل المسئولين عن تطبيقها. وقد أطلق بعض علماء الاقتصاد الأمناء تحذيرات،[1] لكن طغى عليها ضجيج نظرائهم الأكثر خضوعًا وطاعة. وفي روسيا كان الأمر سيكون بمنزلة انتحار سياسي لو كانت الحكومة اعترفت في عام ١٩٩٢ بأن تطبيق سياسات الليبرالية الجديدة سوف تفضي إلى سبع سنوات عجاف سينخفض خلالها الإنتاج إلى ما يتجاوز النصف، وأن قطاعًا عظيمًا من السكان سيواجهون الإقصاء الاجتماعي.

من السهل جدًّا مواربة الحقيقة في مجال الاقتصاد، والتساهل حيال ذلك — على الرغم من ضرره البيّن — أكثر بكثير في الاقتصاد من غيره من الفروع المعرفية الأخرى. وهناك سبب آخر لذلك هو أنه في مجال الاقتصاد يسهل خداع الناس، وإقناعهم بوجود علاقات ليست موجودة فعليًّا ضمن العمليات الاقتصادية مثل: الادخار والتراكم والاستثمار والإنتاج والتجارة والتمويل. وعندما يدلي علماء الاقتصاد بتصريحات يتبين عاجلًا أو آجلًا أنها غير صحيحة، نُترك نحن أمام إشكالية: هل كانوا على خطأ، أم كانوا يكذبون؟ ولا توجد احتمالات أخرى؛ ربما باستثناء أنهم كانوا مخطئين إلى حد ما، وكاذبين إلى حد ما. هذه الحجج والأمثلة — التي لا يصعب أن نجد الكثير منها بالرجوع إلى تجارب كثير من الدول في فترات عدة — ينبغي

أن تساعد في فهم أسباب ظهور أمور سيئة وكأنها جيدة، وينبغي أيضًا أن تمدنا بالمعرفة اللازمة لتجنب الأخطاء.

ومن الضروري، خلال النضال من أجل الوصول للحقيقة في العلم الحقيقي، وأعني بذلك العلم الرفيع، أن نشجع مسلكًا نقديًّا. وكثيرًا ما يتطلب الوصول للحقيقة أيضًا مناظرة علنية نزيهة، على الرغم مما يصاحب ذلك من مجازفة معتادة تتمثل في استحالة التمييز بين الحقيقة والزيف أحيانًا في نقاش عادي عام. ومع ذلك فهذه طريقةٌ لكسب حلفاء للحقيقة. وفي العلوم الاجتماعية، بما فيها الاقتصاد، هذا مهم للغاية، نظرًا لأن نشر نتائج البحوث وتبسيطها عاملان مهمان يساعدان على تطبيقها. لقد حدث أن كان هناك أشخاص يشد وثاقهم إلى الخازوق ثم يُعدمون حرقًا على رءوس الأشهاد، عقابًا على دفاعهم عن الحقيقة العلمية على الملأ، لأن محاكم تفتيش متعصبة وغاشمة حكمت بذلك. أما اليوم، فهناك قطاعات من وسائل الإعلام على استعداد للتصدي بهمّة لهذا الإرهاب الجسدي والنفسي والسياسي، الذي ينبغي أن نذكر أنفسنا بأنه كان قاسيًا على المدى القصير، لكنه لم يكن فعالًا على المدى الطويل.

إن النقاش العلني وأداته — أي وسائل الإعلام — سلاح ذو حدين. فمن ناحية، يستحيل من دونهما تمرير شعلة المعرفة إلى جمهور أوسع من الناس، ومن ناحية أخرى، يمكّنان الكذابين والدهماء من الوصول إلى ذلك الجمهور نفسه. وما من خيار إذن سوى حمل الهراوات والتلويح بالسيف — الكلمة — لتسديد الضربات بأقل قدر ممكن من المعاناة. وهذا ليس أمرًا سهلًا على الإطلاق.

وأفضل طريقة للقتال هي أن ندعو الأشياء بأسمائها الحقيقية. ومن الضروري فهم جوهر اللاعقلانية — مصادرها وآلياتها وديناميكياتها — كي نواصل التقدم تقدمًا عقلانيًّا. وهذا قد يكون في بعض الأحيان أصعب من الاستسلام للكسل الفكري ومجاراة حجج الدجالين أو الحمقى البسطاء. كتب كارل ساجان يقول: «أحد أكثر دروس التاريخ إثارة للحزن هو أننا إذا خُدعنا طويلًا بما فيه الكفاية، نميل لرفض أي دليل على تعرضنا للخداع، ولا نبالي باكتشاف الحقيقة. لقد تملّكنا الخداع. ومن المؤلم للغاية أن نعترف — ولو لأنفسنا — بأننا كنا في غاية السذاجة.»[2] وهذا النوع من الخداع قد يؤثر على عمليات مهمة تؤثر بدورها على أعداد غفيرة من الناس. وقد كُتب الكثير عن كيفية تضليل الناس بالعلم، وكيف يمكن أن يصروا على الخطأ

فترات طويلة، واضعين ثقتهم في هراء وخزعبلات وعلم زائف وخرافات وخداع.[3] لكن مع الأسف، نادرًا ما كُتب حول هذا الموضوع في مجال الاقتصاد.

يصف فرانسيس وين في كتابه «كيف اجتاحت الترهات العالم»[4] هذا الأمر وصفًا ساخرًا وهزليًّا إلى حد ما، وفوق كل هذا، وصفًا ذكيًّا. وربما يجب التعامل مع الترهات باعتبارها فئة خاصة في علم الاجتماع والعلوم السياسية؛ فهي لا تلعب دورًا هينًا في الاقتصاد.

إن وصفة صياغة الترهات الاقتصادية سهلة، وهي كما يأتي؛ أولًا: بسّط الأمور قدر الإمكان، ثم بالغ. كأن تقول على سبيل المثال: إذا خصخصنا كل شيء فسيتحسن كل شيء سريعًا. أو على العكس: إذا أمّمنا كل شيء فسيتحسن كل شيء أكثر فأكثر. هذا يعتمد على الفترة الزمنية التي يُدخل فيها الهراء إلى عقولنا لتشويشها. ويشير وين إلى العواقب بعيدة الأثر (أو التفسيرات الفارغة) لعبارات مثل عبارة الثاتشرية الليبرالية الجديدة: «ليس هناك خيار آخر»، أو عبارة فوكوياما «نهاية التاريخ»؛[5] على الرغم من أنه في الحالة الثانية، كان ثمة قدر كبير من سوء التأويل لفكر فوكوياما.

من البديهي أن الخيارات البديلة لتحقيق التنمية لم تنفد، حتى حينما كانت الثاتشرية الليبرالية الجديدة في أوج ازدهارها ورفضت أن تلحظ أو تتقبل أي خيارات بديلة عن حلمها بالهيمنة. كما لم تنفد البدائل الآن أيضًا، في الوقت الذي تتجه فيه الليبرالية الجديدة نحو الأفول. وبالنسبة للتاريخ؛ فهو يمضي قدمًا، كحال البشرية مع كل المشاكل التي تظل جمة حتى على المستوى التاريخي.

ومن الأمثلة الأخرى على تلك الترهات شعار «إما أن تبتكر أو تتوقف عن العمل!» الذي ظهر مؤخرًا، فقد كان هذا مذهبًا شائعًا في كليات الإدارة. ومع أنه ما من شخص عاقل يمكن أن ينكر أهمية الابتكار البالغة في تحقيق مزيد من الإنتاجية والتقدم الاقتصادي بوجه عام، فإننا نعلم أيضًا أن التطور كان ممكنًا لقرون كاملة من دون وجود أي قدرات ابتكارية بارزة. وحتى في يومنا هذا، لا تتوقف أغلبية الدول (الاقتصادات الوطنية) والغالبية العظمى من الشركات عن العمل نتيجة لغياب موهبة الابتكار، بل تجري أمورها على ما يرام، وتحقق عيشًا كريمًا بفضل الاعتماد على التقليد.

إن الذين يموتون ليسوا أولئك العاجزين عن التفكير والعمل المبتكر واستحداث أساليب إنتاج ومنتجات جديدة، بل العاجزون عن المنافسة، فمن الممكن جدًّا أن تنافس من دون ابتكار. لكن ترديد وسائل الإعلام، والحكومات ورموز العمل التجاري

وأساتذة كلية التجارة، والاستشاريين من كل التخصصات، وخبراء علم الإدارة، لمثل هذه الشعارات الجوفاء يشجع الفهم الخاطئ بصرف الانتباه عن المتطلبات الحقيقية لتحقيق النجاح التجاري وأسبابه.[6] إن الابتكار لأولئك البارعين في الابتكار، لكنه ليس لكل شخص.

وللأسف تسببت هذه الأمثلة وغيرها من الترهات والأكاذيب في ضرر لا حد له، على المستويين المادي والفكري على حد سواء. فعلى أي حال، نحن لا نعيش في عالم من الكلمات فحسب، بل من الأفعال أيضًا، بما فيها الأفعال الخاطئة والضارة. والكثير من تلك الأفعال لا يمكن إصلاح عواقبه. لقد عانينا الخسائر والأضرار بالفعل، وباتت إمكانية تحقيق أي مكسب شيئًا من الماضي. وللزمن دومًا دور في هذا. فحتى عندما تسفر التضحيات التي بُذلت والأعباء التي أثقلت كاهل البعض في النهاية عن بعض النفع، يمضي تعاقب الأجيال بحيث يكون أولئك الذين دفعوا الثمن قد أمسوا في العالم الآخر.

في عالم ما بعد الاشتراكية، لا يزال الأشخاص الأكبر سنًّا يتذكرون الجهد الذي كان يرمي إلى إسعادهم عن طريق تطبيق نظام العمل القسري الجماعي بالزراعة، في حين لا يزال الأشخاص الأصغر سنًّا يتحملون عبء الفكرة المتسلطة الساذجة والضارة في الليبرالية الجديدة، التي تعرف باسم «العلاج بالصدمة». فقد أدت الجهود الفاشلة لتطبيقها إلى تكاليف باهظة كان من الممكن تلافيها، وأسفرت عن فوائد علاجية أقل بكثير من تلك التي كان من الممكن تحقيقها عن طريق اللجوء لتغييرات من نوع آخر.[7] لكن حقيقة وجود أشخاص يفضلون نسيان مثل هذا الهراء المسمى «العلاج بالصدمة» (أو أشخاص يرغبون في إقناع أنفسهم والآخرين بأنه قد نجح إلى حد ما) توجب ضرورة إدراك جوهر المسألة؛ تمامًا كما أدركنا ما حدث في حالة العمل الجماعي البائسة على مدى جيلين ونصف. ولا تتعلق هذه الضرورة بالوصول للحقيقة التاريخية فحسب — التي دائمًا تزيف عندما تتعلق بعصور قريبة — وبعدم دقة تفسير الفكر الاقتصادي عند دراسته في وقت لاحق لظهوره. بل إن لها أيضًا أهمية تفوق أهمية الحقيقة، نظرًا لأن عملية التطور التاريخية ما هي إلا مراحل مختلفة في أنحاء شتى من العالم، ولم يفت الأوان بعد لتلافي الكثير من الأخطاء، فكل ما يلزم الآن هو استخلاص النتائج الصحيحة من تجارب الآخرين، والدروس المستفادة من الإنجازات والإخفاقات في بلدان أخرى.[8]

تحاول إيران حاليًّا تنفيذ برنامج يسمى «أسهم العدالة»، وهو برنامج لتوزيع جزء من أصول الدولة مجانًا على أفقر شريحة من السكان. ومن الأفضل بكثير بيع هذه الأصول بأعلى سعر ممكن في أسواق رأس المال، ثم استغلال الدخل الناتج عن إلغاء التأميم (الخصخصة) في تنفيذ برامج اجتماعية هادفة للحد من أسباب الفقر ومظاهره. لقد كانت لدى الإيرانيين فرصة تجنب خطأ التوزيع المجاني العقيمة اقتصاديًّا والقائمة على دوافع أيديولوجية؛ وهو نفس الخطأ الذي لم تتجنبه بعض دول ما بعد الاشتراكية.

وفي بولندا أيضًا، كانت لنا تجربة مع الترهات تمثلت فيما كان يطلق عليه اسم «برنامج الخصخصة الشامل»، الذي تصدّر الصفحات الأولى للجرائد، لا سيما صفحة أولى في صحيفة بعينها. وعندما بات واضحًا للجميع في وقت لاحق أن المردود الاقتصادي من وراء هذا النظام لم يكن يستحق الجهد الأيديولوجي، كنا قد بدأنا بالفعل مرحلة مواجهة العواقب: فلا تحقق هدف التحول إلى الاقتصاد الجزئي، ولا الهدف الاجتماعي الرامي إلى سرعة تكوين طبقة وسطى. هذه العواقب لبت طموحات أولئك الذين دعوا إلى هذا البرنامج والبرامج المماثلة، وخدمت مصالح ليست هينة على الإطلاق للوسطاء الماليين والقانونيين الذين استفادوا استفادة عظيمة.

وفي بولندا أمامنا الآن فرصة لتجنب فكرة سيئة أخرى هي: الضريبة الثابتة. فقد وضعت بعض جاراتنا من الدول هذه الفكرة موضع التنفيذ، حيث تغلبت الترهات الاقتصادية على المنطق السليم. لكن سيكون على هذه الدول في مرحلة معينة أن تعالج الوضع، وإن لم يوجد سبب آخر سوى حقيقة أنها لن تتمكن من إعالة كبار السن في المجتمع من دون اللجوء للضرائب التصاعدية. ومع نسبة متقاعدين متزايدة ستضطر الفئة العاملة في المجتمع إلى دفع ضرائب أعلى من تلك التي يدفعها المتقاعدون ومتلقو الإعانة من المعاقين، وإلا ستختل منظومة الدعم الاجتماعي. إذن على الأشخاص الأكثر ثراء أن يدفعوا ضرائب أعلى، وإلا ستختل منظومة الدعم الاجتماعي. إن الضريبة الثابتة ليست بالبساطة التي يدّعيها المدافعون عنها (وكل من يمكنهم الاستفادة من ورائها). لكنها تُبسط تبسيطًا مفرطًا يجعلها تستهوي أعدادًا كبيرة من الناس. يمكن ترويج الهراء التقليدي بناء على وصفة تقليدية تصوره وكأنه: علاج شامل ناجع، بسيط ومبالغ في قدراته الشفائية، لمشكلة يبدو أنها تزعج الكثير من الناس، فمن ذا الذي يحب دفع الضرائب؟! وفي الحقيقة تمثل الضريبة الثابتة مجاملة لأقلية في المجتمع. إلا أن بعض الأشخاص خُدعوا بالفعل، ووثقوا

بسذاجة في مفهوم يضرهم على نحو فادح. وهذا هو الغرض من وراء هذا النوع من الهراء الاقتصادي؛ خداع بعض الأشخاص لمصلحة أشخاص آخرين.

يشبه الاقتصاد طريقًا وسط الغابة، حيث من السهل جدًّا أن تضِل الطريق، فعندما تستدير كي تعود أدراجك يبدو الطريق وكأنه نفس الطريق الذي سلكه، لكنه لا يكون كذلك. وعملية التغيُّر في العلاقات الاقتصادية أمر طبيعي وواضحٌ تمامًا، على الأقل بعد مرحلة معينة من مراحل تطور الحضارة. والتغيُّر لونٌ اقتصادي قائمٌ بذاته، قد يكون بالغ العمق، ويمتد إلى جوهر الظواهر أو العمليات التي يجري بحثها. أحيانًا يحدث التغير بسرعة بالغة من الناحية التاريخية، إلى حد أنه يحدث بوتيرة أسرع من وتيرة التغير بين ظهور جيل من علماء الاقتصاد وآخر يليه. وهذا أحد الأسباب الكامنة وراء عدم قدرة العلماء في بعض الأحيان على مواكبة التغير. فهم لا يستطيعون الحصول على رؤية نظرية دقيقة للحاضر لأنهم ينظرون إليه بعيون الأمس. والأسوأ أنهم أحيانًا يركزون اهتمامهم على تصور يعود لأزمنة مضت، ويتناقض مع المكان والزمان الحاليين. وعندما يتشبثون بأفكارهم البالية يبدءون في فهم الأمور فهمًا خاطئًا. فهم لا يعرفون ما الحقيقة، ومن ثم كيف ينشرون الحقيقة إذا كانوا لا يعرفونها؟ لقد تلاشت مع الأزمنة التي كانت ملائمة لها. إن الزمن يتغير. ولا بد أن تتغير الرؤى أيضًا.

ومع الأسف، بدلًا من التكيف مع التغيير، غالبًا يتطلع الاقتصاديون إلى دول أكثر تقدمًا وذات ثقافات مختلفة، وتكنولوجيات أكثر تفوقًا ومؤسسات أكثر نضجًا، ويستعيرون منها تفسيرات، وعناصر نظرية، وحتى مذاهب فكرية كاملة، حتى إنهم يواجهون فيما بعد مشكلة في التكيف مع الظروف المحلية، وهذا يجعلهم كمن ينتعل فردتي حذاء للقدم اليسرى. وقد أصبح هذا الأمر شائعًا في السنوات الأخيرة في ظل التأثر بهيمنة اتجاه فكري واحد، هو الليبرالية الجديدة، التي فرضتها على الآخرين أكثر مجموعات أصحاب المصالح قوة، بمساندة رأس مال دولي ضخم. لقد دفع أكثر من بلد ثمنًا باهظًا جرّاء تجاهل الاختلافات الإقليمية والقومية في ظل شعار الليبرالية الجديدة الشهير الساذج الذي يدّعي أن «مقاسًا واحدًا يناسب الجميع»، وهذا يعد دعوة لتجاهل الاختلافات المحلية عند تطبيق السياسة الاقتصادية. لكن حتى عندما تدفع البلدان ثمنًا باهظًا يشكل ذلك دائمًا تجارة مربحة لشخص ما.

والتركيز على أكثر الاقتصادات تقدمًا يؤدي إلى استيراد عشوائي للأيديولوجيات التي تحظى بشعبية وتوصف بأنها العلوم الاجتماعية السائدة في بلادها. وفي الاقتصاد

يشكل هذا وباءً. وعندما يتألق المحللون والمعلقون المحليون — بالاعتماد على نظريات الخارج — يتألقون بنور مستعار. وما من أحد يطالب هؤلاء بأن يتألقوا كالشمس، لكن ليكن لهم على الأقل مصباح جيد يخصهم هم، أو حتى شمعة.

ويحدث بالفعل أحيانًا أن يخص عالم اقتصادي مرموق وحائزٌ على جائزة نوبل (لا تجتمع الصفتان دائمًا) أحد علماء الاقتصاد المحليين بالثناء، وهذا ما حدث عندما أشاد جوزيف إي ستيجليتز من جامعة كولومبيا — وهو أحد أكثر علماء الاقتصاد شهرة — بنظريات عالم اقتصاد بولندي توصل إلى نتائج إيجابية عند التطبيق العملي لنظرياته.[9] فماذا حدث جرّاء ذلك؟ بصرف النظر عن الحقائق، استشاط خصوم عالم الاقتصاد البولندي المحليين غضبًا، وحاول ناشط أيديولوجي ذو ميول ليبرالية جديدة، ويدّعي ممارسة العمل الأكاديمي، أن يسفه رأي العالم الحائز على جائزة نوبل، ودعا إلى مقاطعة أعماله، وكل هذا لأنه استشهد بآراء مُثبتة ومبتكرة لعالم اقتصادي بولندي لا يروق لمتطرفي الليبرالية الجديدة. وقد كتب المدافع المفوّه عن «سياسة الحزب» يقول: «إن حقيقة عدم جدارة أعمال ستيجليتز بالاهتمام يمكن أن تظهر عند الاطلاع على فقرة من كتابه «العولمة ونقماتها» يفردها للحديث عن بولندا فيقول مستشهدًا بما قاله جچيجوش كوودكو بوصفه خبيرًا موثوقًا: «لقد طبّقت بولندا سياسة خصخصة تدريجية، وفي الوقت ذاته كانت تبني المؤسسات الحيوية لاقتصاد السوق، كالبنوك التي تقرض المال، والنظام القانوني الذي يفرض الالتزام بالعقود وإجراءات الإفلاس النزيهة.» يقول ستيجليتز إن بولندا «لم تتورط في تطبيق خصخصة سريعة، ولم تضع خفض معدل التضخم فوق اعتبارات الاقتصاد الكلي الأخرى، بل ركزت على مسائل أخرى مثل تقديم دعم ديمقراطي ملموس لعملية الإصلاح؛ مما أسفر عن جهود ترمي للإبقاء على معدلات البطالة منخفضة ... وتهيئة البنية التحتية المؤسسية اللازمة لعمل اقتصاد السوق» ... ومن الصعب مقاومة الشعور بأن هذه الكلمات الرائعة كان يجب أن تقال في حق بلد آخر. وهذا هو السبب في أن ستيجليتز وما يكتبه عن دول أخرى ومشاكلها لا يجب أخذه في الاعتبار.»[10] وكما هو واضح مما سبق، ما من حد للحماقة، أو للمشاعر الهدامة.

إن نقل ما يكتب باللغة العالمية المشتركة للعلوم المعاصرة — الإنجليزية — إلى اللغة المحلية، أيًّا كانت تلك اللغة، إجراء شائع ومنتشر على نطاق واسع. وهذا أمرٌ مفهوم في ضوء تفوق الاقتصاد تفوقًا هائلًا في الدول الناطقة بالإنجليزية، وخصوصًا في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى. والمشكلة هي أن الأشياء التي تكون ملائمة

هناك قد تكون كذلك هنا أيضًا، لكن ليس بالضرورة، وهذا لسبب بسيط هو أن جزءًا كبيرًا من علم الاقتصاد يشير إلى الظروف المتغيرة التي في ظلها يصنع الناس حياة لأنفسهم، ويشتركون في تعاملات جماعية. ونظرًا لكون الاقتصاد عِلمًا يجب أن يتواءم هذا العلم مع الواقع، وهذا الواقع يختلف باختلاف الزمان والمكان؛ فقد يحلّ الغد في مكان ما، في حين لا يزال اليوم هنا، وفي مكان آخر لا يزالُ الأمس موجودًا.

في رأيي أن علم الاقتصاد لا يفسر فقط طريقة عمل الآليات التي تتحكم في العمليات الاقتصادية — أي الإنتاج والاستهلاك، والادخار والاستثمار، والبيع والشراء، وتدفق الموارد والمصادر — والمعاملات الاجتماعية التي تجري ضمن سياق هذه العمليات، لكنه يشكّل أيضًا أساسًا لصياغة استراتيجيات فعالة للتنمية طويلة المدى وتحقيقها. وعلم الاقتصاد الجيد يجمع بين كونه علمًا وصفيًّا يصوِّر الأشياء كما هي، وعلمًا معياريًّا يضع المؤشرات، ويرشد إلى النمط الصحيح الذي ينبغي أن تكون عليه الأمور. أي إن علم الاقتصاد ينبغي ألا يكتفي بصياغة توقعات مجردة وسلبية للمستقبل، بل ينبغي أيضًا أن يشكل أساسًا للتوصل إلى برنامج تنموي فعال ولكيفية تنفيذه.

المشكلة هي أن علم الاقتصاد — على عكس الفيزياء أو الطب أو الهندسة الإنشائية أو الهندسة الزراعية — ليس علمًا تجريبيًّا في الأساس. فلا توجد مختبرات يمكنك أن تجري فيها بعض التجارب لتتأكد من صحة فرضية اقتصادية ما، بل عادة تعلن الفرضية أولًا، ثم لا تتبين مواءمتها للكائنات الحية في الاقتصاد والمجتمع إلا فيما بعد. ولقد تبين — في أكثر من مناسبة تاريخية — أن اتباع هذه الطريقة للوصول للحقيقة مكلف للغاية. وفي الجزء الخاص بنا من العالم تحديدًا، مررنا بهذا عندما تحققنا على مدى سنوات من مدى صحة الفرضيات التي وُضعت حول فعالية التخطيط المركزي، الذي ساهم في حل الكثير من المشكلات في المرحلة الأولى من الاشتراكية، لكنه انتهى إلى نظام يشكل عبئًا على الاقتصاد ويضعف قدرته على التكيف. وكأن هذا لم يكن كافيًا؛ فقد تلت هذا مباشرة — في كثير من دول ما بعد الاشتراكية — الآثار الضارة لسياسة التحوّل الشامل في الليبرالية الجديدة.

إذا أردنا تطبيق الاقتصاد البراجماتي — القائم على تأكيد الفرضية العلمية عمليًّا من خلال العمليات الاقتصادية الواقعية — فمن الضروري أن نتحرّى المهارة في تنفيذه؛ لأن الناس ليسوا فئران تجارب.

العلم قويّ إذن، لكن في بعض الأحيان لا تكون قوته كافية لإحراز النجاح. وللأسف، كثيرًا ما تأتي الحقيقة العلمية في المقام الثاني. ففي بعض الأحيان تكون الغلبة لأشباه العلماء أو الجهلاء، الذين يميلون بشدة إلى التفسيرات المفرطة في البساطة، أكثر من ميلهم إلى البراهين العلمية المعقدة. وقد لخص ناقد أدبي بريطاني هذا الأمر ببراعة حين كتب يقول: «كلنا لدينا بلهاء ... وقد تتمثل الإخفاقات الرئيسية المشتركة بيننا في أننا على استعداد لتصديق أكثر الترهات سخافة إذا كانت توافق قناعاتنا التافهة المثالية الأنانية المتصورة مسبقًا عن العالم، وفي أننا نظن بسذاجة أن أولئك الذين تسيطر — أو ستسيطر — خرافاتهم وكلامهم وأموالهم على عقولنا وحياتنا لم يضعوا نصب أعينهم إلا ما هو في مصلحتنا. ولا يكون البلهاء قادة سياسيين تحديدًا، بل من الممكن أن تجدهم في وسائل الإعلام، والشركات متعددة الجنسيات، والكيانات الاقتصادية الأخرى، والحركات الثقافية والنظم العقائدية ومؤيدي الأيديولوجيات من جميع الأنواع.»[11]

من الأفضل تجنب البلهاء، وعدم الاكتراث للبلاهة. لكن نحن بحاجة أولًا إلى معرفة كيفية تمييز البلاهة عن المفاهيم المفهومة والمنطقية. وهذا ليس سهلًا على الإطلاق، سواء في علم الاقتصاد أو في العلوم الاجتماعية الأخرى. فعند الرأي العام يُعتبر مسمى «الاقتصادي المرموق» مرادفًا لمسمى «الاقتصادي المشهور». لكن الاقتصاديين المشهورين ليسوا أولئك الذين يكتشفون الظواهر والعمليات المهمة، بل إنهم أولئك الذين يظهرون على شاشات التليفزيون ويكتبون مقالات في الصحف. وما يكتبونه هذا لا يهم كثيرًا، بل الشهرة هي كل شيء لهم، فقد تحول المحللون المصرفيون ذوو الآراء المضللة، والذين يحصلون على عمولات من الرعاة الإعلانيين، إلى اقتصاديين «مستقلين» يشكلون الرأي العام. وهكذا نرى الصحف التي تحوي قصاصات من الهراء تصدُر بالمئات والآلاف وأحيانًا بالملايين من النسخ، لكن الكتب العلمية التي تحوي حقائق تفصيلية تصدر في نسخ بالمئات فقط. وكثيرًا ما يسعى الأساتذة سعيًا حثيثًا وراء الصحف، ويندر أن تسعى الصحف وراء الأساتذة. إن كلًّا منهما يتغذى على الآخر، وكلاهما يغذي آخرين أيضًا. هكذا تجري الأمور، كما يحدث إذا طُحن القمح، فالحبوب تُطحن، وتبقى القشور، وتضيع السنابل!

ومن الواضح أن أفضل علاجين للغباء والغطرسة هما الحكمة والمعرفة. وهذا ما يجعل الكفاح بالكلمة كفاحًا جديرًا بالاهتمام. بعبارة أخرى: اقرأ كثيرًا، وأنصت

للآخرين، واكتب قليلًا، وتحدث إلى أولئك المستعدين للإصغاء، والأهم من كل هذا: فكّر. ففي محاولة جاهدة لتطويع الكلمات تتساءل الشاعرة:

«لماذا أخذت الغث
على أنه ثمين
وماذا أحتاج
لأتجنب تكرار الخطأ»[12]

على الرغم من أن القليل من الخيال والإبداع لا يضر، فلا مكان للشعر في مجال العلم. وهذا يوجب التركيز على مشكلة جوهرية فعلية، من المستغرب جدًّا أننا كثيرًا ما نتغافل عنها وهي: الحقيقة والكذب في الاقتصاد، وفي السياسة الاقتصادية. وهذه أكثر من مجرد إشكالية معرفة من منا على صواب ومن على خطأ. فمن الممكن أن نرتكب أخطاء إذا استندنا إلى افتراضات زائفة، أو استعنا بقاعدة معلومات خاطئة، أو طبقنا الإحصاءات تطبيقًا تعوزه الدقة، أو توصلنا إلى استنتاجات خاطئة. وقد تسيطر أيديولوجيات مشبوهة على الناس أيضًا، ثم يكتشفون لاحقًا وجود أيديولوجيات أخرى لم تكن أسوأ، بل ربما كانت أفضل بكثير. وكل هذا ممكن غفرانه من الناحية الأخلاقية؛ فالبشر جميعًا، بمن فيهم علماء الاقتصاد، يخطئون.

إن الفكر السياسي والاقتصادي يسلك دروبًا شتى. والاكتشافات التي يتوصل إليها العلماء قد تستدعي التقدير والاستحسان، أو في أحيان أخرى تبعث على النفور والإنكار. ودائمًا يكون هناك سياق سياسي، ومن المهم دومًا معرفة من الذي يصدر الأحكام، ومن الذي يُحكم عليه، وفي أي زمن. ويمكن التمييز بين موقفين متضادّين، ينشأ كل منهما من دوافع مختلفة ويُفسَّران على أساس عوامل نفسية مختلفة. فمن ناحية نواجه رؤى محافظة، يؤمن بها أصحابها بعناد زائد يفوق ما تستحقه هذه الرؤى، وتظهر في صورة ولاء غير عقلاني للأحكام المنزلة، وهذا موقف مذهبي يمكننا أيضًا أن نطلق عليه موقفًا عقائديًّا. ومن ناحية أخرى، نرى نقيضًا سلسًا على الجانب الآخر، يتحول جذريًّا من رؤى إلى رؤى جديدة، تحولًا يقفز من موقف دفاعي إلى موقف نقدي للرؤى السابقة. ويعيد النظر في الأفكار ووجهات النظر السابقة.

عندما نشر جيفري دي ساش — الخبير في العلاقات العامة بين الاقتصاديين — في عام ٢٠٠٥ كتابًا عنوانه «نهاية الفقر: كيف يمكننا أن نحقق ذلك خلال حياتنا»،[13]

توقف الجميع عن تبجيله لكونه الرجل الذي سبق وأرسى الليبرالية الراديكالية في بولندا في مطلع تسعينيات القرن العشرين، ثم حاول إرساءها في الدول المجاورة. ووسمته صحيفة الإيكونوميست الأسبوعية، البريطانية الأمريكية الرائجة، بأنه «يساري»، وهذه مذمّة في الدول الأنجلوساكسونية. كل ما فعله الرجل ببساطة هو أنه واجه الحقيقة مباشرة، وأدرك أن الأمور اتخذت منحى مناقضًا لتصريحات الليبرالية الجديدة، التي بدأ يناهضها وينأى عنها تدريجيًّا.

ولا ينبغي أن يُعدّ هذا النوع من التحوّل في الرأي غير لائق أو مذموم، مثل التحول الجذري والرفض الحاد لقناعات المرء السابقة، التي ربما كانت ملائمة، في جزء منها، لسياق تاريخي وسياسي آخر. إن الجبناء فقط هم الذين لا يغيرون قناعاتهم، أما الذين يغيرونها فهم من أساتذة الاقتصاد المستنيرين، ما داموا لا يبالغون في شجب قناعاتهم السابقة من حيث المبدأ، مثلما يفعل المتحولون من ديانة لأخرى.

ويمكن أن نفترض، بدرجة تقارب اليقين، أن بقاء الاتحاد السوفييتيّ لو كان استمر لعقد إضافي — وهذا ليس شيئًا يصعب تخيله — لتحول كل القادة السوفييت البارزين والساسة النافذين خلال مرحلة التسعينيات إلى حزب قوي أو إلى مسئولين حكوميين في هيكل الدولة الشيوعية، ولتبنَّى كل رموز العلوم الاجتماعية آراءً مختلفة تمام الاختلاف في تصريحاتهم ومحاضراتهم عمّا بدءوا يصرحون به بحماس — مفرط أحيانًا — في عام ١٩٩١. وكان الشيء نفسه سيحدث في رومانيا وبلغاريا أو تشيكوسلوفاكيا السابقة، لكن لم يكن هذا ليحدث في بولندا أو المجر أو يوغوسلافيا السابقة، لأن الدول الثلاثة الأخيرة طبقت إصلاحات شبه ديمقراطية وموجهة نحو السوق خلال السبعينيات والثمانينيات. تلك الإصلاحات الرامية إلى تحرُّر اقتصادي وسياسي جزئي أحدثت إبداعًا فكريًّا غير تقليدي وخلقت فكرًا جديدًا في ظل نظام اشتراكي. هذه ليست سوى أمثلة، ويمكن العثور على المزيد منها في جميع أنحاء العالم.

وعلى عكس التحول التدريجي السلس من التنقيحية الماركسية إلى نظريات تؤيد اقتصاد السوق الاجتماعي، أو من أصولية السوق إلى توجُّهات أكثر عملية وتوجهًا نحو التنمية، قفز البعض من نقيض إلى آخر. فأحدثوا تأثيرًا بالغًا، سواء بالتأثير في تشكيل الرأي العام عن طريق وسائل الإعلام أو المناورات شبه العلمية، أو عن طريق إلحاق الضرر الجسيم بالعمل الاقتصادي. لقد استعارت الكتب التي تناولت

موضوع التكيُّف مع مرحلة ما بعد الاشتراكية تصاميم أغلفتها أحيانًا من مؤلفات تختلف تمام الاختلاف وتنتمي لحقبة ماضية، عند إبراز العنوان الشائع جدًّا في فترة التحول: «المشكلات الاقتصادية في فترة التحول» بحروف من ذهب على خلفية حمراء، ولقد وصف شخص ما الاشتراكية ساخرًا بأنها الفترة العصيبة للتحول من النظام الرأسمالي إلى النظام الرأسمالي!

إن العدوانية النمطية للمتحولين حديثًا من دين لآخر (تجاه المعتقد السابق) ليست ظاهرة نادرة في العلوم الاجتماعية أو في المجال السياسي، خاصةً إذا كان الوضع الاجتماعي أو المادي عرضة للخطر، فقد تحول كثير من الماركسيين إلى مدافعين عن الرأسمالية الجديدة، وانتهز بعضهم أول فرصة للقفز من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين (في الماضي كان الناس يقفزون في الاتجاه المعاكس تمامًا)، أمسى مؤيدو السوق الحرة مدافعين عن تدخل الدولة، وصار الليبراليون مفتونين بالشعوبية، وتحوّل الشعوبيون إلى ليبراليين، وتحوّل أعضاء حزب العمل إلى محافظين، والعسكريون إلى دعاة سلام، ومؤيدو المهمة الحضارية للاستعمار إلى مناضلين في صفوف الحركات الاجتماعية السياسية القومية، وولد المفكرون المتشككون والعلمانيون من جديد وصاروا مفكرين دينيين! أصبح الأبيض أسود، وصار الأسود أبيض، وكأن قوس قزح لا يحوي أي ألوان أخرى! ومن الناحية النفسية يمكن تفسير هذا النوع من التطرف على أنه الرغبة، التي أحيانًا قد تكون في اللاوعي، في التكفير عن الخطايا السابقة، بما فيها خطايا لم تُقترف أصلًا. وبما أنه ما من شيء نستطيع فعله لتغيير الماضي إلى الأفضل، فنحن نلجأ إلى التحول إلى قديسين في المستقبل. وفي الحقيقة، غالبًا يكون هذا كافيًا لأن ننكمش خوفًا، دون أن يلاحظ المتحولون أو أولئك الذين يهللون لهم هذا على الإطلاق.

لكن لنكن صرحاء: فليست هذه هي المشكلة الكبرى. فأسوأ شيء هو الكذب في ما يطلق عليه اسم علم الاقتصاد. لقد أضفت عبارة «ما يطلق عليه» لأننا في زمن يتحول فيه علم الاقتصاد الآن إلى علم زائف. إن تعمد نشر الباطل أمر ينافي في جوهره رسالة العلم. كتب مونتين يقول: «لو كان للزيف — مثل الحقيقة — وجه واحد فقط، لكنّا في حال أفضل، لأننا عندئذ سينبغي لنا أن نختار عكس ما يقوله الكذاب، لكنّ الكذب قد يظهر في مئة ألف شكل، وهو مجال متناه لا حد له.»[14]

أهم شيء في علم الاقتصاد — ربما مثل كل العلوم الاجتماعية — هو أن دور الحقيقة والزيف (على المستويات المعرفية) أو الصدق والكذب (على المستويات

الأخلاقية) دورٌ شديد الدقة. ولا نزال، للأسف، لا ندرك سوى القليل عن هذا الموضوع. إننا نجد أنفسنا مرارًا في خضمّ ما يبدو لنا أنه نقاشٌ علمي، ونحن في واقع الأمر غارقون حتى الأذنين في جدل أيديولوجي حول قيم مختلفة، أو في نقاش سياسي يدور في حقيقة الأمر حول مصالح متضاربة، إلا أن مقاصده الحقيقية تكمن خفيّة خلف كلمات براقة عن الأهداف المعلنة المزعومة.

من المفهوم أن العلماء لديهم قناعات، بما فيها قناعات سياسية؛ فهم أولًا وأخيرًا مواطنون. لكن هذا ليس جيدًا عندما يستخدمون العلم كسلاح سياسي انطلاقًا من دوافع أيديولوجية، وما هو أسوأ؛ عندما يستخدمهم آخرون لأداء مهمة الانحياز نظير أجر. وأسوأ الأمور على الإطلاق هو أن يسمح العلماء لأنفسهم أن يُستدرجوا إلى دوامة الصراعات السياسية غير المنتهية، ويسمحون لعلمهم أن يعبر عن بنية المصالح السياسية. ولو كانت الاتجاهات ستختزل في اليمين واليسار فقط، فينبغي إذن تصنيف علماء الاقتصاد وعلماء البيئة إلى الجناح اليميني أو الجناح اليساري. لكن المشهد السياسي أكثر تعقيدًا بكثير من هذا الانقسام الثنائي القاصر، وتتضح هذه الحقيقة في العلم عندما يُسخَّر لخدمة غايات سياسية. فحتى عندما يتراءى للناس أنهم يناضلون من أجل الحقيقة وأنهم يتّبعون إجراءات علمية موضوعية، يكونون في الواقع قد استدرجوا إلى الصراع السياسي. وهذا الصراع يهدف إلى المصالح، لا إلى الوصول للحقيقة.

ويمكن أن يحدث الضغط في الاتجاه العكسي، فباستخدام وسائل الإعلام العامة، التي بات من غير الممكن أن يتحقق أي شيء من دونها في الوقت الحاضر، تتمكن السياسة من زعزعة العملية العلمية عن طريق الهجوم على العلماء غير المتحيزين والساعين فقط وراء الوصول للحقيقة. فعندما يتبين أن اكتشافات هؤلاء العلماء ونظرياتهم قد تضر بجماعات المصالح، تهاجمهم تلك الجماعات وتتهمهم بالخطأ. وتصبح الأوضاع محرجةً حين يسمح علماء آخرون لأنفسهم بالتورط في هذا الأمر. ويبدأ هذا بتحريض خارجي — دون أن يكون هؤلاء العلماء حتى على وعي بالحقيقة — ثم يتحولون لاحقًا إلى السعي وراء دوافعهم الخاصة، فيناضلون كالمقاتلين الباسلين، أو كالفئران. وهذا هو السبب في أن كثيرًا من المناظرات والمجادلات المتعلقة بأهم المسائل النظرية لا تُنشر في المجلات العلمية المتخصصة، بل في الجرائد ذات الجماهيرية العريضة ومن خلال وسائل الإعلام الإلكترونية.

وهكذا يتحول علم الاقتصاد إلى سياسة لأن بعض علماء الاقتصاد يكذبون، مدفوعين بدوافع متعددة تتعلق في أكثر الأحيان بتعصب أيديولوجي أو مذهبي. أو قد يكذبون مدفوعين بميولهم السياسية، أو حتى لسبب أتفه من ذلك هو أنهم يتكسبون من وراء هذا الكذب. وعلاوة على ذلك يلعب الجمود دورًا عند مرحلة معينة، فالإصرار على الزيف وسط غابة من الكذب أسهل كثيرًا من الاعتراف بالخطأ، وكأن الإصرار على الخطأ يمكن أن يحوله إلى صواب.

عندما يخطئ علماء الاقتصاد العارفون فيما يقولون ويكتبون، يمكننا أن نواصل النقاش على أُسُس موضوعية. لكننا نواجه معضلة كبرى عندما يكون هؤلاء على علم بالحقيقة لكنهم مع ذلك يقولون ويكتبون شيئًا آخر، لأن ذلك يخدم أفكارًا معينة تخص نخبة محدودة، أو لأنهم يُدفع لهم من قبل جماعات المصالح نظير صياغة نظريات مكسوة بزخارف شبه علمية، يعلمون أنها زائفة. إذن فالمشكلة مشكلة أخلاقية أيضًا.

وعلى الرغم من حقيقة أن علم النفس تحديدًا يقول الكثير عن جوهر الكذب[15] فإننا غالبًا لا نستطيع أن نعرف هل يخطئ شخصٌ ما باستمرار، أم يكذب متعمدًا. وحتى عندما ندرك أن شخصًا ما يكذب فقد يكون من المستحيل إثبات ذلك. وعندما يتعمد شخص ما الكذب فنحن نهدر وقتنا إذا حاولنا إقناعه بأنه مخطئ.

ومن الصعب أن نعثر على مثال على ذلك أفضل وأقرب من الجدل العلمي الزائف حول الضريبة الثابتة، التي أشرنا لها من قبل، والتي تهدف إلى اقتطاع الضرائب لمصلحة فئة ضيقة من المستفيدين ووضع عبء كلفة هذه العملية على عاتق دافعي الضرائب محدودي الدخل (وهذا هو الهدف الحقيقي)، في حين يزعم مؤيدوها — أو بالأحرى يكذبون، إلّا إذا كان هناك فعلًا أشخاص يخطئون باستمرار لأنهم عاجزون عن فهم ما يجري — أن هذا برمته يهدف إلى خلق ظروف أفضل لتكوين رأس المال والاستثمار (وهذا هو الهدف المُعلن).

هذه الحالة تفسر استحالة إقناع بعض الخصوم، الذين يبدون في مواقف أخرى علماء اقتصاد مستنيرين، وذوي آراء سديدة، وأحيانًا واضحة. إنهم يدركون أن هذه الآراء معقولة، لكنهم يعربون عن آراء مختلفة. فما الذي يمكن عمله؟ لنعمل على الأقل على إقناع الآخرين — المستمعين والمشاهدين، وقبلهم القرّاء — بأنهم مخطئون. هذا سيترك عند الجمهور انطباعًا بأن الخصم على خطأ، وهذا ليس بالإنجاز الهين. وبعبارة أخرى، عندما يستحيل إثبات تعمد شخص ما تضليل الآخرين، فمن المفيد أن نحاول على الأقل إعلان خطئه على الملأ.

هناك مناظرات علمية زائفة يستحيل فيها الوصول إلى توافق فكري؛ لأن الاختلافات الحقيقية لا يعرب عنها رسميًّا، بل تكون خافية في النوايا. وهذا كثيرًا ما يحدث في مجال السياسة أكثر منه في مجال العلم، على الرغم من أننا ينبغي ألَّا ننساق وراء أي أوهام في مجال العلم. ولأسباب مفهومة (تتمثل في ضغط المصالح المتضاربة) يتعرض علم الاقتصاد بوجه خاص لهذا الأمر، لكن هذا الخطر ماثل في فروع أخرى أيضًا، مثل الصيدلة والطب وعلم البيئة. فالخلافات حول فعالية عقار ما أو الجدل الدائر حاليًّا حول أسباب الاحترار العالمي تشكل أفضل أمثلة على ذلك. فمن أجل المال — الكثير من المال أحيانًا، وبثمن بخس أحيانًا أخرى — يمكن شراء معاهد علمية أو مراكز بحثية تثبت أي نظرية يرغبها الزبون. فلم لا يكون الأمر كذلك في مجال الاقتصاد؟ في بعض الأحيان يحدث ذلك في الاقتصاد أيضًا.

لا شك أن استخدام المفكرين — الكبار غالبًا — المستعدين للجدال في النقاشات العلمية الزائفة لمصلحة وجهات النظر التي يرغبها الرُّعاة الممولون يكلف مالًا. وإلى جانب استخدام رجال السياسة، يعد هذا نوعًا مربحًا من الاستثمار في شكل فريد من «رأس المال البشري». ومن الممكن أيضًا استخدام الأشخاص الذين يجيدون التفكير، والذين رغم كل نواياهم الطيبة، وتمشيًا مع معتقداتهم الخاصة، يقولون أشياء غير صحيحة لكنها تعود بالنفع على جماعات مصالح معينة. هؤلاء الأشخاص سيجدون رعاة حريصين على دعم أبحاث مفيدة كهذه، وعلى نشر نتائجها.

وانطلاقًا من هذه المبدأ أبدت العديد من كليات الاقتصاد والعلوم الاجتماعية في الجامعات — الأمريكية على وجه الخصوص — مواقف داعمة لليبرالية الجديدة في الثمانينيات والتسعينيات. واتخذت كليات التجارة التي افْتُتِحَت في ذلك الوقت — باستثناء قليل منها — صبغة مماثلة. لا ينبغي التهوين من أهمية تلك التحولات. لقد لاحظ عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي المرموق ديفيد هارفي أننا غالبًا نغفل «إمكانية أن تكون الأفكار السائدة مفروضة من النخبة الحاكمة، على الرغم من توافر الدليل الواضح على التدخل السافر الذي تمارسه صفوة رجال الأعمال وجماعات المصالح لاستحداث أفكار وأيديولوجيات، من خلال عملية الاستثمار في مراكز البحوث، وتعليم التكنوقراط، والسيطرة على وسائل الإعلام.»[16] فمن الجدير بالذكر مثلًا أن جميع الصحف، البالغ عددها ٢٤٧ صحيفة، التي تصدرها الإمبراطورية الإعلامية لروبرت مردوخ كانت تؤيد غزو العراق واحتلاله.

ولا ينبغي أن نستغرب من النشاط الاستثنائي لمراكز بحوث الليبرالية الجديدة، ومنظماتها التحليلية ومعاهدها التي تدعم المصالح الخاصة لرءوس الأموال الكبرى، وأصحابها أصحاب النفوذ، في ضوء التمويل الهائل المتاح لها، ففي الولايات المتحدة، حيث تعبر «الليبرالية» عن توجه اجتماعي تقدمي، يطلق على مؤيديها أحيانًا «المحافظون الجدد». وهؤلاء يدعون إلى إعلاء مفهومي السوق الحرة والملكية الخاصة، ويعارضون تدخل الدولة ويطالبون بالحد من تدخلها في الاقتصاد، والحد من إعادة توزيع الميزانية، وتقليص الدعم الاجتماعي. ويستخدمون مفاهيم مثل: الحرية وروح المبادرة التجارية، أو حرية الاختيار والقانون، حتى وهم يتلاعبون بمعاني تلك المصطلحات ويسخرون العمليات المرتبطة بها لخدمة مصالح خاصة. ولا علاقة لليبرالية الجديدة — على عكس الليبرالية الحقيقية الأصيلة التي تعلي هذه المفاهيم إعلاءً حقيقيًّا — بالسياسة الديمقراطية الحقيقية، ولا بالفعالية الاقتصادية، أو بالعقلانية الاجتماعية، إلا بمقدار تسخير هذه المفاهيم الرائعة لتحقيق أغراض نخبة محدودة على حساب بقية الشعب. ومع الأسف، لا بد من الاعتراف بأن الليبرالية الجديدة تفعل ذلك ببراعة وإتقان.

وفي جميع أنحاء العالم، لا سيما في الدول الأنجلوساكسونية، هناك الكثير من مراكز البحوث التحليلية التي تشكل شبكة متطورة تدعم اتجاه الليبرالية الجديدة. وضمن هذا السياق تصدر هذه المراكز العديد من المطبوعات القيمة. لقد كان من الضروري أن تتمتع هذه المراكز بأسماء جذابة. ففي واشنطن، إلى جانب معهد كاتو (الذي تأسس في عام ١٩٧٧، وتبلغ ميزانيته السنوية ٢٠ مليون دولار)، يمكننا أن نجد أيضًا معهد أمريكان إنتربرايز العريق ومؤسسة التراث، التابعة لفكر المحافظين الجدد بالأساس. وفي لندن يوجد معهد الشئون الاقتصادية، وفي السويد مركز الدراسات التجارية السياسية، وفي إيطاليا معهد برونو ليوني، وفي موسكو يلعب معهد «الاقتصاد في مرحلة التحول» دورًا جيدًا جدًّا، إلى جانب العديد من فروع المراكز البحثية البريطانية والأمريكية. وهناك القليل منها في وارسو، حيث يشتهر مركز آدم سميث تحديدًا. إن إطلاق اسم رمز عظيم كآدم سميث، المعروف عالميًّا بأنه مؤسس الاقتصاد الليبرالي الكلاسيكي، نوع من الظلم وسوء الاستغلال الثقافي.

بمرور الوقت يقع الملتزمون من خبراء الاقتصاد وغيرهم من الباحثين فريسة لحماسهم الشخصي، ويصبح عملهم نظريًّا متشددًا وروتينيًّا، ويبدءون في تصديق ما يقولون، وتعمل وسائل الإعلام المرتبطة بنفس الأيديولوجيات وجماعات المصالح

على تحريضهم تحريضًا عدائيًّا. وهنا تتحول المسألة إلى مسألة إيمان وأيديولوجية أكثر من كونها مسألة علم ومعرفة. وعندئذ قد يميل البعض للقتال دون مقابل، في سبيل الوهم. لكن من المستغرب أن يُظهروا نفس التفاني باسم الفقراء المستبعدين اجتماعيًّا، أو العاطلين أو المشردين أو نقابات العمال المناضلة، أو حتى باسم أغلبية السكان وفي سبيل التنمية، فما من عمولات يمكن الحصول عليها من مصادر كهذه. إن مثل هذه البحوث، إذا أجريت أساسًا، فلا بد أنها ستكون «منحة علمية خاصة»، أو بحوثًا ممولة من الدولة، التي هي العدو الأول لليبرالية الجديدة.

ووسط حماسة المناظرة العلنية اللانهائية، تحتاج رءوس الأموال واللوبي الخاص بها إلى أصوات مجلجلة محترفة ومقنعة كي تقنع عددًا أكبر من الجماهير بالتفوق المزعوم لبعض الحلول (التي تفيد الأقليات وتخدم المصالح الخاصة) على غيرها (التي تفيد الأغلبية وتخدم الصالح العام). ومثل هذه الأصوات لها أهميةٌ خاصة في المجتمعات الديمقراطية، لأنها يجب أن تطغى على أي من وسائل الإعلام المستقلة استقلالًا حقيقيًّا، التي ترفض أن تتخذ مسلكًا خاضعًا للمصالح الأنانية لرأس المال الضخم ومتسامحًا إزاء أخطائه؛ بالرغم من صعوبة مقاومة إغراءات الربح التي ستجنيها من وراء ذلك. وفي التحليل النهائي لهذا أرى أن رأس المال الضخم لا يرعى السوق فحسب، بل يغمره أيضًا بوابل من الدعاية مدفوعة الأجر بسخاء. فالمساحة الإعلانية إما أن تباع أو لا تباع، والكل بحاجة إلى كسب عيشه، ولا يجب بالضرورة أن يكون هذا العيش في مستوى الفقر.

إن وسائل الإعلام تتمتع بوضع مريح للغاية، لأنها قادرةٌ على أن تظل مسموعة وطاغية على أي صوت آخر. ومن المفارقات أن وسائل الإعلام تنعم بنوع من إخفاء الهوية، على الرغم من أن الجميع يعرفونها. فعندما تُنتقد وسائل الإعلام أو يُنتقد الصحفيون عمومًا لا يتضح أبدًا من المُدان تحديدًا. وهذا يشبه الوضع في حالة الشكاوى من السياسة ورجالها. ووسائل الإعلام، على عكس السياسيين، يمكنها اللجوء إلى التكتيك الفعال الذي يستخدمه اللصوص عندما يصيحون: «أمسكوا اللص!» لا شك أن لدى الجميع تقريبًا انتقادات لوسائل الإعلام، لأن النقد الذاتي هو الشيء الوحيد الذي لا تفعله وسائل الإعلام. ويوجد شبه قانون متعارف عليه يقضي بعدم انتقاد أي وسيلة إعلام لأخرى مطلقًا. إن وسائل الإعلام تنتقد الساسة، لكن ليس كلهم، وليس طوال الوقت. فهي تفعل ذلك على نحو انتقائي. وغالبًا لا تنتقد

من يستحقون ذلك تحديدًا، وتنتقد أولئك الذين دُفِع لها لتنتقدهم. وقد يكون النقد أيديولوجيًّا أو شخصيًّا، لكن يكون القصد من ورائه خفيًّا دائمًا.

إن مجال السياسة يخشى وسائل الإعلام، ويحاول استغلالها (تلك هي السياسة)، لكنه غالبًا يجد نفسه في موقف الكلب الذي يهز ذيله لتسلية الآخرين. ووسائل الإعلام بدورها تستغل السياسة استغلالًا فعالًا، وقويًّا بالتأكيد، وهذا لا يكون عن طريق التعبير عن الرأي العام، الذي يجب أن يضعه السياسيون في الحسبان، بقدر ما هو عن طريق تشكيل الرأي العام. والخوف من وسائل الإعلام كبير حتى إن الاتهامات الموجهة ضدها غالبًا يعبر عنها بكلمات تحتمل التعميم. ومن النادر أن تُجري وسائل الإعلام بحوثًا علمية هامة وتنشر نتائجها، وعندما تجري جهات أخرى أي أبحاث، يتعين استخدام وسائل الإعلام نفسها لإعلان تلك النتائج كي تصل إلى جمهور أعرض. ونظرًا لأنها دومًا تعلم أكثر، وتعلم «كيف هي الأمور في الحقيقة»؛ فهي تستمتع بتقويض النتائج المشكوك في صحتها.

ويلاحظ أن الاتهامات بتحيز وسائل الإعلام تتدفق من مختلف الزوايا السياسية المتناقضة ومناحي الحياة العامة، ففي الولايات المتحدة يتذمر الجمهوريون والديمقراطيون على حد سواء من تحيز وسائل الإعلام، على الرغم من أن الديمقراطيين ينبغي أن يكونوا أقلّ تذمرًا لأن وسائل الإعلام تبدو أكثر تحيزًا لهم. فعندما تعلن أنباء عن نمو الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا؛ يحصل الجمهوريون على نسب تأييد تقل عن نسب تأييد الديمقراطيين بنسبة تتراوح بين ١٦ و٢٤٪. وتتراوح النسبة ما بين صفر إلى ٢١٪ عند إعلان أنباء عن البطالة. ولوحظ أن الأخبار الاقتصادية الإيجابية في صحيفة نيويورك تايمز كانت أقل عندما كان الجمهوريون في السلطة، و على الساحل الغربي للولايات المتحدة كان موقف صحيفة لوس أنجلوس تايمز على العكس من ذلك تمامًا.[17]

ومن اللافت للنظر أيضًا أن الباحثين اكتشفوا خطأ الرأي الذي يذهب إلى أن نشر الأخبار السيئة يرفع مبيعات الصحف، على الأقل عندما تتعلق هذه الأخبار بالاقتصاد تحديدًا. لكن التعميم أمر مستحيل، ففي أمريكا تسفر الأخبار الجيدة عن مزيد من تقارير المتابعة الصحفية حول نفس الموضوع، وهذه التقارير تكون مكتوبة على نحو أفضل بكثير، فهي تقدم تغطية أشمل وأعمق. وبالطبع يتهم الديمقراطيون هؤلاء الباحثين بالخضوع لاستغلال جماعات المصالح من الجمهوريين، وباضطهاد وسائل الإعلام التي تغطي نجاحات الديمقراطيين تغطية موضوعية.

وتعتمد درجة التضليل والتزييف والانحياز على طبيعة الحدث الذي تجري تغطيته. وقد رأيت هذا عن كثب ومن الداخل خلال الفترتين اللّتين كنتُ فيهما مسئولًا عن الاقتصاد البولندي (من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧ ومن ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٣)، وكنت قبل ذلك أراهُ دومًا من الخارج. فعندما انهار نمو الإنتاج في ظل حكومات الليبرالية الجديدة أعلنت صحف وإذاعات وتليفزيونات الليبرالية الجديدة أن الموقف يتحسَّن. وعندما ازداد معدل النمو في ظل إدارة اليسار الوسطي البراجماتية أعلنت نفس وسائل الإعلام أنه يزداد، لكنه ازدياد شديد البطء، أو شديد السرعة، على اختلاف بينها، بينما تذمرت الصحافة الشعبية طوال الوقت من أن النمو بطيء جدًّا، ومن أنه — بطبيعة الحال — لا يُوزع توزيعًا عادلًا.

لنلخص الأمر؛ فهذا التلخيص ربما يعين جمهوري — المتفرجين والمستمعين، والقراء تحديدًا — كدليل منهجي للتوغُّل بمهارة في أدغال النقاش الاقتصادي اللانهائي، لا سيما المناظرات العلنية التي تَجري وقائعها في وسائل الإعلام وفي دهاليز السياسة، فعندما يعرب شخصٌ ما — أو تشكيلٌ أيديولوجي، أو حزب، أو معهدٌ بحثي، أو صحيفة، أو أي فرد — عن رأي؛ على سبيل المثال: إن تقليص دور الدولة (أي الحكومة) وإضعاف مكانتها كلاعب اقتصادي في العملية الاقتصادية يشجع النمو الاقتصادي، ماذا يجب أن نفعل؟ أنوافق على هذا الرأي أم لا؟ هل نصدّقُه أم لا؟ أنا لا أتحدّث عن الحالة التي لا يفهم الناس فيها أي شيء، ولا يصدّقون أي شخص، ويكونون سعداء بذلك. هذا شيء يُحسدون عليه! إن تقييم هذا الرأي — لنقبله أو نرفضه — يتطلب معرفة الكثير عن الموضوع. فأولئك الذين لا يعرفون إلا القليل ليس أمامهم سوى خيارين: أن يصدقوا أو لا يصدقوا. ولا شك أنك إذا عرفت فذلك أفضل من أن تصدق.

وعند قبول أو رفض أي وجهة نظر من الجدير أن نأخذ في الاعتبار أن أنصارها يمكن أن يكونوا على واحدة من الحالات الثلاث الآتية:

- يصدقون ما يقولون ويعتبرونه الحقيقة.
- يعتبرون ما يقولونه الحقيقة ويشعرون أنه يعبر عن واقع الأمور.
- أو يعلمون أن ما يقولونه ليس الحقيقة.

في الحالة الأولى — حين يصدقون ما يقولون ويرونه الحقيقة — نكون أمام نوع من الإيمان، وأيديولوجية لا علم، وعقيدة لا رغبة في الموضوعية. في هذه الحالة

لا تفيد النقاشات المنطقية كثيرًا. وقد يكون اللجوء إليها عديم الجدوى، لا سيما عند إجراء المناظرات الجدلية مع الدهماء الذين تعجُّ بهم صفحات التاريخ، خاصة في الأوقات العصيبة أو خلال فترات التحول الجذري. والمواقف المذهبية من هذا النوع ليست نادرة على الإطلاق في مجالي الاقتصاد والسياسة الاقتصادية. وهذا قد يشكل خطرًا بالغًا في العمليات الاقتصادية الواقعية وعند تطبيق أي سياسة اقتصادية. والمواقف شديدة الخطورة هي التي يتواجه فيها مذهبان باطلان ويتواجه أنصار كل منهما، مثلما هو الحال في الوقت الحاضر؛ حيث نرى الليبرالية الجديدة في مواجهة الشعوبية.

وفي الحالة الثانية — حين يعتبرون أن ما يقولونه الحقيقة ويشعرون أنه يعبر عن واقع الأمور — نكون أمام بديلين:

- أن يكونوا على صواب.
- أو أن يكونوا على خطأ.

إذا كانوا على صواب فكل ما علينا فعله هو أن نفهم الأمور فهمًا جيدًا قدر الإمكان، وأن نتشاطر هذا الفهم والدروس المستفادة منه مع الآخرين. وإذا كان أصحاب الرأي على خطأ فينبغي لنا عندئذ أن نجري مناظرة موضوعية نقدم فيها تصوّرًا مختلفًا مدعومًا بحجج منطقيّة. ويجب أن أضيف أن إقامة مناظرة موضوعية هادئة وصريحة في مواجهة وجهة نظر مضادة أمر بإمكان أي شخص لا يتسم بالتشدد أو الكذب. ويمكننا تمييز الكذابين — في بعض الأحيان — من خلال إعراضهم عن الدخول في مناظرات صريحة، أو رفضهم ذلك تمامًا. فهم يفضلون التحدث على الاستماع. وعلى الجانب الآخر، جانب أولئك المقتنعين بأن ما يقولونه هو الحقيقة، ويفهمون جوهر المسألة، لا يظهرون تعصب المتشددين ولا استخفاف الكذابين، فهم مستعدون للمناظرات، ويحاولون إقناع الآخرين ويستمعون لحجج الطرف الآخر في الوقت نفسه. إنهم ينصتون بقدر ما يتحدثون.

وفي الحالة الثالثة — حين يكونون على علم بأن ما يقولونه ليس الحقيقة — نجدهم يتعمدون ترويج وجهة نظر باطلة. قد تكون وجهة نظرهم مغلفةً بغلاف علمي زائف من البلاغة اللفظية، لكنهم أعلم من أي شخص آخر بأنهم يشيعون أكاذيب. فهم ليسوا مخطئين، كما يمكن أن يحدث في الحالة الثانية، لأنهم يتعمدون تضليل

الناس. إن الكذابين لا يكونون على خطأ. فأنت تخطئ مرغمًا، لكن في حالة الكذب، لا بد أن تكون راغبًا في ذلك. لماذا؟ هناك ثلاثة أسباب لذلك:

- أنهم يتعمدون نشر وجهات نظر باطلة لأن ذلك يجعلهم يتربحون من وراء جماعات المصالح الشخصية.
- أنهم يطرحون نظريات ومفاهيم خاطئة لأغراض أيديولوجية. وهذا لا يشبه موقف المتشددين في الحالة الأولى، لأننا لا نتحدث هنا عن إيمان عميق، بل عن استخفاف. وهم يعلمون أن الأيديولوجية التي يقدمونها لا تخدم الغايات المعلَنَة رسميًّا. فعلى سبيل المثال: الليبرالية الجديدة لا تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، والشعوبية لا تؤيد الفعالية الاقتصادية.
- قد يكونون على خطأ في بادئ الأمر فقط، لكنهم يتمسكون بأفكارهم تمسكًا عنيدًا — في ظل عدائية سائدة في النقاشات الاقتصادية ومفهوم مغلوط للمكانة المهنية — إلى حد أنهم يبدءون الدفاع عمدًا عن رؤى باطلة فيتورطون في خطيئة الانتهازية الفكرية. إن الناس — وخاصة الاقتصاديين — يكرهون أن يكونوا على خطأ، ويمقتون الاعتراف بذلك، لا سيما على الملأ. وبدفاعهم عن حجج باطلة؛ لا يكونون مخطئين بل يشرعون في استدراج الآخرين عمدًا نحو الخطأ.

ينبغي أن نضيف أن ثمة أبعادًا أخلاقية متباينة لتضليل الناس عمدًا، فالحالة الأخيرة تحديدًا أقل تورطًا في الشبهة الأخلاقية من الحالتين الأوليين. ومع ذلك تسفر أي ممارسة من الثلاث عن نفس القدر من الضرر، بصرف النظر عن الدوافع.

يعتمد التضليل المتعمَّد غالبًا على أساليب تُنظم وتُموّل بطرق في غاية التطور، ويمارسه مهنيون مهرة. وفي بعض الأحيان لا يدرك ذلك أحد طوال سنوات، سوى الرعاة المولين فقط، نظرًا لأن المخادعين أنفسهم قد لا يعرفون على وجه التحديد لحساب من يعملون. فهم ليسوا سوى مستشارين مأجورين. أما الجمهور فيجهل ذلك تمامًا. لكن في أفضل الأحوال قد يشك الناس في الأمر، لكن سرية أساليب الخداع لا تمكنهم من إثبات أي شيء. لقد انتهت الحرب الباردة، لكن الحرب النفسية لم تنته بعد. وصراعات المصالح مستمرة، إلى جانب ما يصاحبها من صراعات أخرى. ونحن عاجزون وحدنا عن معرفة الوقت الذي نكون فيه تحت مرمى النيران على خط المواجهة. الآن، الأسلحة هي الكلمات. وبحلول الوقت الذي نكتشف فيه ذلك — هذا إن اكتشفناه من الأساس — سيكون قد بات شيئًا من الماضي.

إن قمة السذاجة أن نعتقد أن تقديم المادة الإعلامية المعدة بمهارة في وسائل الإعلام أمرٌ لا يُمارس في اللعبة السياسية والاقتصادية العالمية الخاصة بالسعي الدائب لهيمنة أفكار ومصالح سياسية واقتصادية معينة. وأجهزة المخابرات حريصة على اختراق أي إقليم أو بلد، بالمقالات والكتب وبرامج الإذاعة والتليفزيون. ولا يكون الغرض من وراء ذلك التأثير على الرأي العام فحسب؛ بل ممارسة ضغط على قادة الرأي والنخبة الحاكمة أيضًا. وهذا الأسلوب ينجح في بعض الأحيان. وتتواصل اللعبة طوال الوقت. لا شك أن المستقبل في خطر أو — كما يحلو للبعض أن يردد — العوالم الجديدة في خطر. وكذلك هذا العالم الواحد الذي تقل فيه المساحة شيئًا فشيئًا، ويزداد الظلم أكثر فأكثر.

عندما نحاول تعقب المواضيع الرئيسية للنقاش ومواضع التوكيد فيها، من المستحيل ألَّا نلاحظ تأثير النشاط الاستثنائي لوسائل إعلام عالمية معينة «غربية»، ولمراكز بحثية متخصصة تصر على تشويه صورة الصين منذ القرن الماضي وحتى القرن الحالي، وتشويه صورة روسيا خلال السنوات الأخيرة. في حالة الصين، ساعد نجاحها الاقتصادي الساحق (الذي لم يتمنّه لها الجميع، لكنهم يحاولون الآن الاستفادة منه) على تغيير هذا الوضع، لكن روسيا لا تزال تواجه هجومًا؛ ولو كان ذلك فقط لمنع تلك الأرض الشاسعة من تكرار النجاح الصيني. لكن سرعان ما تصدى هذان البلدان للتشويه من خلال استغلال قنواتهما الخاصة لتقديم مادة إعلامية مضادة في وسائل الإعلام؛ بما فيها وسائل الإعلام الغربية. ولا تزال الدول الإسلامية وبعض الدول اللاتينية في النصف الغربي من الكوكب تتعرض للتشويه بدرجة كبيرة؛ والأمثلة على ذلك كثيرة.

هذا ليس من قبيل المصادفة أو ناتجًا عن جهل بالأمور، أو موقف متشدد فحسب. فمنذ عدة عقود لم تكن من قبيل المصادفة تلك الطريقة التي زرعت بها المخابرات الروسية في الكي جي بي (جهاز الشرطة السرية السوفييتي) أخبارًا في وسائل إعلام الدول — من العالم الثالث إلى العالم الأول، وحتى الولايات المتحدة — التي كانت ذات أهمية في كل مرحلة من مراحل اللعبة الكبرى في ذلك الوقت.[18] ولم تقف المخابرات المركزية الأمريكية مكتوفة الأيدي، بل ردّت ردودًا من نفس النوع ومن خلال وسائل إعلام تلك الدول نفسها، ودول أخرى كذلك. والفرق الآن هو أن ملفات المخابرات المركزية الأمريكية لا تزال محاطة بالسرية لدواعي الأمن القومي، لكن ملفات دول

ما بعد الاشتراكية أذيع محتواها على الملأ، أو تسربت المعلومات منها بطرق أخرى، ولم يكن ذلك بالضرورة بهدف تحقيق المصلحة الوطنية.

من الممكن أن نضل الطريق في متاهة الحقيقة والصدق والجهل والخطأ والباطل والأكاذيب هذه، ويمكننا جميعًا استغلال خبراتنا من رحلاتنا خلال الزمان والمكان لنحاول إدراك موقعنا. البعض يتعمد التحدث بالباطل طويلًا حتى إنهم يستسلمون لذلك، وينتهي بهم الأمر ببساطة وهم يصدقون ما يتحدثون به. فهم يبدءون في هذا متعمدين الكذب، ثم ينتهي بهم الأمر إلى متعصبين. وهذا غالبًا يحدث في مجال الاقتصاد. وفي أحيان أخرى تقود المبادئ أصحابها نحو التحول إلى العلم الصحيح والحرص على الحقيقة. وهذا ممكنٌ حدوثه. لقد حدث ذلك — على سبيل المثال — أثناء فترة التخطيط المركزي في الاقتصادات الاشتراكية، عندما تمكن أشخاص — بعضهم فعل ذلك سريعًا، وآخرين لم يفعلوا ذلك إلا في وقت متأخر — من رفض المذهب السائد حينئذ. وتحولوا إلى موقف علمي نزيه دون السقوط في الموقف المناقض المناهض للاشتراكية كليًّا. ويصف جانوس كورناي، أحد أهم علماء الاقتصاد المعاصرين من تلك المنطقة، تجاربه من هذا النوع وصفًا حافلًا بالذكريات في كتابه الأخير «بقوة الفكر».[19]

كل ذلك مهمٌّ أيضًا في إدراك ما نقرأ ونسمع، وبالغ الأهمية في المناظرات. ومن الضروري أن نواصل النقاش بأسلوب واحد مع الذين يتمتعون بالأمانة العلمية ممن نخالفهم الرأي، أو الذين لا نفهم موقفهم تمامًا لأننا قد نكون عاجزين عن مواكبة فكرهم السابق لعصره. لكن عند النقاش مع كاذب متشدد، أو مع مرتزق مأجور من الإعلاميين أو العلماء، فيجب أن نجادل بأسلوب مختلف تمامًا. والقاعدة أن مثل هذه المشكلات لا وجود لها في العلم الحقيقي، حيث لا هدف سوى الرغبة الصادقة في الوصول للحقيقة، وفهم القوانين التي تحكم العمليات التي تهمنا. في الحياة العامة — بما فيها العلم الزائف — وفي أثناء المناظرات السياسية، كثيرًا ما نجد أنفسنا في مواجهة الاحتمالات الثلاثة الأخرى: إما شخصٌ متعصب، أو مخطئ، أو كاذب.

والآن نعود إلى مثال الرأي الذي يذهب إلى أن تقليص دور الدولة ومكانتها في العملية الاقتصادية يدعم النمو. من الواضح أن هذا ليس صحيحًا، كما سيتضح لنا لاحقًا. لقد ثبت خطأ هذا الرأي على نحو قاطع من خلال ما كُتب عن هذا الموضوع،[20] لكن هناك عددًا من الحجج الأخرى تستحق الذكر. لكن دعونا نؤكد

مباشرة على أن الرأي المقابل، الذي يذهب إلى أن زيادة دور الدولة وتدعيم سلطتها في العملية الاقتصادية يحقق النمو، هو رأي خاطئ أيضًا. وكذلك الرأي الوسط بين هذين الرأيين، الذي يذهب إلى أن الإبقاء على دور الدولة وسلطتها على حالهما في العملية الاقتصادية يحقق النمو، فهذا ليس صحيحًا أيضًا. فهذه المسائل أكثر تعقيدًا بكثير، وكل ما علينا أن نقوله الآن هو أن للدولة دورًا مهمًّا تؤديه في عملية النمو الاقتصادي، ودورها هذا ليس هينًا على الإطلاق. لكن في المطلق لا يزال هذا يعتمد على عوامل أخرى بعيدة تمامًا عن هذه الآراء. وحين نكون في مواجهة رأي غير صحيح يجب علينا أن نجيب عن السؤال الآتي: هل من يروجون لهذا الرأي متعصبون؟ أم مخطئون؟ أم كاذبون؟ ليست هناك بدائل أخرى، إلا إذا أخذنا في الاعتبار بعض البدائل الإضافية التي قد تجمع بين الاحتمالات الثلاثة معًا. ينبغي أن يكون حل هذا النوع من المعضلات أسهل الآن، نظرًا لأننا نعلم ما ينبغي البحث عنه، وكيفية طرح الأسئلة، وكيفية صياغة المعايير. والباقون سيظلون حائرين في متاهة علم الاقتصاد الرائع.

لا يزال من الممكن أن تكتب بأسلوب سهل عن معضلات اقتصادية بالغة التعقيد، وما يصاحبها بالضرورة من المسائل الفلسفية والثقافية والاجتماعية والسياسية. ربما من الضروري أن تفعل ذلك؛ لأن هذه هي الطريقة المثلى لإصابة الهدف، والوصول لجمهور أوسع. وهذا لا يعني على الإطلاق أن تساير الفكر الزائف والمراوغ، وأن تروج التفاهات والتعميمات عن ضرورة خصخصة كل شيء تقريبًا، وضرورة خفض الضرائب والإنفاق الاجتماعي، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد، فالليبرالية الجديدة الساذجة أحدثت بالفعل ما يكفي من الضرر.

عند الكتابة بأسلوب سلس علينا أن نراعي متطلبات الدقة العلمية، ونتجنب النقيض، فالنقاش الذي ينزع إلى التشدُّق لكي «يبدو علميًّا» شائع جدًّا، لكنه علميٌّ في الظاهر فحسب. والمفردات الطنانة المعقدة، والبراهين ذات الصياغة المستعصية، والكتابة المنمقة المسهبة — حيث يمكن لبضع كلمات قليلة واضحة أن تفي بالغرض — كلها تعجز عن إضافة ثقل فكري أو حجة ثقافية للنقاش، بل يمكن أن تجعله غامضًا بلا داع. وبالتالي من الضروري أن نتجنب السوقية الأكاديمية والتكلف.

في مجال العلم وعند الكتابة للجمهور، الدقة لا تضر بل على العكس؛ تفيد. فأساليب وطرق الرياضيات أضافت الكثير لعلم الاقتصاد. وعلى الرغم من أن

الاقتصاد علم اجتماعي بطبيعته، فإن دقة الرياضيات تمكن أولئك الذين يعرفون كيفية استخدامها من فهم الكثير من العلاقات المعقدة. وليس من المستغرب انفصال «الاقتصاد الحسابي» بوصفه فرعًا قائمًا بذاته، فهو يستعمل لغةً مختلفةً تمامًا عن تلك المستخدمة في الاقتصاد الاجتماعي السياسي.[21] وهناك أيضًا فروع وظواهر وعمليات كبرى — مثل العالم، والعولمة، والتنمية، والتقدم، والتحوُّل، والمؤسسات، والتنظيم، والأهم من كل ما سبق، الإنسانية — لا تنسجم مع دقة المعادلات الحسابية بأي حال.

نصحني أحد الأصدقاء بقوله: ألّف كتابًا ضخمًا، أكاديميًّا بحتًا، يحوي الكثير من المعادلات، بحيث لا يفهم أي شخص أي شيء. فحفظت هذه النصيحة القيمة، وقررت أن أفعل العكس؛ بألّا أضمن كتابي معادلة واحدة، وأن أكتب بحيث يفهم الجميع — أو الجميع تقريبًا — كل شيء. ولا أدري أي الأمرين أصعب.

يمكن استخدام الرياضيات في الاقتصاد، لكن استخدامها ليس حتميًّا، مثلما هي الحال في الفيزياء. ويمكن استخدامها في البحث، بل ينبغي ذلك. لكن لا حاجة لفرضها على القراء، الذين نُقدم لهم نتائج تلك الأبحاث، كي يتمكنوا من استيعاب الأشياء بسهولة. الأمر المهم هو ألا تكون الرسالة المراد توصيلها علمية فحسب، بل في نفس الوقت تكون مفهومة للجميع. فمن الضروري في مجال العلوم — بما فيها الاقتصاد — أن نفكر في الأمور الصعبة بطريقة معقدة، لكن ينبغي علينا عند الكتابة عنها والحديث بشأنها أن نفعل ذلك بسهولة قدر الإمكان، وليس العكس. ونحن الاقتصاديين محظوظون لأننا نستطيع فعل ذلك على الرغم من أنه ليس أمرًا سهلًا، أما الآخرون فليسوا محظوظين بالقدر نفسه، إلا أن ذلك لم يمنع العظماء منهم من تحقيق الشهرة.

عندما زار ألبرت أينشتاين الولايات المتحدة للمرة الثانية عام ١٩٣١، قبل أن يستقر هناك لاحقًا بعد عام واحد، طلب أن ينال فرصة مقابلة رمز عظيم آخر من رموز القرن العشرين، هو تشارلي شابلن. وبعد عرض لرائعته «أضواء المدينة»، صفق الجمهور لكلا الرجلين العظيمين، وقال شابلن: «إنهم يحيونني لأنهم جميعًا يفهمونني، ويحيونك لأن أحدًا منهم لا يفهمك.»[22] إن الاقتصاد يسلك مسارًا وسطًا بين الخيال كما نراه في الأفلام السينمائية، وبين الدقة الموجودة في العلوم البحتة. وكلما اقترب علم الاقتصاد للدقة كان ذلك أفضل، والأفضل على الإطلاق هو الجمع بين دقة الرياضيات وتشويق الأفلام السينمائية.

في مناسبة أخرى قال أينشتاين نفسه: «ينبغي أن تكون الفيزياء بسيطة قدر الإمكان، لكن ليس أبسط من ذلك.» ويمكن اقتباس هذا القول وتطبيقه على علم الاقتصاد، الذي يراه الكثيرون أكثر تشويقًا وقابلية للفهم من الفيزياء.

ينبغي أن يكون الاقتصاد بسيطًا قدر الإمكان، لكن ليس أبسط من ذلك.

الفصل الثاني

كيف تحدث الأشياء

العمليات الاقتصادية: ما علاقتها بالعلم والسياسة والمصادفة،
ومن الذي يجعل الأمور تجري على نحو ما

تحدث الأشياء بالطريقة المحددة التي تحدث بها لأن أحداثًا كثيرة أخرى تحدث في الوقت نفسه.

هذه العبارة — بقدر ما تبدو بسيطة — هي المفتاح لتفسير التاريخ، ولتفسير ما يدور حولنا من أحداث في الوقت الحاضر. والأهم من ذلك أنها مرشد هام لاستشراف المستقبل.

يوحي مصطلح «علم المستقبليات» بأن هناك علمًا يختص بدراسة المستقبل، لكنه في جوهره ليس سوى نشاط فكري فحسب. ونظرًا لأنه عادة يستفيد من أسلوب التقدير الاستقرائي، ومن استمرار الاتجاهات التي تبدأ في الماضي وتمتد إلى المستقبل، فهو يقوم على تصور سيناريوهات قد تصبح حقيقة. إنه ليس علمًا «تجريبيًّا». وهناك علم مبشر جدًّا من المتوقع أن يحقق مستقبلًا باهرًا يفوق مستقبل الاستشراف العادي، وهو علم دراسات المستقبل، وهو مقاربة متعددة التخصصات لقضايا تمر حاليًّا بمراحلها الأولية، أو لقضايا تتسم باتجاهات شديدة الديناميكية. ويمكن لعلم دراسات المستقبل أيضًا أن يتوقع ظهور ظواهر وعمليات جديدة تمامًا، تتبين بوضوح من خلال التعرف على اتجاهات التقدم العلمي التكنولوجي، أو من خلال حتمية التطور الثقافي والاجتماعي. إن المزج الخلاق بين المعرفة والخيال أمر بالغ الأهمية.

إن محاولات مد الاتجاهات من الماضي إلى المستقبل قد يتبين في بعض الأحيان أنها صحيحة، لكنها في الأغلب تكون خاطئة. ففي نهاية القرن التاسع عشر حُذّر سكان باريس من أنه لو استمر عدد عربات الأجرة التي تجرها الخيول في الزيادة، فستتحول المدينة إلى إسطبل شاسع. ومن الأيسر بالطبع أن نصدق تلك النبوءة المشئومة عندما نرى لوحة كاميل بيسارو الرائعة في متحف الإرميتاج بسان بطرسبرج، إذ تصوّر شوارع المونمارتر تعج بالعربات التي تجرها الخيول. لكن ظهرت السيارات وحولت العربات التي تجرها الخيول إلى أثر تكنولوجي مندثر ومعلم سياحي، واليوم تراود الباريسيين كوابيس بشأن اختناقات مرورية من نوع مختلف.

من الثابت أن العديد من الظواهر والعمليات — ليست التكنولوجية فحسب، بل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالذات — لم يتنبأ بها أحد على الإطلاق، بل أدركها الناس في وقت لاحق، إلى حد أننا نعتبرها مسلمات بسيطة، أو حتى تافهة. ينطبق هذا على المجال العلمي، وينطبق حتى على مجال الخيال العلمي. ففي واحدة من أوائل حلقات مسلسل «ستار تريك» — أو رحلة إلى النجوم — الذي كان يعرض في منتصف الستينيات، ثمة مشهد يعرض غرفة التحكم في سفينة الفضاء إنتربرايز، وتظهر فوق كل لوحة تحكم منفضة سجائر! الكل يدخن! لم يخطر ببال منتجي الحلقات أنه في غضون جيل واحد، لن يصبح الرياضيون ورواد الفضاء وحدهم من غير المدخنين، بل حتى الأشخاص العاديين في حانات نيويورك سيقلعون عن التدخين. ولكي نرى اليوم نجمًا سينمائيًّا متواريًا خلف سحابة من الدخان المائل للزرقة، لا بد أن نستعير أسطوانتي دي في دي لفيلمي «الملكة الأفريقية» الذي عرض في عام ١٩٥١ لهمفري بوجارت، «ورجُل من الرخام» الذي عرض في عام ١٩٧٧ لكريستينا جاندا.

ومن الجدير أن نتساءل: هل كانت توقعات ستار تريك خاطئة إلى هذا الحد بسبب نقص المعرفة، أم نقص الخيال. والإجابة هي: كلاهما معًا. إن الكتّاب والمنتجين لم يفهموا المبدأ القائل إن الأشياء تحدث على نحو ما لأن أحداثًا أخرى تحدث في الوقت نفسه. فالأساليب التكنولوجية تتغير، لكن القيم الثقافية والتفضيلات الاجتماعية تتغير هي الأخرى. ونتيجة لذلك تتغير أيضًا معايير الحكم على الأشياء. وتلعب العوامل الخارجية — القريبة منها والبعيدة على حد سواء — دورًا في هذا. وقد لا يكون أطراف هذا الموقف على وعي بما يحدث عند حدوث التغير. فعلى نحو متزايد، ما يحدث في مكان بعيد جدًّا يؤثر بنفس قدر تأثير ما يحدث «هنا». و«فيما

بعد»، لكن بعد انتهاء كل شيء، تتضح الأمور، مع أنها لم تكن واضحة على الإطلاق «آنذاك»، أو بالأحرى «الآن».

فعلى سبيل المثال، كان الجزء الشمالي من الغرب الأوسط للولايات المتحدة منذ أكثر من قرن ونصف يعيش ذروة رخاء اقتصادي ناجم عن ازدهار تجارة الفراء، وتجارة بضائع أخرى تُستورد من كندا المجاورة. وبمرور الوقت استعيض عن هذه التجارة — لم يحدث هذا دون اضطرابات اقتصادية واجتماعية، وعواقب سياسية — بالزراعة المتزايدة للحبوب، ومعالجتها على نطاق صناعي ضخم بواسطة مطاحن عملاقة تعمل بطاقة متولدة من توربينات مائية شيدت عند شلّالات نهر المسيسيبي في مدينة منيابوليس وما يجاورها. ثم توقف آخر هذه المطاحن عن العمل منذ أمد ليس بعيدًا في عام ١٩٦٥. وقتئذ لم يتوقع الكثيرون أن مصنعًا جديدًا لشاحنات شركة فورد سيوفر فرص عمل لعمال المطاحن الذين سرحوا من عملهم (الذين كان لا بد من تدريبهم على تجميع السيارات). لكن هذا حدث، واستمر العمل في مصنع فورد لما يزيد على أربعة عقود إلى أن توقف خط تجميع سيارات فورد عن العمل، فأغلق المصنع عام ٢٠٠٧ لسبب بسيط هو أن منافسة مصنع تويوتا جعلت المصنع مشروعًا غير مربح. ثم حان وقت التحول إلى صناعة الإلكترونيات عالية المستوى، ونمو القطاعات القائمة على المعرفة في مجالات وسائل الاتصالات والتعليم والبحث والتطوير. واليوم لا يتصور أي عامل من عمال مصنع فورد للشاحنات الذين يتدربون من جديد على مهارات القطاعات المالية وقطاعات الإنترنت لاقتصاد الخدمات أن شركاتهم ستغلق أبوابها بحلول عام ٢٠٥٠ تقريبًا، لأنها ستصبح قديمة ويحل محلها فرص عمل، وأساليب مهنية، وأنواع من الإنتاج لم تعرف بعد. وهذا سوف يحدث على الأرجح نتيجة للتطورات في علم الأحياء، لكن من المبكر جدًّا أن نحدد بدقة ماهية تلك التطورات. ونحن لا ندري بعد ما سوف يحدث، لأن أشياء عديدة لا بد أن تحدث في نفس الوقت، وسوف تحدث، لكن في وقتها المحدد. فهناك وقت لكل حدث بدءًا من اصطياد الحيوانات المسكينة ذات الفراء، ومرورًا بطحن الدقيق بواسطة المطاحن المائية وتجميع شاحنات فورد، ووصولًا إلى إدارة الخدمات المالية عبر الإنترنت. في المستقبل سوف يكون هناك وقت للتكنولوجيا الحيوية على سبيل المثال.

ومن المفيد أن نتذكر أنه يستحيل في بعض الأحيان أن نواكب تفسير مجموعة من الحقائق، لأن حلقة أساسية هامة في سلسلة الاستدلال المنطقي تكون مفقودة.

فأنت يمكنك ملاحظة الكثير مما يجري، لكن إغفال عنصر واحد مهم يمكن أن يؤدي إلى استنتاجات مريبة.

والأمر الرئيسي هو أن نتجنب الخلط بين المعرفة العلمية والتفسيرات السطحية، والخلط بين الخيال والوهم. إن الخيال يحفز ويثير الأحلام، التي تحرض الأفعال وتجعلها تدخل حيز التنفيذ، والخيال يثير أيضًا الكوابيس التي ينبغي أن تحذر من الأخطاء التي يمكن الوقوع فيها.

ويمكن للأدب الروائي أن يشحذ الخيال ويقود إلى تساؤلات عما إذا كان ينبغي للأشياء أن تكون حقًّا على ما هي عليه أم لا. ومن قبيل المصادفة الغريبة أن كاتبين روائيين، هما الروائي البريطاني جيم كريس في روايته «مستشفى الأمراض الوبائية»[1] والأمريكي كورماك مكارثي في روايته «الطريق»،[2] صورا في نفس الوقت رؤيتين قاتمتين لانهيار الولايات المتحدة الشامل. وفي كلتا الروايتين تلت الانهيار هجرة جماعية. وفي صورة معكوسة للغزو الرومانتيكي للغرب الأمريكي الجامح، يتوجه الناس صوب الساحل الشرقي، ومن هناك تحدث هجرة جديدة عبر المحيط الأطلنطي، لكن الوجهة هذه المرة هي أوروبا. فقد أصبحت الحياة في الولايات المتحدة مستحيلة، لذا يقرر الناس الرحيل رحيلًا جماعيًّا. أهذا ضربٌ من الخيال؟ بالطبع إنه كذلك. لكن هذا النوع من الخيال الأدبي يوضح أن مزيجًا معينًا من الظروف الكارثية يمكنه أن يغير مجرى التاريخ، كما حدث من قبل بالفعل.

من المثير للعجب أن يتخيل المرء أن الهجرة الكبرى القادمة يمكن أن تكون عودة لأوروبا. وفي عصر من التنافس غير المسبوق بين جانبي الأطلنطي قد يكون هذا مدعاة لتفاؤل الأوروبيين، الذين يعيشون في خوف دائم من التفوق الأمريكي في الإنتاج. لكنهم بعد ذلك مباشرة سيصابون بالذعر، عندما يفكرون في كيفية إيواء كل أولئك الأمريكيين، وكيفية إطعامهم؟ الآن لا تزال الأحوال في الولايات المتحدة أفضل منها في القارة التي ندعوها بإكبار شديد: أوروبا. فوفقًا لبعض التقديرات سيظل الاتحاد الأوروبي لما لا يقل عن عقدين مدينًا بمستحقات متأخرة السداد.[3] وسوف نعود لاحقًا لمسألة هل هي حقًّا ٢٠ عامًا؟ وهل المدى الزمني «لا يقل» عن ذلك بالفعل؟

وقد صور المخرج سلفستر أموسو — من بنين — رؤية مبتكرة جدًّا للمستقبل؛ فقد عرض في مهرجان «فيسباكو» أو المهرجان الأفريقي للسينما والتليفزيون في واجادوجو[4] — عاصمة بوركينا فاسو — فيلمه «الفردوس الأفريقي» عام ٢٠٠٦،

الذي تحولت فيه أفريقيا إلى فردوس دنيوي. وأصبح سكان الدول الغربية الذين كانوا أكثر تطورًا، والذين استغلوا أفريقيا قرونًا، يتوقون الآن للارتحال إليها. لكن هذا ليس أمرًا سهلًا. فأفريقيا أرض تفيض لبنًا وعسلًا، وفي الغرب لا شيء سوى الرائحة الكريهة والقذارة والبؤس والفقر.

هل هذا خيال؟ لا شك أنه كذلك، لا سيما على المدى القصير. لكن ينبغي أن نتذكر أننا لو كنا أخبرنا الأشخاص الذين وقعوا ضحية الاختطاف والاستعباد وسيقوا من ساحل غرب أفريقيا — غانا وبنين اليوم، اللتين كانتا تعرفان بداهومي وساحل الذهب — إلى أمريكا، أنه بعد ٢٠٠ سنة في المستقبل، سوف يخاطر أشخاص من أوطانهم الأصلية بأفريقيا بأعمارهم ويحاولون الهرب ويصلون لله آملين الوصول للبلاد التي صُدِّر إليها أسلافهم بوحشية في غلال العبودية، لأصابهم ذلك بالذهول باعتباره منافيًا للعقل. وبالمثل، لم يكن تجار العبيد — من إنجلترا والبرتغال وفرنسا وألمانيا والسويد والدنمارك — ليصدقوا أن بلدانهم سوف تشهد حشودًا من الأفارقة يحاولون الدخول إليها وبكامل إرادتهم الحرة.

هل فيلم أموسو إذن ضرب من الخيال؟ قد يكون خياليًّا، على الأقل بالنسبة للمستقبل القريب الذي يمكن التكهّن به وصياغته. لكن منذ أمد ليس بعيدًا كان سيبدو ضربًا من الخيال أيضًا أن يقام حدث فني بأهمية فيسباكو في فولتا العليا — يبدو وقع الاسم سخيفًا للبعض — التي حكم منها المستعمرون البيض بوركينا فاسو حكمًا غاشمًا منذ وقت قريب جدًّا. ولكي يهاجر الأمريكيون والأوروبيون على نطاق واسع إلى أفريقيا في المستقبل، لا بد من حدوث أحداث كثيرة في نفس الوقت. أما في الوقت الراهن فلا يبدو هذا الأمر واردًا، لكن من الأفضل دومًا أن نميز أيًّا من الأحداث يعتمد حدوثه على أي من الأسباب. وفي هذه الحالة بالذات — بصرف النظر عن التصريح الشعري لمؤلفي وصناع الأفلام السينمائية — السؤال هو: ما الظروف التي تؤدي إلى الركود، وما متطلبات التطور؟ وما الأشياء التي لا بد أن تحدث لأفريقيا «في نفس الوقت» لكي تتحرر من الركود وتبدأ في المضي قدمًا في طريق التنمية، حتى إذا لم تتحول إلى فردوس دنيوي؟ ما الأشياء التي لا بد أن تحدث «في نفس الوقت» للحيلولة دون فرار الأمريكيين إلى أوروبا، والأوروبيين إلى أفريقيا في المستقبل؟ إذا لزمنا الواقع والحاضر أكثر فسنتساءل: ما الذي لا بد أن يحدث، وكيف، للحيلولة دون هجرة الأفارقة بأعداد غفيرة من فردوسهم إلى أمريكا وأوروبا؟ أو للحيلولة دون هجرة المئات من البولنديين — لا سيما الشباب منهم — إلى إيرلندا، ولمنع

عبور أعداد كبيرة من الأوكرانيين نهر بوه للدخول إلى بولندا نتيجة لمعاناتهم تحت وطأة الضغوط الاقتصادية والسياسية، أو لمنع رعايا بولينزيا من محاولة الوصول لسواحل أستراليا مهما كلف الأمر، أو لمنع المكسيكيين من التسلل عبر نهر ريو غراند تحت جنح الليل؟

الأمر ليس كله خيالًا أدبيًّا، وإنما يتعلق بشحذ الخيال الإبداعي، وقبل كل شيء، بمحاولة الاستفادة من المعرفة — العلم النظري والخبرة العملية — في تفسير محددات الركود والنمو. فلماذا تنجح بعض الشعوب والدول والمناطق في السبق للأمام، في حين تشق أخرى طريقها بعناء، أو حتى تعجز تمامًا عن المضي؟ وكيف من الممكن أن يعيش البعض — الأقلية — في رخاء، أو حتى يتقلبوا في نعيم الثراء، ويقبع آخرون — الأكثرية — في الفقر ويعانون الجوع، بل يموتون جوعًا في بعض الأحيان؟

ليس من الضروري أن نعود بالذاكرة بعيدًا جدًّا، فمنذ قرنين من الزمان — عام ١٨٠٧ — ألغت بريطانيا العبودية رسميًّا، ومع ذلك من المعروف أن لويس أرمسترونج تغنى بالكلمات الآتية منذ جيلين تقريبًا:

كيف سينتهي الأمر ...
ليس لي صديق
خطيئتي الوحيدة ...
هي لون بشرتي ...
ماذا اقترفت ...
لأكون شديد السواد والزرقة[5]

ومن المعروف أنه منذ نصف قرن صدر حكم — البعض كانوا صغار السن جدًّا ليتذكروه والبعض الآخر يفضلون نسيانه — من المحكمة العليا بالولايات المتحدة في قضية براون الثانية، وهو الحكم الذي ترك الباب مفتوحًا أمام الولايات لتُبقي على الفصل العنصري الذي كان قائمًا كأمر واقع في مجال التعليم. وفي نفس الوقت الذي كانت فيه غانا أول بلد يتحرر من قبضة الاستعمار البريطاني، نشر البيت الأبيض وحدات عسكرية في ليتل روك بغرض تفعيل إلغاء التمييز العنصري في مواجهة تعنت الإدارة المحلية التي اتسمت بالعنصرية. واليوم لا يزال آخرون يجري

تعريفهم — لا يزال ذلك يحدث أحيانًا باستخدام القوة — بماهية الديمقراطية، وكيفية احترام حقوق الإنسان.

ولد بل كلينتون في ولاية أركنسو، ولم يكن كلينتون يتعدى التاسعة من عمره حينما أتى الجيش إلى هناك لاعتقال الطلاب المناوئين. وربما كانت فكرة تولي كلينتون منصب الرئيس الثاني والأربعين احتمالًا بعيدًا في ذلك الوقت. لكن ما كان يبدو احتمالًا أبعد هو أن يصبح واحدٌ آخر من الديمقراطيين، هو باراك أوباما، في غضون جيلين، أول رئيس لأمريكا ينحدر من أصول أفريقية. لا تزال جدته سارة آنيانجو أوباما تعيش بقرية كوجيلا في كينيا، وتتذكر عهد الاستعمار بوضوح، في حين يشغل باراك أوباما أعلى منصب رسمي في الولايات المتحدة، ويملك أقوى سلطة في العالم.

ومنذ نصف قرن أيضًا ظهر الاتحاد الأوروبي، أو بالأحرى سلفه؛ السوق الأوروبية المشتركة، إلى حيز الوجود بموجب اتفاقية روما، التي وقعتها بلجيكا وفرنسا وهولندا ولوكسمبورج وألمانيا (الجمهورية الاتحادية) وإيطاليا. كانت السوق الأوروبية المشتركة بدورها قد تفرعت عن الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، التي أسستها عام ١٩٥١ نفس تلك الدول الغربية، التي تورطت قبل أقل من ٦ سنوات من ذلك التاريخ في حرب مُهلكة مدمرة. لقد نشأت السوق الأوروبية المشتركة، على الرغم من أنه لم يكن بالضرورة أن تنشأ. ومما لعب دورًا في نشأتها أيضًا مزيج من الظروف السياسية والاقتصادية، بما في ذلك مجموعة من الظواهر والعمليات المرتبطة بالتغلب على آثار الحرب التي كانت قد انقضت لتوها، فكانت طبقات متراكمة من الاستياء الوطني والقومي، وحاجة إلى تنسيق السياسات لإعادة بناء الصناعة الثقيلة التي مزقتها الحرب، وامتداد ظل الحرب الباردة بين الشرق والغرب، والآثار السياسية لتحرر أفريقيا الوشيك من الاستعمار، كما ظهر من خلال الأزمة السياسية العسكرية التي دارت حول قناة السويس.

لقد فاق تطور ونمو المجتمع خلال النصف الثاني من القرن العشرين — الذي قد انقضى الآن — أكثر التوقعات جرأة. واليوم يشكل سكان دول الاتحاد الأوروبي ما يقرب من ٨٪ (٥١٥ مليون نسمة) من مجموع سكان العالم، ويشكل إنتاجهم ٢٠٪ من إجمالي إنتاج العالم؛ (كان الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين طبقًا لتعادل القوة الشرائية[6] هو ١٣,٤ بليون دولار عام ٢٠٠٧). وبعد أن نسيت أوروبا منذ أمد بعيد أساسها الاقتصادي الذي كان يقوم على الفحم والصلب يحاول الاتحاد الأوروبي الآن — ضمن إطار زمني للسنوات التالية لعام

٢٠١٠ — أن يحقق رؤيته بأن يصبح «أكثر الاقتصادات القائمة على المعرفة تنافسية وديناميكية» على وجه الأرض. والآن يتبين أن ما كان يطلق عليه جدول أعمال لشبونة — الذي حدد في مطلع القرن الحادي والعشرين عام ٢٠١٠ عامًا لتحقيق ذلك الهدف — كان وهميًّا وطموحًا أكثر من اللازم.

لكن ماذا بعد؟ كيف سيبدو النصف القادم من القرن الحادي والعشرين؟ وإلام سيئول الاتحاد الأوروبي بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين؟ لا أحد يدري. لكن يمكننا أن نتنبأ بدرجة عالية من الثقة بأن الولايات المتحدة ستظل وقتًا طويلًا — يقدر بعقود وليس بسنوات — رائدة في مجالي القدرة التنافسية والاستفادة بالفكر والمعرفة بوصفهما قوتين إنتاجيتين مباشرتين. وسيستمر تقلص المسافة الفاصلة بين قاطرتي الاقتصاد العالمي؛ الأوروبية والأمريكية، بيد أن المسافة التي تفصلهما عن القاطرة الثالثة التي تفوقهما سرعة — أي الاقتصاد الصيني — ستتقلص تقلصًا أكبر.

علاوة على ذلك، نحن نعلم أن كثيرًا من الأشياء التي كان ينبغي إنجازها لم تُنجز لأسباب سياسية. هذا ما عبر عنه رئيس وزراء لوكسمبورج جان كلود يونكر تعبيرًا واضحًا عندما قال: «نعلم جميعًا ما يجب فعله، لكننا لا نعلم كيف يمكن أن يعاد انتخابنا مجددًا بعد أن نفعله.» والمشكلة هي أنه ليس صحيحًا أننا «نعلم جميعًا»، فالكثيرون لا يعلمون، والأسوأ أنهم لا يعلمون أنهم لا يعلمون.

إن ما نعلمه حقًّا هو أكثر ثلاثة أسئلة شائكة يواجهها الاتحاد الأوروبي بعد نصف قرن؛ فبالإضافة إلى مسألة ما يعرف بالدستور، ومصير العملة الموحدة — اليورو — تظل مشكلة الحدود المستقبلية للاتحاد الأوروبي مشكلة جوهرية وستظل كذلك. وبالإضافة إلى تكامل أكثر شمولًا سيكون هناك مزيد من التوسع إلى ما وراء كرواتيا، التي يتوقع الآن بالفعل أن تنضم لعضوية الاتحاد الأوروبي.

والولايات المتحدة محظوظة لأنها لا تعاني مثل تلك المشكلات. ولو كانت تعانيها — مثلًا من خلال الاندماج الشامل مع المكسيك، الجارة التي تقل عنها تطورًا، وذات الكثافة السكانية العالية (١٠٨ مليون نسمة)، والتي يبلغ الناتج المحلي الإجمالي بها نحو ٢٤٪ من مستواه في الولايات المتحدة — للاحظنا على الفور تباطؤًا نسبيًّا في معدل النمو، نظرًا لأن تركيز السياسة والتجارة كان سيضطر للتحول عن الأولويات المهمة في مجال الحفاظ على تنافسية أعلى للشركات الأمريكية والاقتصاد الأمريكي. صحيح أن النمو سيتسارع بمرور الوقت، نتيجة لما سيسفر عنه الاندماج

من فوائد تتمثل في حجم السوق وتكاليف الإنتاج، لكن هذه مسألة أخرى. أما الآن فتواجه قارتا أمريكا بالفعل — من ألاسكا إلى تييرا ديل فيجو — ما يكفي من المشاكل فيما يتعلق ببطء وتيرة تحرير التجارة وإنشاء سوق حرة أمريكية واحدة. ولأسباب كهذه لا يزال الاتحاد الأوروبي متراجعًا عن الولايات المتحدة بنفس قدر تراجع الأمريكتين ككل عن الاتحاد الأوروبي.

وفي داخل الاتحاد الأوروبي نفسه، من الضروري أن يعلن الاتحاد إعلانًا قاطعًا عن انتهاء عملية التوسع تمامًا، أو أن يجيب عن الأسئلة المتعلقة بتطلعات بعض الدول الأوروبية الأخرى إلى الانضمام؛ لا سيما دول البلقان، وكذلك المناطق التي نشأت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في الجزء الشرقي للقارة وعلى حدودها. يومًا ما سيكون من الضروري أن يغلق الاتحاد الأوروبي الباب قائلًا: لقد اكتمل العدد، ولن يكون هناك أي أعضاء جدد. وهذا سوف يحدث. واليوم ينبغي ألَّا تساورنا الشكوك في أن انضمام الدول الواقعة في المنطقتين اللتين ذكرتهما يخدم المصالح بعيدة المدى للاتحاد نفسه. وسيتم ضم هذه البلدان حين تستوفي المعايير اللازمة، وحين يكون الموقف السياسي مواتيًا لانضمامها. فبالإضافة إلى مقدونيا — التي بدأت محادثات الانضمام في مطلع عام ٢٠٠٨ — من المرجح أن تنضم هذه الدول للاتحاد خلال العقد الواقع بين ٢٠٢١ و٢٠٣٠.

لكن من السابق لأوانه جدًّا في الوقت الراهن أن نستبعد حدوث أي شيء، نظرًا لأننا لا ندري حتى عدد الدول التي ستوجد في الجوار، أو أي نوع من الدول ستكون تلك. كوسوفا ستكون مستقلة، لكن ماذا عن البوسنة والهرسك؟ هل تعني «واو العطف» أنهما ستظلان بلدًا واحدًا، أم ستصبحان بلدين، أو حتى ثلاثة؟ ماذا عن ترانسنيستريا، كما يسميها مواطنو رومانيا، التي تُعرف أيضًا باسم ترانسدنيستريا، ويسميها الروس بريدنستروفي، والتي لم تعد بحكم الواقع جزءًا من مولدوفا، لكنها لا تزال جزءًا من أوروبا؟

في الذكرى السنوية الخمسين للاتحاد الأوروبي، طرحت صحيفة الإيكونوميست رؤية مثيرة أطلقت فيها العنان للخيال، وتخيلت ما يمكن — أو لا يمكن — أن يئول إليه الاتحاد الأوروبي عند احتفاله بمئويته.[7] فبحلول ذلك الوقت لن تكون تركيا فقط قد أصبحت عضوًا في الاتحاد منذ ربع قرن، بل أوكرانيا أيضًا. وسيكون أول بلد شمال أفريقي وهو المغرب — المستعمرة الفرنسية السابقة — قد انضم للاتحاد منذ مطلع ثلاثينيات القرن الحادي والعشرين. وما هو أغرب من ذلك أن إسرائيل

وفلسطين سيكونان العضوين التاسع والأربعين والخمسين في الاتحاد. وسيصبح ذلك ممكنًا أكثر من السابق ما دام السبيل الوحيد لإعادة توحيد قبرص (المقسمة منذ سبعينيات القرن العشرين) في عشرينيات القرن الحادي والعشرين هو ضمها تحت مظلة الآليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للاتحاد. وعلى نفس هذا المنوال ستضطر أمريكا لأن تتوصل إلى أن السبيل الوحيد لحل المشكلة المستعصية للشرق الأوسط هو انضمام هذين البلدين للاتحاد، خاصة وأن انضمامهما كولايتين ضمن الولايات المتحدة سيكون أمرًا مستحيلًا. فقد يرغب أحد هذين البلدين في الانضمام للولايات المتحدة، لكن لن يرغب البلد الثاني في ذلك على الإطلاق.

نعم، الأشياء تحدث بالفعل، والعمليات تظهر، والعالم يتغير، والتاريخ يمضي، ويظل المستقبل علامة استفهام. وربما يومًا ما، وبمنتهى الحماس، سوف نهاجر إلى سيبيريا مزدهرة وصديقة للبيئة، لكن لن نذهب بالضرورة إلى هناك بواسطة الكيبيتكا، وهي نوع من العربات التي تجرها الخيول كانت تستخدم لنقل المنفيين بأمر قياصرة روسيا. أو ربما يصبح رئيس بولندا صينيًّا. ولم لا، وقد تُوجت امرأة ذات أصول أفريقية من الدومينيك ملكة جمال لفرنسا؟ وربما ستضطر بولندا لحظر الهجرة إليها حينما يرغب الكثيرون من الألمان في الهجرة إليها سعيًا وراء المستوى المعيشي المرتفع على ضفاف نهر فيستولا، وربما سيهرع السويسريون إلى إيداع أموالهم في البنوك البولندية.

ينبغي أن تكون قد بدأت بالفعل في التخلص من الدولارات وشراء اليوان الصيني والروبل الروسي. فاليوم بات تخيل حدوث هذا التحول مجددًا أسهل من تخيل ظهور اتجاهات نحو ارتفاع العملة الصينية وانخفاض العملة الأمريكية منذ نحو عشرة أعوام. ومن المفهوم أن السبب وراء بيع الدولارات والين من أجل شراء اليوان والروبل لا يكمن في أن اقتصاد الصين وروسيا أكثر قوة من اقتصاد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لأن هذا بالتأكيد لم يتحقق بعد (على الرغم من أنه قد يحدث يومًا ما). بل يكمن السبب في أن الكثير من الظروف المادية تتزامن بحيث تؤدي إلى تغيرات في القيم النسبية للعملات. وفي هذا الجزء من العالم الواقعي أيضًا تحدث الأشياء على نحو معين لأن أشياءً كثيرة أخرى تحدث في الوقت نفسه. وكل ما يلزم هو أن نعلم السبب في حدوث تلك الأشياء، ونعلم مزيج الظروف الذي يعتمد حدوثها عليه.

ويبدو أن اللعنة القديمة: «عسى أن تعيش في أوقات مثيرة» قد تحققت بكل تأكيد، فالأحوال الآن تزداد إثارة وتشويقًا أكثر فأكثر. والأشياء التي مررنا بها صادمة بما يكفي، لكن ما ينتظرنا أكثر إثارة مما سبق. والمشكلة هي أنه بالرغم مما يبدو من الظاهر وبالرغم من انقضاء الزمن، فلم يمض ما حدث وراء ظهورنا على الإطلاق. كتب ويليام فولكنر يقول: «الماضي لا يموت أبدًا، ولا هو حتى ماض.»[8] فنحن عالقون في الماضي حتى آذاننا بشتى الصور، وعاجزون عن فهمه، نفسر مختلف جوانبه بطرق متناقضة، أو نزوّره عمدًا. يشكل هذا عبئًا يزيد من صعوبة تقييمنا للحاضر، مما يجعل الإجابة عن سؤال يبدو بالغ البساطة: «كيف تحدث الأشياء؟» مستحيلة علينا. وعلاوة على ذلك فإن ذلك له تأثيرات جسيمة وغير محمودة في كثير من الأحيان على المستقبل. وكي نحرز التقدم من الضروري أن نضع الماضي نصب أعيننا، حتى نتلافى الوقوع في أخطائه مستقبلًا. الأمر يستحق أن نتعمق في الماضي ما دمنا لن نغرق فيه.

وفي بعض الأحيان يتبين لنا أن تأثير الماضي على المستقبل مبالغ فيه. وهذا يحدث عندما يكون الاعتماد على الثوابت الثقافية والمنهجية والسياسية والمادية في تفسير ظواهر وعمليات متنوعة اعتمادًا زائدًا عن الحد. ونتيجة لذلك ننسب قدرًا كبيرًا من الأهمية لهذه التأثيرات على المسار الحالي والمستقبلي للأحداث. بالطبع من الممكن أن ندعي أن الكثير من الأحداث التي وقعت، إن لم تكن كلها، من صنع الماضي. وتلك — إلى حد هائل — هي الطريقة التي نفكر بها. إن المضي للأمام يجبرنا على سلوك طرق تحددها الثوابت، على الأقل إلى حد ما. وهذا ما يعرف بتبعية المسار (أي التأثر بالمسار التاريخي السابق). وتفسيرات كهذه تكون اضطرارية في بعض الأحيان. إن الظروف تتغير، ورغم كل شيء، تستمر عملية التعلم في كل وقت. لكن أحيانًا — لا سيما في فترات التحول الكبير كما هي الحال الآن — يكون التعلم سريعًا جدًّا.

لنأخذ مثالًا على ذلك: لقد تبين خطأ الرأي الذي يقول إن البلدان التي تحررت من الاستعمار لن تكون قادرة على حكم نفسها، لأنها اعتادت أن يحكمها الآخرون. ومن الخطأ أيضًا محاولة تأويل العمليات السياسية والاقتصادية المعاصرة في روسيا من خلال الوجود بين أفراد عامة الشعب، لا سيما بين أفراد النخبة من صانعي القرار، المثقلين بعبء من النظريات الفكرية أو السلوكية أو البيروقراطية البالية التي حملوها معهم من عهد القياصرة. وفي بولندا، في مطلع القرن الحادي والعشرين،

من قبيل المبالغة أن نُعزي زيادة انخفاض روح المبادرة التجارية في بوليزيا مقارنة بمنطقة لوبوز إلى أن الأولى حكمها الروس والثانية حكمها البروسيون (الألمان) خلال القرن التاسع عشر. وفي تسعينيات القرن العشرين ساد إلى حد بعيد اعتقاد أن الدول التي تنفذ التحول إلى مرحلة ما بعد الاشتراكية، بما فيها دول مثل بولندا والمجر ويوغوسلافيا السابقة، وهي البلدان التي كانت قد نفّذت بالفعل إصلاحات سوق واسعة الأثر خلال الفترة الاشتراكية، لن تكون قادرة على تقديم جيل من الإداريين المحترفين الأكفاء. لكن لاحقًا تبين خطأ هذا الافتراض من أساسه. وهذا الافتراض جعل وجود المستثمرين الأجانب الاستراتيجيين أمرًا ضروريًّا، انطلاقًا من الاعتقاد أنهم هم وحدهم الذين يعرفون كيفية تغيير طريقة إدارة الشركات، بحيث يضمن ذلك تحقيق تنافسية دولية وتوجهًا نحو النمو. لكن سرعان ما تبين أن الخبراء المحليين الموظفين كانوا على قدر التحدي وأكثر.

عندما تظهر تبعية المسار في العملية الفعلية للتطور التاريخي قد يصعب التغلب عليها. ويتطلب تحطيم هذه التبعية — التي تعوق اتجاهات التطور المنشودة وتبطئ النمو — جهودًا واسعة النطاق في كل المجالات، من التعليم إلى السياسة، ومن التجديد الهيكلي إلى التغيير المؤسسي. وعندما يكتمل هذا المزيج الصحيح من الإجراءات تحدث «معجزة اقتصادية». وهذا ما حدث عندما تمكنت الولايات المتحدة من اجتياز الكساد العظيم بوضع خطة اقتصادية جديدة تقوم على الاقتصاد الكينزي في الثلاثينيات، أو عندما أعادت ألمانيا الغربية بناء نفسها بسرعة وبنت «اقتصاد السوق الاجتماعي» بعد الهزيمة في الحرب العالمية الثانية، أو في جنوب شرق آسيا خلال الربع الأخير من القرن العشرين. وهو ما حدث أيضًا عندما أصبحت جمهوريات البلطيق — في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي — جزءًا من الاتحاد الأوروبي وحققت أسرع نمو اقتصادي في العقد الأول من القرن الحالي. بل الأهم أن هذا هو الذي كان يحدث طوال ثلاثين عامًا في الصين، التي تمكنت في أقل من جيل واحد من تحسين الأوضاع المعيشية الأساسية لعدد أكبر من السكان، وبمعدل يفوق معدل أي تحسن مماثل في أي وقت مضى وفي أي مكان آخر من العالم.

ولا يمكن أيضًا استبعاد حدوث «معجزات اقتصادية» مماثلة في المستقبل، حتى في بعض الدول الإسلامية، أو في أمريكا اللاتينية. فالتطورات المستقبلية هناك لا تتحدد إلا جزئيًّا بناء على أساس ما حدث في الماضي، وما يحدث في الوقت الحاضر. والأهم من ذلك هو ما سوف يحدث، وما يمكن أن يحدث. فعلى سبيل المثال، كانت

دول مثل السنغال وكوستاريكا وتشيلي وإمارة دبي قادرة على استيعاب هذا الأمر وطبقته من خلال سياساتها بما يدعم تطورها. ومن ناحية أخرى، كانت دول مثل الكويت والسودان أو هندوراس وكولومبيا أقل استيعابًا لهذا الأمر، وكان أداؤها أسوأ.

في العملية التنموية الواقعية نتعامل مع التداخل المتواصل بين الثبات والتغير. وقد يسود الثبات خلال وقت ما، ثم يسود التغير خلال وقت آخر. ودائمًا تكون هذه التناقضات الظاهرة مرتبطة ببعضها. يستمر التطور، وتحدث الثورات في بعض الأحيان. ولا يزال الكثير من هذه الثورات ينتظرنا، مع أننا لا ندري متى بالضبط وأين ستندلع كل هذه الثورات، أو أي من هذه الثورات سيعتبرها التاريخ ثورة مصيرية كالثورة الفرنسية أو ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى. غير أنه من المفيد أن نعرف على الأقل السبب في اندلاع هذه الثورات. وسوف تندلع هذه الثورات، وسوف تعتبر ثورات مصيرية.

التطور عملية دائمة، وتبدو نتائجها قابلة للتنبؤ بها في بعض الأحيان، فقد اكتشف تشارلز داروين (١٨٠٩–١٨٨٢) أن أقوى أنواع المخلوقات وأكثرها ذكاء لم تكن تلك التي نجت من التغيرات الكبيرة التي حدثت على مر التاريخ، بل تلك التي استطاعت أن تتكيف مع الظروف المتغيرة. ورغم رفضي «للداروينية الاجتماعية»، فإن نظريات داروين مفيدة جدًّا في مجال التحليل الاقتصادي. إن الضمان الوحيد للبقاء طويل الأمد — أو الأطول أمدًا — هو القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة تغيرًا محسوسًا.

لذلك انهارت الاشتراكية؛ إنها لم تستطع التكيف مع المرحلة المعاصرة للثورة العلمية الثقافية، وتفاقم هذا الأمر بفعل عدة ظواهر وعمليات أخرى، بما فيها حالات العجز الكبيرة في حجم العرض، بالإضافة إلى عوامل ذات طبيعة سياسية أو دولية، سنتناولها بمزيد من الشرح لاحقًا. وسوف تنهار أصولية الاقتصاد الليبرالي الجديد لأن القيم التي يدعو إليها تمنعه من التكيف مع البيئة الاجتماعية المتغيرة ومع تطور طريقة تفكير الناس في القرن الحادي والعشرين.

ويستمر التطور، وتختفي منتجات من السوق وتظهر أخرى، وتفسح أساليب التكنولوجيا القديمة الطريق لأخرى أحدث منها، وتُزال البنايات القديمة لتحل البنايات الجديدة محلها، وتتناقص أهمية هيئات وتبرز أهمية هيئات أخرى، وتتلاشى قيم معينة وتترسخ قيم أخرى. يتواصل كل هذا في عالمنا القديم نفسه، مع أنه ربما يبدو

قد توسع قليلًا مؤخرًا بفضل ما خلقته شبكة الإنترنت من فضاء ثقافي واقتصادي إضافي. والأمور مستمرة في الدوران من حولنا، لكن عددًا لا بأس به منها يدور في مكانه، ويظل في حالة تعادل. وهكذا هي حال اقتصاد العالم في بعض الأحيان، لا سيما في بعض المناطق التي يتغلب الركود فيها على التنمية. تلك هي الحال، لكن يجب ألَّا تكون كذلك.

وهناك توقعات عامة أن التغيرات التي ستطرأ على النظم الاقتصادية — في ظل ظروف العولمة — ينبغي أن تحمل ثمرة تنمية اقتصادية سريعة دائمة. فالإصلاحات الهيكلية والتغييرات المؤسسية تسفر عن ازدياد فعالية رأس المال، وتحسن استغلال الموارد البشرية والمالية والطبيعية. وهذا بدوره سيؤدي إلى تنافسية متزايدة ومعدل نمو اقتصادي أسرع نسبيًّا. لكن غالبًا لا يحدث هذا في الآليات الفعلية للاقتصاد الواقعي.

في بعض الأحيان يجري إقصاء فئات اجتماعية أو أقاليم جغرافية بالكامل إلى هامش العملية الاقتصادية. ومثل هذه الحالات ليست حالات مَرَضية أو «استثناءات تثبت القاعدة»، بل هي بالأحرى خصائص ثابتة نسبيًّا للنظام، وترتبط بالطريقة التي يعمل بها ضمن «الواقع الجديد».

وهنا تظهر أسئلة جوهرية: لماذا تجري الأمور على هذا النحو؟ وما الذي يحدد بنية مزيج العوامل، ليس الاقتصادية البحتة فحسب (أي التمويل والاستثمار والتجارة والتنظيم)، ولكن أيضًا العوامل الثقافية والسياسية والاجتماعية التي تصنع الفارق بين النجاح الاقتصادي والتعافي من التأخر التنموي من جهة، والفشل والتخلف عن الركب بل السقوط في مزيد من التخلف من جهة أخرى؟

في عملية التطور الفعلية (أو الركود الفعلي)، يحدث التغيير (أو عدمه) بطريقة معينة لا بأخرى (من الضروري دومًا أن نبحث هذه الطريقة ونفهمها ونفسرها تفسيرًا علميًّا، وأحيانًا ينبغي أن نقيمها ونضعها ضمن تسلسل هرمي)، نظرًا لأن هاتين الحالتين مرهونتان ببنية معقدة متداخلة من الأحداث الأخرى، وبسلاسل من المصادفات التي لا تكون ذات طبيعة اقتصادية ومالية فحسب، بل ذات طبيعة سياسية وثقافية أيضًا، فدور العوامل والمحددات السياسية والثقافية بالغ الأهمية ويزداد أهمية على نحو ملحوظ. ومن ثم يجب فهم أهمية هذا الدور على نحو أفضل نظريًّا، والاستفادة منه عمليًّا.

وبعد عدة عقود من تنفيذ إصلاحات هيكلية بطرق متنوعة، تسفر عن تغير نوعي في طريقة عمل الاقتصاد وفي القواعد التي يطبقها، قد يتبين بوضوح أنه في كثير من الحالات كانت هناك «حلقة مفقودة» في عمليتي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، أو على الأقل أن هذين الأمرين لا يتحققان على قدر آمال المجتمع أو وعود التصريحات السياسية. والأكثر من ذلك أن حدوث التقدم الحقيقي (النمو والتطور) أو عدم حدوثه (الركود والجمود) لا يؤكد افتراضات النظريات العديدة الخاصة بالنمو الاقتصادي، أو بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية بوجه عام. وفي بعض الأحيان تتناقض ما يطلق عليها الممارسة الاجتماعية الاقتصادية تناقضًا واضحًا مع بعض عناصر هذه النظريات.

ويكفي أن نشير إلى الإخفاق الذي كان من نصيب كثير من البلدان — أو فئات اجتماعية ومهنية بعينها في هذه البلدان — فيما مضى نتيجة للتأميم ولإدارة الاقتصادات مركزيًّا، أو مؤخرًا، نتيجة لتحرير التجارة أو الخصخصة الكاملة، أو نتيجة للتقليص المفرط لدور الدولة في العملية الاقتصادية. وعند حدوث ذلك الفشل تظهر الحجج المضادة للإصلاحات الهيكلية التي ارتبطت بهذه المساعي الاقتصادية، وتكون المشكلة الحقيقية كامنة في سبب آخر غير هذه الإصلاحات.

وتثار الشكوك في تلك المناطق من العالم، على اختلافها من حيث التنافسية ومستوى التنمية، مثل أفريقيا (التي لا تزال تسعى جاهدة دون جدوى للإفلات من مساوئ التمدين)، والاتحاد الأوروبي بمستواه المرتفع (لكنه ليس الأكثر ارتفاعًا إطلاقًا)، الذي يعجز حتى الآن عن مواجهة التحدي الأمريكي، ويعجز عن تحقيق جدول أعمال لشبونة الذي فرضه على نفسه. وهذا ينطبق أيضًا على الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول ما بعد الاشتراكية، حيث كان من المفترض — بصرف النظر عن التباين الإقليمي الشديد — أن يكون تحقيق ما هو أكثر بكثير ممكنًا في الماضي.

في كثير من الحالات — في عدة أماكن وأوقات — لا تجري الاستفادة الكاملة من الإمكانيات التنموية الموجودة.

لذلك من الضروري أن نتحرك باستمرار ضمن إطار ثلاثي الأبعاد كي نفهم ما يحدث في الاقتصاد العالمي، أو لنعرف لماذا تزدهر بعض المناطق وتتخلف مناطق أخرى، وهذه الأبعاد هي: البعد الجغرافي، والبعد التاريخي، والبعد متعدد التخصصات. وحتى لو فشلنا في فهم كل الأمور — وهذا مستحيل على أي حال — فبالتأكيد سنفهم ما هو أكثر، وهذا مهم. وعندما نضيف دراسات مقارنة لهذه الأبعاد الثلاثة

للبحث والتحليل، يمكننا أن نحقق الكثير. فلا شيء أكثر إفادة تعليمية من المقارنة، وتطبيق التقنيات الخاصة بمختلف العلوم على الأبعاد: المكانية والزمنية ومتعددة التخصصات. إن المقارنة تظهر أمورًا مهمة، بحيث نتمكن من فهم جوانب شتى من الظواهر والعمليات التي قد نغفلها إذا لم نلجأ إلى المقارنة.

المقارنة تعني المعرفة.

الفصل الثالث

موجز لتاريخ العالم وما يمكن أن نتعلمه منه

لماذا تكون بعض الدول غنية والأخرى فقيرة،
وهل يجب أن يظل الوضع كذلك دائمًا

ما من شيء يحدث خارج سياق الزمن.

لا سبيل لفهم قضايا التنمية دون توسيع النطاق الزمني الذي يجري التحليل ضمنه. إننا نتحدث عن أطر زمنية، تمتد من نقطة إلى أخرى، لا عن مجرد شكل مُتجه منفرد يختفي في المستقبل. ومن أجل التطلع إلى الأمام بصورة عقلانية، لا بد أن نحسن النظر إلى الوراء. كل ما كان جديدًا ذات يوم يصبح قديمًا، ويمكن أن يختفي تمامًا بمرور الوقت. وهذا يسري على حضارات كبرى وإمبراطوريات بأسرها، كما يسري على أمور قد تعد في بداية ظهورها طفرات ثقافية أو تكنولوجية، ثم تلقى التهميش وينظر إليها في نهاية الأمر على أنها لم تعد ملائمة، فعندما أرسلت أول برقية من بريطانيا العظمى إلى الولايات المتحدة عبر المحيط الأطلنطي عام ١٨٥٨، لم يخطر على بال أحد أن يأتي اليوم الذي ترسل فيه آخر برقية أيضًا. لكن هذا ما حدث عام ٢٠٠٧. هل سيأتي اليوم الذي يرسل فيه آخر بريد إلكتروني؟ ربما. إننا لسنا بحاجة اليوم لشغل عقولنا بهذه المسألة، فهناك الكثير من المسائل الأخرى الخطيرة والمهمة التي تستحق أن يُسأل عنها. إن الذين لا يسألون لا ينالون الإجابات أبدًا.

إن النظر إلى الماضي على امتداد تسلسل الزمن، والتعرف على الآليات التي شكلت مسار التاريخ الاقتصادي، ليس أمرًا شائقًا في حد ذاته فحسب، لكنه مفيد أيضًا في اقتناص لمحات من المستقبل. وهذه اللمحات — بقدر ما نرغب في تعليق أي آمال عليها — تملي علينا التحسب لبعض المحاذير:

- إننا لا ندري ما سوف يحدث في المستقبل.
- إننا نحلل ما يمكن أن يحدث.
- وإن الشيء الوحيد الذي نعلمه (مع أننا لا نعلمه جميعًا ولا نعلمه دائمًا) هو ما نرغب في حدوثه.

إن الدقة الفعلية والمنهجية للتحليل (وهي ليست أمرًا هينًا)، والتكهنات حول التنمية تتطلب أرحب الأبعاد الممكنة ومد المنظور الزمني في كلا الاتجاهين؛ لا نحو الأمام فحسب، بل نحو الخلف أيضًا. عند السير في نزهة على الأقدام مثلًا، لا يتمكن المرء من رؤية الكثير إذا اكتفى بالنظر على امتداد الأفق أمامه، بل يحظى بأفضل رؤية حين ينظر إلى كامل محيطه في كل الاتجاهات.

عندما ننظر نحو الخلف — بصرف النظر عن مدى إعجابنا بالحاضر واحترامنا لإنجازات البشرية، التي لا تبلغ اليوم سوى عشرين ضعف ما حققه البشر منذ ألف سنة مضت، لكنها تنتج في مناوبة عمل واحدة ما يساوي إنتاج سنة كاملة في ذلك الوقت — نلاحظ على الفور أن البشرية على مدى معظم تاريخها كانت تهدر وقتها، فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، ومن ثم بالزيادة الدائمة لكميات السلع والخدمات، وبتطورات جودة المعيشة. لكن هذا لم يكن حال الجميع، وليس دائمًا ولا في كل مكان، لكنه كان السمة الغالبة التي كانت تنطبق على بعض الحضارات والعصور، والقرون أو الأجيال، ناهيك عن السنوات والأيام. ويصف عالم الاجتماع البولندي المرموق زيجمونت بومان هذا الأمر بسخريته المعهودة قائلًا: «على الأرجح كان شراء الغث مع الثمين، والحماقة مع المنطق، والخوف مع الأمل هو أفضل تجارة مارسها البشر على مدى تاريخهم بأسره.»[1] هذا صحيح بالتأكيد، فقد كان من الممكن أن نفعل ما هو أسوأ، فنشتري التفاهة والحماقة والخوف فحسب. ويجب أن نرى علام يعتمد ذلك، وهل باستطاعتنا معالجته مستقبلًا، بحيث نشتري القيمة والمنطق والأمل فقط.

وإذا تعرج الطريق فمن الضروري أن نتعقب كل خطوة عليه، وألا نعتمد على معالم الطريق المهمة فحسب. أعتقد أننا حينما لا ننظر إلى الأشياء من منظور المؤرخ،

ولكن من منظور متطلبات اقتصاد التنمية يمكننا أن ندرك — حتى في ظل الاختلاف الشديد في الزمان والمكان — ظواهر وعمليات معينة يمكن تعميمها. إن الملاحظات القائمة على هذا الأساس يمكن أن تكون مهمة لتفسيرات يمكن التوصل إليها ضمن بنية اقتصاد التنمية. مما لا شك فيه أننا نستطيع أن نستمد الكثير من التاريخ الحديث، لكننا ينبغي ألا نتجاهل الدروس المستفادة حتى من أقدم الصفحات.

ولا مجال للشك في أننا كنا من الممكن أن نحقق نتائج أفضل في الماضي على صعيد الاستثمار، أو أن نحقق نفس النتائج التي تحققت، لكن باستثمار أقل. بالنسبة لخبير اقتصادي، تعد الآثار المترتبة على هذه العبارة بعيدة الأثر إلى أقصى حد ممكن، لأنها تقييم لمدى عقلانية التدابير التي اتخذت، وعلم الاقتصاد ما هو إلا علم التدابير الرشيدة. إن غياب العقلانية هذا، أو نقصها، أمر لا ينبغي أن يغيب عن بالنا. والحقيقة هي أنه كان من الممكن أن يضيع وقت أكثر، فتقل إنجازات البشرية عما هي عليه الآن بالفعل. وبعبارة أخرى، كان من الممكن دومًا أن تتطور الأحداث في اتجاه مختلف. وكان من الممكن أن تكون أفضل أو أسوأ مما كانت عليه ومما هي عليه الآن.

لكن علام يعتمد هذا الأمر؟ وما الذي حدد ما وصلنا إليه الآن، وحدد الطريق الذي سلكناه؟ لا بد أنه كان مستمدًّا من الصراع الأبدي بين الحكمة والغباء، وبين الإبداع والتدمير. فعندما ساد المنطق والإبداع تقدمت الإنسانية وازدهر العلم والفن والاقتصاد. وعندما تغلب الغباء والتدمير لم يكن ثمة غموض وبؤس فحسب، بل كثيرًا ما كان هناك سفك دماء أيضًا. لكن الفترات السيئة، بلا شك، كانت أكثر ودامت مدة أطول، وبآثار سيئة عادة. قليل من الناس هم من يسألون «ماذا لو؟» بالإضافة إلى خبراء التاريخ البديل،[2] الذين يبينون لنا مقدار ما حدث على مر تاريخنا نتيجة سلاسل من المصادفات. فالأحداث حدثت بالطريقة التي حدثت بها لأن أشياء كثيرة حدثت في الوقت نفسه. إن أكثر من عملية تاريخية كان من الممكن أن تحدث على نحو مختلف تمامًا، وكانت العواقب الاقتصادية لذلك ستكون في غاية الأهمية.

ولو كانت الأحداث وقعت بطريقة مغايرة، لكان من الممكن أن يبلغ البشر مستوى حضاريًّا أرفع، هذا لو كانت الحقيقة والمعرفة انتشرتا انتشارًا أسرع، وكانت الحكومات والسياسة عملتا على السعي للسلام والتنمية. واليوم يمكن أن نقول كذلك أيضًا عن الغد وما بعد الغد. وللأسف، في ظل امتزاج العوامل التي تشكل العمليات

التاريخية سنفشل في تحقيق كل ما يبدو لنا ممكنًا في المستقبل. إن الغباء والزيف والتدمير والطمع أشياء تجب محاربتها، لكن لا يمكن استئصالها بالكامل أبدًا.

حددت الحرب والسياسة، إلى جانب العوامل الجغرافية، شكل خارطة العالم على مدى أغلب فترات التاريخ. وفي الوقت الراهن أضحى الذي يضع حدودها بدرجة متزايدة هو السلام والنشاط التجاري والعلم. يقول الكاتب جاك أتالي واصفًا نقطة التحول الكبرى التي ظهرت منذ ما يقرب من خمسة قرون مضت: «خلال فترات الصفاء الوجيزة، عندما يتوارى العنف والغباء، تتفتح الزهور فوق كومة الروث.»[3] وهو محق إذ يعتبر عام ١٤٩٢ — الذي يشار إليه عادة بأنه عام اكتشاف كولومبوس لأمريكا، أو على نحو أدق؛ وصول أولى حملاته البحرية إلى عدة جزر في الأنتيل — عامًا حاسمًا للتغيرات المصيرية التي استمرت أجيالًا قبل هذا التاريخ وبعده. فالكثير جدًّا من الأمور كانت تحدث إلى جانب مغامرات الأسطول الذي يرفع علم قشتالة فوق سفنه «النينا» و«البنتا» و«سانتا ماريا»، التي تلتها سفن أخرى. لقد كانت الاكتشافات التي أعقبت حملة كولومبوس بمنزلة انهيار ثلجي لا حصر لتأثيراته على التنمية الاقتصادية، بما في ذلك العولمة السائدة في يومنا هذا.

لكن عام ١٤٩٢ حمل الكثير، فهذا العام هو عام الولادة الحقيقية للعصر الحديث، وكل التأثيرات الثقافية على القرون التالية. فقد ظهرت آلة الطباعة — أحد أهم الاكتشافات الخارقة التي أحدثت ثورة في الثقافة، والتي تحتل المرتبة الخامسة في قائمة أعظم اختراعات البشرية — خلال تلك السنوات. ففي منتصف القرن الخامس عشر، حوت أضخم المجموعات المكتبية ما لا يزيد على ٦٠٠ مجلد بحد أقصى، وهذا أقل مما يملكه عدد كبير من الناس اليوم في غرفة واحدة فقط. وكان إجمالي عدد الكتب في أوروبا كلها يبلغ ١٠٠ ألف كتاب. وبحلول عام ١٥٠٠ كان هناك ما يفوق ٩ ملايين كتاب. شكلت تلك السنوات فرصة جديدة لأوروبا ولتأثيرها في العالم. وأكثر ما يثير الاهتمام أن هذا الأمر لم يُر بوضوح إلا الآن من خلال المنظور البعيد للقرون الماضية.

لم يكن هناك سوى القليل من نقاط التحول التي تغيرت خلالها أمور كثيرة — في أساليب التفكير والأداء، وفي تراتُب القيم والثقافة، وفي التكنولوجيا والإدارة — خلال فترة زمنية بهذا القصر. فقبل ١٤٩٢ بخمسة قرون كانت هناك نقطة تحول في حوالي عام ٩٦٢، عندما قامت الإمبراطورية الرومانية المقدسة للجرمانيين بقيادة أوتو الأول. وهذا أرسى الأساسات السياسية لشكل أوروبا خلال القرون التالية. وكان

هذا هو الوقت الذي تشكلت فيه مؤسسات الدولة. وظهرت الدنمارك والمجر وبوهيميا وإنجلترا — وبولندا أيضًا — باعتبارها دولًا لها اقتصادات وطنية. وفي الوقت نفسه، وبمعزل عن التحولات الأوروبية، كانت الصين تتطور، شأنها في ذلك شأن إمبراطورية الخمير الحمر القاصية في الأراضي التي صارت اليوم كمبوديا ولاوس وتايلاند. وفي الجانب الأقصى من العالم ازدهرت حضارات أخرى في ثقافات ما قبل حضارة الإنكا في الأراضي التي صارت اليوم بيرو والإكوادور، وفي ثقافة المايا (في أوائل مرحلة ما بعد العصر الكلاسيكي) في الأراضي التي صارت اليوم المكسيك وبليز وجواتيمالا وهندوراس.

وبعد عام ١٤٩٢ بثلاثة قرون ونصف، حل عام ١٨٤٨ المميز، ذروة ربيع الأمم. لكن سبقته الثورة الفرنسية ونهاية القرن الثامن عشر بجيلين. كانت هذه فترة بالغة الأهمية لعملية التغيرات الاقتصادية النوعية. وحققت فيها بريطانيا العظمى هيمنة اقتصادية عالمية فترة من الزمن. وفي العام ١٨٤٨ نفسه صدر كتاب «البيان الشيوعي» للكاتبين ماركس وإنجلز. وألغت الإمبراطورية النمساوية العبودية، وأعطت الفلاحين في إقليم جاليسيا الحق في امتلاك الأراضي (في النمسا نفسها كان هذا يحدث أثناء فترة الإصلاحات التي طبقها حاكما إمبراطورية النمسا جوزيف وثيريزا في نهاية القرن الثامن عشر). وكان النموذجان الأمريكي والبروسي للرأسمالية الزراعية يحققان نجاحًا. واكتسبت عمليتا التصنيع والتحديث — سواء على النمط البريطاني أو الأوروبي للتحول — سرعة في أوروبا. وكانت أول ثورة تكنولوجية تنتشر سريعًا، يصاحبها ازدياد في وسائل النقل البحري والسكك الحديدية، وانتشار التلغراف. كانت الصناعة تتقدم بسرعة والمدن تزداد سكانًا. ولا تزال الروائع الثقافية لهذه الفترة لا سيما في مجالي الأدب والموسيقى تحظى بشعبية حتى يومنا هذا. فقد كان فيكتور هوغو وآدم ميكيفيتش يكتبان روائعهما. وكان هكتور برليوز يؤلف موشحته الدينية «تي ديوم»، وكان ريتشارد فاجنر يقود الأوبرا في دريسدن ويكتب «لوينجرين»، وكان فريدريك شوبان لا يزال يقدم حفلاته الموسيقية. وكان التوسع الاقتصادي الأمريكي، ثم الياباني، وشيكًا. وبدا العصر الحديث وكأنه يبدأ من جديد، إلا أن نطاقه هذه المرة كان عالميًّا، يمتد في تردد نحو أستراليا ونيوزيلندا في منتصف الكرة الجنوبي، وبجرأة أكبر نحو أمريكا اللاتينية التي كانت تحرر نفسها من قبضة الاستعمار. ونتيجة للتقدم التقني والاقتصادي والسياسي تيسر للأفكار الجديدة

ومجموعة جديدة من البضائع أن تشق طريقها إلى أبعد أصقاع الأرض منذ منتصف القرن التاسع عشر.

وربما نحن أيضًا محظوظون، لأن هناك مؤشرات كثيرة تشير إلى أن العصر الذي نعيشه — ويمتد بين جيل سابق وجيل سيعقبنا في المستقبل — نقطة تحول أخرى. هل يمكن أن يكون هناك كتاب بعنوان «١٩٨٩» في غضون بضع مئات من السنين أو ربما بضعة عقود؟ إذا حدث هذا فسنشعر بما تغنت به المطربة البولندية الشهيرة ماريلا رودفيتش:

كم أنا محظوظة
لأنني في هذا الوقت بالذات يمكنني أن
أعيش حياتي
في الريف على ضفاف نهر الفيستولا
كم أنا محظوظة
لأعيش على هذه الأرض السعيدة
إنه أمر رائع وحقيقي ...[4]

كان لعام ١٩٨٩، وجميع الظروف حينئذ، تأثير هائل على مسار التاريخ، بما في ذلك التاريخ الاقتصادي. فقد كان تضافر المنطق السليم الجمعي النابع من اتفاقيات المائدة المستديرة في بولندا في ربيع ١٩٨٩ هو الذي أسقط حائط برلين في خريف نفس العام. وشملت الجوانب الإيجابية لهذا التحول نهاية الحرب الباردة وبداية ظهور شبكة الإنترنت، وسقوط الأنظمة الديكتاتورية في تشيلي وجنوب أفريقيا ورومانيا وكوريا الجنوبية، وانسحاب السوفييت من أفغانستان، وانفتاح عشرات الدول على التجارة العالمية الحرة وتدفق رءوس الأموال، وظهور ابتكارات علمية جديدة في علم الوراثة، وانفجار ثورة الاتصالات اللاسلكية، واكتشاف النانوتكنولوجي وظهور القنوات الفضائية، وانطلاق رحلات فضاء إلى خارج النظام الشمسي، وبدء حركة سياحة عالمية ضخمة، وبدء التنسيق الدولي من أجل اتخاذ تدابير لحماية المناخ، وزيادة عدد المنظمات الاجتماعية العالمية غير الحكومية.

لكن للأسف، يتألف التاريخ أيضًا من أحداث مريرة، بل في غاية المرارة. فقد وقعت مأساة ميدان السماء في بكين عندما عمدت قوات الأمن الحكومية إلى تفريق الطلاب المتظاهرين بوحشية. وفي طهران أصدر الزعيم الروحي آية الله الخميني

فتوى إسلامية بوجوب قتل الكاتب البريطاني سلمان رشدي، ولا تزال أصداء هذه الفتوى تتردد حتى بعد مرور عقدين من الزمان.[5] وظهرت تشوهات وعيوب خلقية وأمراض جديدة. والأسوأ أن أمراضًا جديدة لا يمكن توقعها لا تزال مستمرة في الظهور حتى اليوم؛ تمامًا كما لم يتوقع أحد، حتى في عام ١٩٨٩ الثوري، بما في ذلك أبرز خبراء علم المستقبل[6] نطاق الإرهاب الدولي، أو كارثة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز). لقد انقضى زمن محاكم التفتيش والعبودية، لكن كومة الروث لا تزال باقية.

يمكننا، بنظرة عامة إلى تاريخ الكون، أن نقول إننا لم نكن نسيطر على الأمور زمنًا طويلًا. فقد ظهر البشر، بوجه عام، على وجه الأرض منذ زمن قصير جدًّا، والبعض قد يميل إلى أن يقول إننا أنجزنا الكثير خلال المراحل الحديثة من التاريخ، بالنظر إلى المعدل البطيء للتقدم خلال كل العصور التي سبقت الألفي سنة الماضية. لقد مرت ١٥ مليار سنة منذ وقوع الانفجار العظيم، لكن الإنسان لم يوجد على الأرض إلا منذ ٣ ملايين سنة، ولو افترضنا أن عمر الزمن هو يوم واحد مثلًا لكانت نسبة بقائنا إلى ذلك اليوم تساوي ١٧ ثانية. أو ربما ٣٥ ثانية، ما دمنا أننا في نهاية الأمر — أو بالأحرى، منذ البداية — لا ندري بالضبط منذ متى وجدنا على الأرض. لقد كان التطور مستمرًّا طوال الوقت.

يعود رفات أقدم القردة العليا الشبيهة بالإنسان إلى ٧ ملايين سنة مضت. كان أقدم هذه الأنواع الذي يطلق عليه «أوسترالوبيثيكوس» يعيش على الأرض في ذلك الوقت، ثم ظهر أول إنسان منذ ٢,٦ مليون سنة. في ذلك الوقت ظهرت أدوات أساسية وبدائية، عثر عليها في ممر «أولدوفاي» (يعود تاريخ ما يطلق عليها اسم حضارة «الأولدوفاي» التي قامت في سهل سيرنجيتي، في تنزانيا حاليًّا، إلى حوالي ٢,١ مليون سنة مضت). وقد عثر في جنوب غرب آسيا على أقدم حفريات للإنسان المنتصب «هومو إريكتوس» تعود إلى ما يقرب من ١,٤ مليون سنة مضت. وفي وقت لاحق، ظهرت الحضارة الآشولية في الشرق الأوسط خلال العصر الحجري القديم السفلي وصارت واسعة الانتشار منذ نحو ٣٠٠ إلى ٧٠٠ ألف سنة مضت. ولم يظهر الإنسان العاقل الذي نعرفه «هومو سابيانس» إلا منذ ٢٥٠ إلى ٣٠٠ ألف سنة فقط، ويعود تاريخ ظهور الفرع الأوروبي منه إلى نحو ١٨٠ ألف سنة. إننا عصريون للغاية، بينما أول إنسان عاقل «هومو سابيان» كان قديمًا وعتيقًا، وأعقبه ظهور

إنسان «كرومانيون»، الشديد الشبه بنا (منذ نحو ٤٥ ألف سنة). لقد عاش إنسان «كرومانيون» زمنًا قصيرًا مع إنسان «نياندرتال»، الذي انقرض في أوروبا منذ ٣٠ ألف سنة. وخلال فترة تعايشهما التي استمرت خمسة عشر ألف سنة، كان لديهما ما يكفي من الوقت (والفرص) لتبادل الجينات. ولا شك أن مواجهاتهما كانت رائعة.

وإذا كانت الثواني القليلة — أو الثلاثة ملايين عامًا — التي مرت منذ ظهور البشر جزءًا من يوم مؤلف من ٢٤ ساعة، فسيكون عمر اقتصادنا قد بدأ في الدقائق السبع الأخيرة فقط. فقد ظهر النشاط الاقتصادي للإنسان العاقل منذ نحو ١٥ ألف سنة. وانطلاقًا من هذه الرؤية، تكون العولمة المعاصرة بمثابة غمضة عين إذا ما قورنت بكامل عمر حياة البشرية. لكننا نحن الذين نقوم بهذه الغمضة، لهذا، يختلف تقديرنا للزمن.

تشير تلك الخمسة عشر ألف سنة إلى النشاط الاقتصادي المستقر، على الرغم من انقسام الآراء حول هذا الموضوع. فقد عاش البشر الأوائل حياة تجوال، واعتمدوا على القنص وصيد الأسماك وجمع النباتات، على الرغم من أن بعض الأشكال البدائية للنشاط الاقتصادي بدأت في الظهور منذ نحو ٤٠ إلى ٤٥ ألف سنة مضت، خلال ما يعرف بثورة العصر الحجري القديم العلوي. ونلاحظ وجود قبور بشرية تعود إلى ما يقرب من ١٠٠ ألف سنة، مما يشير إلى أول آثار تدل على وجود الدين. وبعد ذلك بقليل، منذ ٣٥ إلى ٣٠ ألف سنة مضت، ظهرت أولى الأعمال الفنية (أو على الأقل، أقدم ما بقي محفوظًا على حاله منها بحيث تسنى لنا اكتشافها) في شكل رسوم على جدران الكهوف.

لكن أولًا، ظهر الإنسان المنتصب «هومو إريكتوس» في المسار البطيء للتطور: انتصب أحد أسلافنا واقفًا ثم تطلع حوله، فاكتشف أن رؤية الأفق أفضل من هذا الارتفاع. وربما يكون هذا تحديدًا هو أعظم اختراع عرفته البشرية. كانت عملية التطور طويلة الأجل للغاية، وكل ما عليك فعله لتدرك مدى أهمية هذا التحول، هو أن تجرب أن تجثو على أطرافك الأربعة لحظة، ثم تنظر حولك، بعد ذلك، قف وانظر حولك ثانيةً لتدرك الفرق.

تجول الإنسان العاقل «هومو سابيان» وتاجر بالأدوات. ولا يزال الجدل دائرًا بين علماء الآثار والمؤرخين حول بدء ظهور المقايضة بين البشر، لكن هناك إجماع على أنها بدأت في زمن أقدم بكثير مما كان يفترض من قبل. وهناك علامات تدل على المقايضة تعود إلى ٥٠ ألف سنة ماضية، لكنها ربما بدأت في زمن أقدم من ذلك. استخدم

الهومو سابيان البذور، وخزنوها في حفر أعدت خصيصًا لهذا الغرض. ويمكن أيضًا ملاحظة عناصر الثقافة الروحية للإنسان. وتعود أقدم تدوينات التقويمات المؤقتة إلى ٣٠ ألف سنة مضت، مما يظهر قدرة البشر على ملاحظة الدورة القمرية. لقد أراد البشر أن يعلموا الكيفية التي يمر بها الوقت. ربما كان لهذا تأثيره على موقفهم تجاه صراع البقاء، الذي تحول إلى نشاط اقتصادي خلال القرون اللاحقة.

تطورت الحياة المستقرة نتيجة لما يعرف بثورة العصر الحجري الحديث منذ ١٢ إلى ١٤ ألف سنة مضت. حدث هذا أولًا في واديي دجلة والفرات؛ حيث يعلم الأمريكيون العراقيين الديمقراطية في الوقت الحاضر. في تلك الأيام قبل ظهور فرقتا السنة والشيعة، وتطور الاقتصاد، سكن النطوفيون أرض العراق (أطلق عليهم هذا الاسم نسبةً للحفائر التي عثر عليها في كهف شُقبة بوادي النَطوف). وكان النطوفيون (الذين يعرفون وفقًا للمصطلح التاريخي بمجتمع الميزونيوليثيك، أو مجتمع الإبيباليوليثيك) هم أول من استأنس أنواعًا معينة من الحيوانات. وهذه كانت نقطة تحول من القنص إلى تربية الماعز والأغنام. في ذلك الوقت أيضًا، استأنس الإنسان الكلب — كان ذلك على الأرجح في شمال أوروبا وفي الشرق الأوسط الأدنى على وجه الخصوص — وكانت تلك إحدى أفضل الأفكار عبر التاريخ.

وجرب إنسان هومو سابيان زراعة النباتات. حدث هذا لأول مرة في الأراضي شبه القاحلة في بلاد ما بين النهرين منذ نحو ١٠ آلاف سنة. ثم أدى ظهور الري إلى تحول الإنسان جذريًّا من جمع الثمار والنباتات إلى زراعة القمح والشعير. وفي جنوب شرق آسيا، ظهرت الفلاحة منذ ٨٥٠٠ سنة تقريبًا حين أصبح الإنسان قادرًا على زراعة الأرز. وفي أمريكا الوسطى، ظهرت بقاع زراعية صغيرة لزراعة الذرة والقرع منذ نحو ٧ إلى ١٠ آلاف عام. ومن المثير أنه من بين ٤٥٠ ألف نوع تقريبًا من أنواع النباتات الموجودة في الطبيعة؛ لا يزرع الإنسان سوى ٢٠٠ نوع منها فقط لأغراض الغذاء، ويأتي الجزء الأساسي من غذائنا من ٢٠ محصولًا تنتمي إلى ثماني فصائل نباتية فقط. ومن المفارقات، أن بعض هذه المحاصيل، بعد مرور عدة آلاف من السنين، يجري تعديلها وراثيًّا، بل وستجري معالجة تشكيلة من البذور التي تعود أصولها إلى بلاد ما بين النهرين لأغراض تجارية وقانونية.

وفيما بعد، منذ ما لا يزيد عن ٦٥٠٠ سنة مضت، نشأت أقدم المدن. وظهرت مساكن ومقابر مبنية من الحجر. واستمر القنص وجمع الثمار طوال ذلك الوقت في مناطق أخرى أقل سكانًا. ولا يزال هذا سائدًا في بعض الأماكن في الوقت الحاضر،

على سبيل المثال في بعض الوديان الجبلية في غينيا الجديدة، وفي جنوب شرق ناميبيا، وفي جزء من غرب بتسوانا يقطن فيه شعب سان، الذين يعرفون باسم البوشمن (أي رجال الأدغال).

يعتقد المؤرخون أن اثنين على الأقل من العمليات الاقتصادية هما التجارة والادخار نتجا عن النشاط الاقتصادي الذكي الذي مارسته البشرية قديمًا. وتعود آثار هاتين العمليتين إلى ثورة العصر الحجري القديم العلوي، التي سبقت العصر الحجري الحديث بنحو ٢٠ إلى ٣٠ ألف سنة. كانت التجارة هي أول علامة تشير إلى نشوء أسلوب تقسيم العمل وأول نتيجة له. وفيما بعد ظهر شيء ما سيُعرَّف بعد مرور آلاف السنين بأنه: التخصص. لكنه كان من البساطة بحيث لم يؤثر كثيرًا في كفاءة العمل. لعصور بأكملها، عملت البشرية أساسًا ضمن إطار إعادة الإنتاج البسيطة، التي تنطوي على تكرار دورة الإنتاج الثابتة وإعادة أنماطها بمستوى ثابت لا يتغير. كان هذا ركودًا، ومع ذلك حتى الركود تطلب تجميع الإمدادات والمؤن. وهذا أذن بظهور الادخار، الذي قاد بدوره إلى التخطيط لدورة الإنتاج، وإرجاء استهلاك بعض نواتج الإنتاج — لا سيما المحاصيل الزراعية — للمستقبل. وعندما تبين فيما بعد أن الفائض يتبقى؛ طرأت فكرة لامعة؛ هي إمكانية تبادله مع فائض إنتاج آخرين. ثم تزايدت عملية التبادل، التي اتخذت في بادئ الأمر شكلًا من أشكال المقايضة، أي مبادلة سلع مقابل أخرى، ولم تظهر المكافِئات المشتركة — أو النقود — إلا فيما بعد. وكان هذا هو رابع أعظم «اختراع» عرفته البشرية؛ بعد الوقوف على اثنين لا أربع، واستخدام النار، ثم العجلة. وقد وضعت كلمة «اختراع» بين علامتي تنصيص لأن النقود — شأنها شأن العولمة المعاصرة — لم يبتكرها أي شخص؛ بل نشأت من تلقاء نفسها في سياق عملية طويلة من تطور التبادل، وهكذا ولدت التجارة.

ويرتبط ظهور النقود على مستوى العالم — في وقت ما خلال القرن السابع قبل الميلاد — بالنشاط الاقتصادي للفينيقيين؛ الذين ساهم حراكهم التجاري واسع النطاق بالكثير في تحقيق التنمية الاقتصادية، غالبًا من خلال التوسع التجاري، الذي حققوا فيه زعامة عالمية في زمنهم. وبهذه الطريقة، ألهم الفينيقيون البشر في مناطق هامة أسلوب تقسيم العمل، مما جعله أكثر فعالية. وأدت زيادة الارتحال والتجارة إلى نشر المعرفة والتكنولوجيا، وكان هذا بلا جدال حافزًا للنمو الاقتصادي. لقد مارس الفينيقيون التجارة من مدنهم، جبيل وصيدا وصور وأوغاريت — التي كانت مدنًا

عامرة منذ ٣٥٠٠ سنة — مع كل مناطق العالم المعروفة لهم ولمعاصريهم. وبهذا، دفعوا عجلة تنمية الاقتصاد القائم على السلع والنقود، التي لم يتمكن أحد منذ ذلك الوقت من إيقافها (بالرغم من محاولة البعض فعل ذلك، منذ أمد ليس بعيدًا جدًّا).

ووسط كل هذا، ظهرت النقود على نحو مستقل في أنحاء مختلفة من الأرض لم تكن بالضرورة على صلة فيما بينها. وفي بعض المناطق، صارت البضائع التي يمكن تقسيمها وإحصاؤها نقودًا. وفي حالات محدودة، شمل هذا الماشية؛ التي كان يسهل عدّها لكن يصعب تقسيمها. وكانت المعادن أكثر شيوعًا، البرونز أولًا، ثم الفضة والذهب وأنواع مختلفة من السبائك. وشاع استخدام الأصداف أيضًا في مناطق قاصية جدًّا مثل جزر ميكرونيزيا أو أرخبيل البيساغوس قبالة ساحل غينيا بيساو اليوم. والحياة اليوم على جزيرة إلها دي روبان، أو إلها دي جوا فييرا لا تزال على حالها مثلما كانت منذ آلاف السنين، ولا يزال السكان يستخدمون بلح البحر — إلى جانب المقايضة — في المعاملات التي تتضمن تبادل أسماك الأطلنطي الأزرق الطازجة مقابل ثمار جوز الهند المجففة. وهم يستخدمون أيضًا العملة المحلية، الفرنك الأفريقي، في تواصلهم مع العالم الخارجي إذا دعت الحاجة، ولا يعيرون اهتمامًا للدولار أو اليورو.

على مدى آلاف السنين، عندما كان البشر يجولون الأرض، لم يحدث تطور كبير من منظور التنمية. فقد توسع الهومو سابيان ببطء انطلاقًا مما يعرف اليوم بقارة أفريقيا وجنوب غرب آسيا نحو أوروبا وبقية أجزاء آسيا، ومن هناك اتجهوا إلى الشمال الشرقي باتجاه أمريكا، وإلى الأوقيانوس — قارة أستراليا — في الجنوب الشرقي. ظل عدد البشر ثابتًا نسبيًّا. وكلما كان يزداد قليلًا؛ كانت الصراعات القبلية والحروب والأوبئة والمجاعات تعمل على تقليله ثانيةً. وبمرور الوقت، بدأت حضارات مختلفة تظهر وتتطور وتنمو. لكن في أغلب الحالات لم تعلم أي من هذه الحضارات بوجود الأخرى. وسار التقدم التكنولوجي بوتيرة تعادل تقريبًا خمسة إلى عشرة كيلومترات في العام. هذا يعني أن أساليب الري المتبعة في مكان ما أو أدوات التصنيع التي تستخدم فيه كانت تستغرق مئة أو مئتي سنة كي تنتشر في مسافة نطاقها ألف كيلومتر في الأراضي المجاورة.

في غضون ذلك، خلال الألفيات القليلة التي سبقت عصرنا هذا، نشأت عدة حضارات عظيمة وانهارت، وحتى اليوم لا تزال آثارها الباقية موضع إعجابنا، لا سيما روائع مثل: معبد حتشبسوت وأهرامات الجيزة في مصر، ومدينة برسيبوليس — أو

مدينة الفرس — وسور الصين العظيم، ومعبد الأكروبوليس في أثينا، وبيرغامون في طروادة على الساحل الغربي لتركيا، والمنتدى الروماني، والقدس. لكن للأسف زالت روائع أخرى مثل تمثال رودس، وكذا بقية العجائب الخمس للعالم القديم كلها ولم يبق سوى الأهرامات المصرية. وأقيمت أول دورة ألعاب أوليمبية في أوليمبوس باليونان عام ٧٧٦ قبل الميلاد. وكان اقتصاد الصين والهند وحضارتهما يزدهران ازدهارًا ملحوظًا بين نهاية القرن السادس وبداية القرن الخامس قبل الميلاد؛ تمامًا كما حدث ويحدث في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين من عصرنا هذا، إذ يبهر هذان البلدان بقية دول العالم إبهارًا شديدًا. ومنذ ألفين وخمسمئة عام ظهر بوذا (٥٦٣–٤٨٣ قبل الميلاد)، تلاه ظهور فلاسفة اليونان العظماء بعد قرنين ونصف القرن. ولا نزال نستقي من هؤلاء إنجازاتهم الفكرية حتى اليوم، مثلما يستقي الصينيون حكمتهم اليوم من تعاليم معاصر بوذا، الحكيم كونفوشيوس (٥٥١–٤٧٩ قبل الميلاد). وفي نفس هذا الزمن أيضًا عاش داريوس الأول حاكم أخمنيد في الإمبراطورية الفارسية الذي بدأ عام ٥١٨ قبل الميلاد في إنشاء مدينة بارس العريقة، التي عرفت فيما بعد باسم برسيبوليس أو تخت جمشيد. وفي الأجزاء الحدودية في الشمال الشرقي لما يطلق عليهما حاليًّا إيران وتركمانستان، أرسى زرادشت إحدى أقدم الديانات التوحيدية، ولا ندري ما إذا كان قد عاش في الفترة ما بين ٦٦٠ و٥٨٣ قبل الميلاد، كما يعتقد بعض الباحثين مستندين في ذلك إلى تفسيرات من أعماله الخالدة، كتراتيل الغاثا (وهي جزء من كتاب الأفيستا المقدس)، أم أنه عاش قبل ذلك بعدة قرون، في الفترة الواقعة بين نهاية القرن الحادي عشر قبل الميلاد وأوائل القرن العاشر قبل الميلاد.

ومع الأسف، لا نعلم أيضًا سوى القليل عن آليات الإنتاج في الألفية الأولى التي تسبق العصر الحديث، لكنها كانت أكثر تطورًا مما كانت عليه في الألفية الأولى من عصرنا. وخلال القرون التي سبقت عصرنا، كانت أحداث كثيرة تقع في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وفي الشرق الأوسط، وفي الإقليم الذي بات يعرف حاليًّا بالهند وباكستان والصين، بينما لم تحدث سوى القليل من التطورات في المناطق النائية قليلة السكان في أمريكا وأفريقيا. وظلت أغلب أراضي أستراليا غير مأهولة بالسكان. إجمالًا، كان يوجد نمو اقتصادي، أو بمعنى أدق، تطور، نظرًا لأن ذلك النمو كان مرتبطًا بالتغيرات الهيكلية والاجتماعية، التي شكلت خلفية لازدهار الثقافة أيضًا.

في بداية العصر الحديث، عندما ظهرت المسيحية ودمر جيش الإمبراطور الروماني تيتوس مدينة القدس عام ٧٠م، كان يوجد ٣٠٠ مليون شخص على أقصى تقدير يعيشون على الأرض؛ وهذا العدد يقل عن عدد سكان الولايات المتحدة الآن، أو يساوي ثمانية أضعاف سكان بولندا في الوقت الحاضر. لم يكن كل سكان الأرض في ذلك الزمن ينتجون سوى جزء صغير فقط مما نستطيع إنتاجه اليوم. قد يصعب تصديق هذا؛ لكن وفقًا لاعتبارات القيمة، لم ينتج العالم بأسره في ذلك الوقت سوى ثلث ما ينتجه البولنديون اليوم. وكان إنتاجهم يختلف كل الاختلاف من الناحية المادية عن الإنتاج في الوقت الحاضر. ويمكننا أن نقدر أن قيمة حصة الفرد من السلع والخدمات في أكثر مناطق العالم القديم تطورًا لم تتجاوز ٨٠٠ دولار بحسب مقاييس الوقت الراهن.[7] وهذا يساوي حصة الفرد في أفقر بلدان العالم اليوم. ومن المؤكد أن حصة الفرد كانت تقل عن ذلك في المناطق التي تقع خارج نطاق حوض البحر المتوسط، وخارج بعض حضارات آسيا الأكثر تطورًا؛ بما فيها أجزاء من الهند والصين.

كان التفاوت في الدخل أقل مما هو عليه الآن. وإذا قارنا متوسط مستويات الدخل عبر أقاليم شاسعة، فسيتبين لنا أن الاختلافات كانت ضئيلة جدًّا. بلغ أعلى مستويات الدخل في المناطق المعروفة اليوم بأوروبا الغربية وآسيا — عدا اليابان — ٤٥٠ دولارًا بحسب قيمة النقود عام ١٩٩٠، أو ٨٠٠ دولار تقريبًا بحسب قيمة النقود حاليًّا. وتفوقت أفريقيا على أمريكا وأوروبا الشرقية والمناطق المعروفة اليوم باسم دول الاتحاد السوفييتي السابق، إذ بلغ متوسط الدخل في أفريقيا ٤٢٥ دولارًا (ما يعادل ٧٥٥ وفقًا لقيمة النقود حاليًّا). وكان متوسط دخل الفرد بالنسبة لسكان العالم ككل في ذلك الزمن ٤٥٥ دولارًا (٧٩٠ دولارًا اليوم). وبينما كان الدخل منخفضًا بوجه عام في أمريكا الشمالية وفي أفريقيا على حد سواء في بداية عصرنا الحديث (ويقل عن الدخل في أوروبا الغربية وفي مناطق قارة آسيا الأكثر تطورًا اقتصاديًّا)، بلغ دخل الفرد في أمريكا اليوم ٢٠ ضعف دخل الفرد في أفريقيا.

كانت الدخول والممتلكات أكثر تفاوتًا نسبيًّا في أكثر الحضارات المتوسطية تطورًا. كانت التفاوتات وعدم المساواة كبيرة هناك، على الأقل لأن الطبقة الأرستقراطية المحدودة كانت تحتكر في ذلك الوقت ملكية الكثير من الممتلكات، بينما لم يمتلك العبيد، الأكثر عددًا، أي شيء. وفي مناطق أخرى — قاصية وليس للإمبراطورية الرومانية أي صلات معها — انتشرت مجتمعات بدائية في أغلب الأحيان وعاشت في مستوى منخفض من الإنتاج والاستهلاك. واختلفت الأمور في الصين عن بقية

العالم (كما هي الحال الآن): فقد كان سكانها يشبهون الرومان في بعض الجوانب، ويشبهون الجماعات البدائية في جوانب أخرى، لكن في ظل تفاوت دخل أقل من تفاوت الدخل في وقتنا الحاضر.

في غضون الألف سنة التالية لم يتغير الكثير، ولم يحدث تغير أعمق إلا في نهاية القرن الخامس وأوائل القرن السادس، عندما سقطت الإمبراطورية الرومانية. كان هذا تغيرًا كاسحًا، بينما اتخذت التغيرات الأخرى مسار تطور هادئ مستقر. كان التقدم التكنولوجي طفيفًا، وكانت الثقافة منخفضة المستوى، وتواصلت الحروب، فعانى الاقتصاد الركود.

وعلى مدى عشرات من الأجيال المتعاقبة، ظل عدد البشر يماثل تقريبًا نفس عددهم وقت ظهور المسيح، حينما كانت الإسكندرية هي أروع المراكز الحضارية في العالم في ظل وجود منارتها الشهيرة، التي هي واحدة من عجائب الدنيا السبع القديمة في العمارة. وفي عام ١٠٠٠م، كانت قرطبة بجامعاتها وعشرات المكتبات العامة بها مركز الإشعاع الثقافي في العالم. كان عدد سكان العالم يبلغ ٣١٠ ملايين نسمة تقريبًا وقتئذ، وبعد ألف سنة أخرى، صار عدد سكان العالم ٦ مليارات ونصف المليار، وأصبحت نيويورك تتمتع بتمركز غير مسبوق لرءوس الأموال وللفكر، حائزة بذلك المكانة التي احتلتها كل من الإسكندرية وقرطبة في أزمان مضت. ترى، أي مدينة سيشار إليها بأنها أكثر المدن روعة في عام ٣٠٠٠؟ ربما لم تظهر هذه المدينة إلى حيز الوجود بعد. وربما يحين دور آسيا بعد أن مر تباعًا على أفريقيا وأوروبا وأمريكا. يمكننا أن نرسم خطًّا متعرجًا يمثل هذا ويبدأ من الإسكندرية فيمر بقرطبة وصولًا إلى نيويورك. وإذا مددناه نحو الشمال الغربي فسنصل إلى مكان ما في الشمال الشرقي لسيبيريا.

في عام ١٠٠٠م، كان حجم إنتاج البشرية كلها يبلغ نفس حجم إنتاجها قبل ألف سنة من ذلك الزمن. ونظرًا لأن النمو في عدد السكان كان بطيئًا، لم يقل دخل الفرد كثيرًا. ولم يكن الجزء الغربي من أوروبا — غرب جبال الألب — الذي يضم أيضًا أوروبا الجنوبية (وهو جزء من القارة يعتبر شاملًا للأراضي التشيكية ولكنه لا يشمل المجر) أغنى بكثير من جزئها الشرقي، فقد بلغ دخل الفرد في جزأي أوروبا الشرقي والغربي على حد سواء حوالي ٤٠٠ دولار تقريبًا (بما يعادل ٧١٠ دولارات اليوم). كان هذا الرقم يقل عن مثيله في أفريقيا؛ التي كان متوسط دخل الفرد فيها ٤١٥ دولارًا بما يعادل (٧٤٠ دولارًا اليوم)، وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع مستوى المعيشة

نسبيًّا في شمال أفريقيا، التي كانت تحت حكم الحضارة الإسلامية بالغة التطور، على عكس بقية أفريقيا في منطقة الصحراء الجنوبية الكبرى التي كانت أقل تطورًا وأقل سكانًا. وكانت المناطق الواقعة على طول الشريط الساحلي للبحر المتوسط — التي ضمت عناصر قوية من الاقتصادات الحضرية والثقافات — متطورة تطورًا مميزًا. وكانت أكثر المناطق رخاء في أوروبا هي منطقة جبال الأبينيني في إيطاليا، والبلدان المتحدثة بالفرنسية، ولومبارديا، وجاليسيا، وكانت بيزنطة غنية أيضًا، بينما كانت الدول الاسكندنافية تعاني الفقر. ولو كان الاتحاد الأوروبي موجودًا في ذلك الزمن؛ لكانت تركيا ضمن الأعضاء بلا منازع، لأن بيزنطة والأقاليم التابعة لها كانت ستُعتبر من مفاخر الاتحاد الأوروبي، وكانت محاولات انضمام دول شمال أوروبا الفقيرة ستقابل بمعارضة قوية.

على الأرجح، لم تكن البشرية جمعاء — وفيها الطبقات الغنية التي يطلق عليها الآن اسم النخبة — تدرك أنها ظلت تعاني الركود على مدى الألفية الأولى، لا سيما خلال النصف الثاني منها بعد القرن الخامس، فقد ساد الركود؛ لا التنمية. لكن الناس كانوا على وعي تام بأن هناك سنوات كانت أقل رخاءً (أو بالأحرى أكثر فقرًا) من أخرى سبقتها. وكانت فكرة الحكام عن الموقف الاقتصادي فكرة سطحية، فقد كانوا يدركون أن خزانة الدولة أقل امتلاء، ولا تحوي ما يكفي لخوض الحرب. إلا أنهم رغم ذلك لم يدركوا أن هناك حاجة لتحفيز النمو الاقتصادي أو لمكافحة الركود على نحو مدروس. وكانت الصلوات من أجل زيادة المحاصيل أكثر من محاولات التفكير في سبل لزيادتها زيادة مضطردة. وكانت الخزانات الخاوية دافعًا لشن غارات نهب جديدة، لا دليلًا على وجود حاجة ملحة لتحقيق نمو في الإنتاج، فساد الجمود. كانت أزمات الركود تشحذ الفكر الموجه نحو التنمية، إلا أن وتيرة هذا الفكر كانت أبطأ من أن تكون لها الغلبة على إغراءات الطمع وحب التملك. وكان ظهور الفكر الاقتصادي الخلاق وانتشاره أكثر بطئًا من وتيرة التقدم التكنولوجي.

يمكننا أن نلاحظ أنه بالرغم من حدوث الكثير من الأحداث عبر التاريخ، لم يحدث إلا القليل في ميادين التنمية الاقتصادية لألفيات وقرون كاملة. كان التغيير طفيفًا أو معدومًا في بعض الأحيان. وأثر الركود في أعداد السكان وفي مقدار الإنتاج على حد سواء نظرًا لارتباط كل منهما بالآخر ارتباطًا واضحًا. فزيادة عدد السكان تتطلب منهم أن يكونوا على دراية بكيفية تحقيق إنتاج أكبر؛ يكون من أولوياته توفير الغذاء

إلى جانب المنتجات الأخرى الضرورية للبقاء والتناسل. ولقد أدى غياب التغيرات الإيجابية في أساليب الإنتاج إلى الحيلولة دون تحقيق ذلك خلال أغلب تاريخ بقائنا على الأرض. وبخلاف الفترات الرائعة من العصور القديمة (التي لم تكن رائعة للجميع؛ لا سيما العبيد والمصارعين)، لم يظهر التغيير الكامل سوى مع مستهل العصر الحديث. صحيح أن التغيير لم يتحول إلى قوة دافعة للتقدم إلا خلال عصر النهضة، لكن الكثير من عناصر التطور بدأت في الظهور تباعًا في النصف الأول من الألفية السابقة؛ إذ كان هناك تعديل ملحوظ لتقنيات الزراعة ناحية شرق منطقة الألب وشمال منطقة الكاربات بين عامي ١٠٠٠ و١٥٠٠. وتطور التخطيط العمراني الحضري، وتطورت شبكات الطرق كثيرًا خلال تلك القرون، وتحسن مستوى التعليم، فيما يتعلق بالقدرة على القراءة والكتابة، وأنشئت أولى الجامعات، وظهرت أوائل البنوك، وأول «عملة» أوروبية، وازدهر الفن القوطي الذي أبدع تحفًا معمارية رائعة كان إنشاؤها يتطلب قدرًا كبيرًا من المعرفة إلى جانب الدراية بتقنيات البناء الحديثة.

لكن التغيرات الاقتصادية لم تكتسب ديناميكية كافية تتيح النمو السريع في الإنتاج وعدد السكان إلا في الآونة الأخيرة. فحتى منذ مئتي سنة، كان عدد سكان الأرض أقل من مليار نسمة؛ وهو أقل من عدد طائفة الهندوس اليوم.[8] وبعد مرور قرن آخر، صار عدد البشر ١,٦٥ مليار نسمة، ثم بعد ذلك بنصف قرن وصل عدد السكان إلى ٢,٥ مليار نسمة. واستغرق بلوغ عدد السكان ٦ مليارات ٥٠ سنة أخرى. وفي عام ٢٠٥٠، سيبلغ العدد نحو ٩ مليارات نسمة؛ هذا العدد أكبر بعشر مرات من عدد السكان في زمن الثورة الفرنسية، أو في وقت التقسيم الأخير لبولندا. فكم يا ترى سيصبح عددنا في عام ٣٠٠٠؛ أكثر أم أقل؟ الأرجح أن عددنا سيكون أقل …

بناءً على ما سبق، نستنتج أنه بينما كانت الزيادة في عدد سكان العالم ضئيلة جدًّا خلال الألفية الأولى من عصرنا،[9] زاد هذا العدد بمقدار ٢٠ ضعفًا منذ ذلك الوقت حتى الآن. وبينما لم يطرأ تغير يذكر على نصيب الفرد من الدخل خلال الألفية الأولى — بل ربما انخفض قليلًا — فإنه زاد إلى مستوى أعلى بـ ١٣ ضعفًا في الألفية التالية. ونتيجة لذلك، تضاعف الناتج المحلي الإجمالي العالمي الآن بمقدار ٣٠٠ ضعف عما كان عليه منذ ألف سنة. كان الإنتاج ينمو بسرعة السلحفاة في الفترة بين عام ١٠٠٠ وعام ١٨٢٠؛ بمتوسط ضئيل مقداره نصف بالمئة سنويًّا، مما جعله غير محسوس بالمرة على مدى عدة أجيال. وعلى مدى ٨٠٠ عام، زاد نصيب

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة ضئيلة تبلغ ٥٠٪؛ وهي نفس نسبة الزيادة في الصين، لكن خلال السنوات الخمس الأخيرة فحسب!

ولم تبدأ فورة نمو الاقتصاد العالمي إلا بعد عام ١٨٢٠؛ حينما كان أجداد أجداد أجداد أجداد أجدادنا على قيد الحياة.[10] وفي غضون أقل من قرنين من الزمان، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٨ أضعاف، بينما ارتفع عدد السكان بمقدار يفوق خمسة أضعاف. وهذا تحول جذري إذا ما قورن بتاريخ البشرية السابق. ومن المفهوم أن النمو خلال تلك الفترة سلك مسارات متنوعة في مناطق شتى من العالم، وأفضى هذا إلى اختلافات أكبر في المستوى المادي لسكانه. ففي عام ١٨٢٠ كان دخل الفرد في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان وأستراليا ونيوزيلندا يساوي ضعفي دخل الفرد في بقية مناطق العالم؛ والآن بلغت النسبة بين دخل الفرد في تلك الدول وبقية سكان العالم ٧ إلى ١.

غلب الركود أيضًا على هيكل العمالة ومقدار الإنتاج قرونًا كاملة، ولم تحدث التحولات الملموسة إلا خلال القرنين الأخيرين. تُبين لنا بيانات من الولايات المتحدة صورة واضحة تمامًا عن هذا الأمر. فمنذ مئتي عام عمل ٨٥٪ من الأمريكيين في مجالي الزراعة وأعمال المناجم (عملت الأغلبية بالزراعة)، بينما بلغت نسبة من يمارسون العمل بالقطاع الخدمي ٤٪. وحاليًّا، اختلفت النسبتان تمامًا، إذ يعمل ٣٪ فقط من الأمريكيين في المجالين الأولين، بينما يعمل ٧٩٪ منهم في القطاع الخدمي (وتعمل نسبة ١٨٪ المتبقية في قطاع التصنيع الأعلى إنتاجيةً على مستوى العالم).

وفي ضوء المستوى المتدني العام للتنمية والافتقار إلى الخدمات الصحية البدائية على مستوى العالم؛ كان متوسط عمر الفرد في عام ١٠٠٠م مروعًا، إذ لم يتجاوز ٢٤ عامًا. وكان الارتفاع الهائل في معدل وفيات الرضع سمة رئيسية في ذلك الزمان؛ حتى إن رضيعًا واحدًا فقط من بين كل ثلاثة رضع كان يظل على قيد الحياة بعد عامه الأول. وكانت المجاعات والأوبئة أمرًا مألوفًا، وظل تحسن الأوضاع طفيفًا طوال الفترة التي سبقت نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر. وتشير التقديرات المستندة إلى مصادر الإحصاء المتناثرة التي كانت متاحة في ذلك الوقت إلى أن متوسط العمر المتوقع للفرد منذ الولادة في إنجلترا عند بداية القرن الرابع عشر كان لا يزال ٢٤ عامًا، بالرغم من صعوبة تصديق هذا الرقم. وبعد هذا التاريخ بثلاثمئة عام، زاد هذا الرقم إلى نحو ٤١ عامًا، وقارب ٣٩ عامًا في فرنسا. وقبل مئتي عام — في زمن بايرون وستاندال — بلغت نسبة وفيات الرضع في كل من

إنجلترا وفرنسا على التوالي ١٤٤ و١٨١ لكل ألف مولود حي. هذه النسبة تماثل النسب المعاصرة في أفقر بلدان أفريقيا، التي تعاني نكبة أخرى ببلوغها أعلى نسبة إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. هل تبدو مئتا عام فترة زمنية أطول، أم أقصر مما كان يمكن أن يتوقعه المرء؟

بعد ذلك، حدثت تحولات شاملة. فاليوم بمقدور أي مولود في العالم — وفقًا للإحصاءات — أن يتوقع العيش حتى عمر السادسة والستين. ويتباين هذا المقياس في حالات معينة تباينًا ليس هينًا؛ فيزيد بمقدار ١٥ عامًا في المجتمعات الغنية مثل اليابان أو كندا، ويقل بمقدار ٣٠ عامًا في المجتمعات الفقيرة، مثل سوازيلاند أو تنزانيا.

على الرغم من استخدامي كلمة «ثورة» عدة مرات هنا، فإن أحد أهم الدروس الواضحة التي يمكن استخلاصها من هذه اللمحة التاريخية — والتي تؤثر بقدر ليس بقليل على استشراف المستقبل — هي أن التغيرات التي تحدث على مدى تاريخ البشرية وتاريخ الحضارة تتسم بتنوع هائل. وهذا لا هو النمطية الروتينية التي تميز التغيرات الطفيفة التي قد تفضي إلى تغير ملموس عندما «يصير الكم كيفًا»، ولا هو (مع استثناءات معينة) تعاقب فترات ركود تام وقفزات مثيرة ذات طبيعة ثورية. فالتغيرات تتجمع وتتراكم وتتداخل — تمامًا كسقوط الشلال — فتدفع عجلة التاريخ في الطريق الوعر، دفعًا يزداد سرعة في بعض الأحيان، ويزداد بطئًا في بعض الأحيان، ويكون تراكميًّا — عندما نرى التغيير بالغ الوضوح — في أحيان أخرى. وكذلك ستكون الحال في المستقبل أيضًا. إنها كذلك الآن بالفعل، بما أننا قضينا حياتنا في التباحث حول مجموعة من هذه الشلالات.

وتبين رحلة موجزة عبر الزمن أنه لا سبيل لإحراز التقدم في غياب النقد، وهذا ينطبق أيضًا على التنمية الاقتصادية. وهذا هو ثاني أوضح الدروس التي يمكن استخلاصها. فالقدرة على إجراء تقييم نقدي للموقف الاقتصادي شرط ضروري لتشخيص الحال التي عليها الأمور، وشرط لا غنى عنه لتحديد الإجراء التصحيحي السليم. بعد سقوط الحضارة القديمة انعدمت تقريبًا القدرة على التفكير النقدي، وهذا أفضى إلى عشرة قرون من العصور الوسطى. وخلال تلك الحقبة — الواقعة بين سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس وحتى بدء عصر النهضة في القرن الرابع عشر — شجع مفكرون إسلاميون بارزون — بطريقة أو بأخرى — فكرًا

نقديًّا، واستأنفوا النهج الفلسفي لمرحلة ما بعد الكلاسيكية. وأدى هذا إلى ظروف مختلفة في حضارتين متجاورتين. فقد زالت الحضارة من المنطقة التي كانت فيما مضى أكثر مناطق العالم تطورًا، ودخل الاقتصاد مرحلة من الركود نتيجة للضعف المؤسسي وتعدد الصراعات وقصر نظر الحكام وغبائهم، والتعفن الفكري والرجعية الناجمة عن هيمنة عقائد الدين المسيحي على الفكر. لقد تطورت الحاجة إلى الفكر النقدي حيثما ازدهرت التجارة والمهارة الحرفية؛ وحدث هذا تحديدًا عند العرب والفرس. وبتحديد أكثر، ظهرت آلية للنقد والتقييم في تلك الأراضي كما يلي: حفزَ الاقتصاد النابض وجود التفكير الإبداعي، الذي استنهض بدوره النشاط الاقتصادي. وكانت إعاقة الدين لعملية النقل الإبداعي للأفكار أقل على نحو ربما يفوق إعاقته للفكر الإبداعي حاليًّا في بعض مناطق الثقافة الإسلامية.

وقد وقعت الأحداث كما يلي: عندما سادت العقيدة الدينية التي تخنق حب المعرفة والرغبة في البحث عن الحقيقة العلمية الموضوعية التي تقود إلى أفكار جديدة في العالم المسيحي، كان من حسن الطالع أن الحال على عكس ذلك في العالم الإسلامي. كان هناك ركود في ناحية، وتنمية في ناحية أخرى من العالم؛ في الجزء الذي كان خاضعًا لحكام مستنيرين لم يتحاشوا العلم والفن، ولم يسمحوا بهيمنة العقيدة الدينية على الحياة. فقد أخمد تعصب المسيحية في القرون الوسطى الحاجة إلى القدرة على التفكير والتصرف على نحو خلاق. وكان الناس في العالم المسيحي — وفيهم الحكام — يمتلكون القليل، وكان كل ما لديهم من الناحيتين الثقافية والاقتصادية آت من عند الرب وحده. وفي نفس الوقت، في الأوساط الإسلامية، عمل الفكر النقدي والإبداعي، والاهتمام بالرياضيات والفلك والاحتفاء بهما على ازدهار الفيزياء ضمن سلسلة علومهم، فأسفر ذلك عن إنقاذ بعض المنجزات الفكرية للحضارات القديمة من الضياع في طي النسيان ونقلها إلى العصر الحديث. فمنذ وقت مبكر جدًّا يرجع إلى القرن الأول قبل الميلاد كان الإغريقيون قد اخترعوا آلة الأنتيكيثيرا بالغة التعقيد وذات الدقة المتناهية، التي يعتبرها البعض أول جهاز كمبيوتر، وكانت عبارة عن آلة معقدة لقياس الزمن الكوني والأرضي. وظهرت آلة مماثلة في القرن السادس ثم — على الأقل بحسب ما نعلم اليوم — ظهرت أخرى في القرن الثالث عشر في شبه جزيرة أيبيريا التي كانت وقتها لا تزال مزدهرة بفضل تأثير الحضارة الإسلامية.

أوجدت الحاجة إلى التفكير النقدي والإبداعي زادًا للتقدم. وكانت التفاعلات المادية بين الثقافة والاقتصاد ضرورية لاستمرار الاتجاهات التنموية. فارتفع إلى

القمة أولئك الذين استطاعوا المساهمة في ذلك. وبعد مرور فترة من الزمن، بدءًا من القرن الثالث عشر، انقلب الحال تارة أخرى نتيجة لامتزاج ظروف إيجابية وأخرى سلبية على مدى ألف سنة سبقت ذلك الوقت؛ فبزغ فجر عصر الإصلاح في أوروبا، وأدى تراخي التشدد الديني إلى إطلاق الرغبة في البحث عن أشياء جديدة من خلال العلم لا الإيمان. ولكن قبل حدوث ذلك، كان العرب والفرس قد أنقذوا الحضارة البشرية؛ ليس فقط حينما عبّر حافظ الشيرازي — الشاعر الفارسي العظيم الذي عاش في القرن الرابع عشر، والذي لا يزال يحظى بالتبجيل حتى اليوم في إيران — تعبيرًا رائعًا عن حب طائر طنان لزهرة، ولكن السبب الأهم هو أن الفرس والعرب اضطلعوا بحماية القدرة على التفكير النقدي على مدى القرون الطويلة التي سبقت عصر النهضة.

لعدة قرون تجاوز فكر المسلمين من فلاسفة وعلماء وفنانين وسياسيين قدرات المفكرين المسيحيين في ذلك الزمان. وترك كثير من هؤلاء المفكرين علامات لا تمحى بمر العصور. وهنا تجدر الإشارة إلى ابن سينا (٩٨٠–١٠٣٧) وابن رشد (١١٢٦–١١٩٨). الأول كان عالمًا عظيمًا وفيلسوفًا وطبيبًا فارسيًّا ويشتهر في العالم الغربي باسم «أفيسينا»، ولا يزال مفخرة للإيرانيين حتى اليوم. أما الثاني فيشتهر في الغرب باسم «أفيرويس»، وكان فيلسوفًا وطبيبًا عربيًّا. ومن اللافت للنظر أن كثيرًا من المفكرين البارزين في ذلك الزمان كانوا أطباء، لكن المفكرين البارزين اليوم خبراء اقتصاد أو علماء في أي فرع آخر من فروع علم الاجتماع. كانت شروحات هذين الرجلين — ابن سينا في بلاد فارس، وابن رشد في الأندلس — لمؤلفات أرسطو (٣٨٤–٣٢٢ قبل الميلاد) هي السبب في إنقاذ الفلسفة اليونانية من الضياع إلى الأبد خلال العصور الوسطى في أوروبا.

وبالنظر إلى كل ذلك، لا بد أن نشكك في صحة الانقسام الثقافي والسياسي المعاصر الذي أطلق عليه البعض مسمى «صدام الحضارات». أصبحت هذه العبارة شائعة في عام ١٩٩٣، عندما نشر صامويل هنتنجتون مقالًا بنفس العنوان في مجلة فورين أفيرز، كان المقال ردًّا موجزًا على كتاب فرانسيس فوكوياما «نهاية التاريخ»، الذي صدر قبل سنة من نشر هذا المقال. وفي عام ١٩٩٨، استفاض هنتنجتون في شرح فرضيته في كتاب يزعم فيه أن السياسات العالمية ستتشكل بالمواجهة والعداء بين الحضارات الكبرى في العالم المعاصر.[11] إن الصراعات الدولية لن تنشأ من تضارب المصالح الاقتصادية، بل بسبب الاختلافات الثقافية، لا سيما تلك القائمة على أساس

ديني. ومما له دلالته أن غلاف النسخة الأصلية لكتاب بهذا العنوان حمل صورة لبهوين جميلين ذَوَيْ أعمدة، مختلفين لكن يكمل أحدهما الآخر، أحدهما عربي والآخر إغريقي. لكن عندما صدرت النسخة البولندية من هذا الكتاب، كان الغلاف يصور محاربين — ينتمي كل منهما إلى حضارة مختلفة، كما يفترض أن نفهم — يحاول كل منهما التغلب على الآخر. وينبغي أن نضيف أن مصطلح «صدام الحضارات» حمل مضامين ازدرائية، وهذا مثال آخر على الهراء، نظرًا لأنه يحمل مبالغة واضحة. ويبدو أن القصد من ورائه هو إحداث النزاعات، على الرغم من أنه لا حاجة لأن يكون المرء خبيرًا ماهرًا ليدرك أن الانسجام بين الحضارات هو الخيار البناء.

لذا، بينما كانت الاختلافات بين مستويات التنمية ضئيلة، وكان مستوى التنمية منخفضًا بوجه عام منذ ألف أو ألفي سنة ماضية، أدت زيادة الاختلاف بين مستويات التنمية إلى وضع أصبح فيه متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا الشمالية يفوق المعدل العالمي بأربعة أضعاف، بينما يبلغ نفس المتوسط في أفريقيا أقل من ربع المعدل العالمي. وبين هذين النقيضين يقع متوسط نصيب الفرد في بقية العالم. وقد زادت هذه الاختلافات زيادة ملحوظة خلال القرنين الماضيين؛ فقد زاد نصيب الفرد (محسوبًا بمنهج مقارنة الأحوال المعيشية، أو تعادل القدرة الشرائية) في العالم الغربي من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة بين ١٨٢٠–٢٠٠٠ بنسبة سنوية بلغت ١٫٥١٪ في المتوسط. وحققت اليابان أسرع معدلات النمو، بمعدل سنوي قدره ١٫٩٣٪، بينما وصل المعدل إلى ١٫٧٥٪ في أمريكا الشمالية، و١٫٥١٪ في أوروبا الغربية. وخلال نفس الفترة، كان المعدل يتزايد سنويًّا في دول أمريكا اللاتينية بنسبة ١٫٢٢٪، وفي بقية دول أوروبا بنسبة ١٫٠٦٪، وفي الصين بنسبة ٠٫٨٦٪، وفي أفريقيا بنسبة ٠٫٦٧٪، وفي بقية دول آسيا بنسبة ٠٫٩٢٪.

من منظور الوقت الحاضر، تبدو هذه النسب عادية، ولا تشكل الفروق الطفيفة فيما بينها أهمية. وهذا وهم كبير، لأن النسب تنطبق على نطاق سنة واحدة. أما إذا حسبناها على مدى الفترة كلها وبفائدة مركبة، سيتبين أن مستوى الإنتاج في اليابان زاد بنسبة ٣٠٢٢٪، بينما زاد في أفريقيا بنسبة بلغت ٢٣٣٪ فقط؛ إنه فارق شاسع! وهذا هو الفارق بين النمو والركود. وحتى الاختلاف الطفيف بين أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية (٠٫٢٤٪ سنويًّا) سيتراكم في غضون ستة أجيال وسيصل إلى ٧٨٦٪، نظرًا لأن معدل ارتفاع الدخل يبلغ ١٣٨٥٪ في أوروبا الغربية و٢١٧١٪ في أمريكا. توضح هذه الحسبة البسيطة قوة النمو الاقتصادي، الذي دائمًا يشكل

أساس التنمية الاجتماعية على المدى البعيد. في بعض الأحيان، قد يجد الفنانون العظماء في البؤس والشقاء إلهامًا لروائعهم. لكن كي ترتفع روح المجتمع وتزدهر ثقافته، هناك حاجة إلى الأساس المادي القوي، الذي لا يمكن كفالته على المدى البعيد إلا من خلال النمو الاقتصادي. وهذا هو الدرس المهم الثاني الذي يمكن استخلاصه من موجزنا التاريخي.

ويجب أن نضيف أن السنوات القليلة الأخيرة تجاوزت تقديرات ماديسون الشائقة، وأنها اتسمت بحراك أكبر بكثير. فقد بلغ متوسط نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي (وفقًا للقيمة الحقيقية، وحسب معدلات القدرة الشرائية، مع حذف نتائج التضخم) ٣٫٥٪ خلال العقد من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٧. وإذا طرحنا نسبة نمو عدد السكان البالغة ١٫٣٪، فستظل نسبة نصيب الفرد ٢٫٢٪. وهذا يساوي ضعف النسبة خلال المئة والثمانين عامًا السابقة. تنمو دول آسيوية عديدة بمعدل أعلى بكثير يصل إلى أكثر من ٦٪ سنويًّا. وينمو الناتج المحلي الإجمالي في جنوب أوروبا الشرقية بوتيرة أسرع من المتوسط، وبنسبة تصل إلى ٣٫٦٪.[12] وينمو الناتج في أفريقيا بنسبة ٢٫١٪، وهذه نسبة قريبة من المعدل العالمي. وفي أكثر اقتصادات العالم تقدمًا — ومنها الولايات المتحدة — تهبط النسبة قليلًا إلى ٢٫٠٪، أما في اليابان فالنسبة أبطأ من ذلك بكثير وتبلغ ١٫٢٪.

لكن هذه السنوات العشر لا تشكل إلا ثلث جيل، ومع ذلك من الجدير أن نتذكر أنه إذا حافظت أفريقيا على وتيرة نموها الحالي، وإذا استمرت زيادة الناتج في أوروبا الغربية[13] خلال المئة والثمانين عامًا المقبلة بنفس وتيرة زيادتها خلال السنوات العشر الماضية — ١٫٨٪ — فسيكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢١٨٧ قد تضاعف عن المعدل الحالي في أفريقيا بمقدار ٤٢١٣٪، وفي أوروبا بمقدار ٢٤٨١٪. لقد كانت أوروبا تنمو بسرعة السلحفاة خلال السنوات الخمس الأخيرة بنسبة سنوية بلغت ١٫٢٨٪، بينما كانت أفريقيا تنمو بوتيرة أسرع بنسبة سنوية بلغت ٣٫٣٨٪. وإذا حسبنا هذه النسب على مدى زمني طويل؛ فسيتضاعف كل عُشر نقطة مئوية عدة مرات، وبالتالي، ستؤدي نسبة نمو قدرها ١٫٣٪ سنويًّا إلى مضاعفة دخل الفرد في غضون ٥٤ عامًا، وإذا كانت النسبة السنوية قدرها ١٫٨٪ فسيتضاعف الدخل خلال ٣٩ عامًا، وإذا كانت ٣٫٤٪ فسيتضاعف خلال ٢١ عامًا، وإذا كانت ٨٫٥٪ فسيتضاعف خلال ثماني سنوات ونصف. وإذا ثبتت النسبتان ١٫٣٪ و٣٫٤٪ لمدى زمني طويل، وإذا افترضنا أن الفرد العادي في أفريقيا الآن

يتقاضى حوالي ٣٠٠٠ دولار سنويًّا، وأن نظيره الأوروبي يتقاضى حوالي ٣٢٠٠٠ دولار سنويًّا، فسيصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا بعد ستة أجيال من الآن (حينما يكون أحفاد أحفاد أحفاد أحفاد أحفادنا يعيشون في العالم) إلى ٢١٩٠٠٠٠ دولار، وهذا يعد مبلغًا خياليًّا اليوم، بينما سيتقاضى الفرد الأفريقي العادي ٣١٦٠٠٠ دولار «فقط» سنويًّا. فهل سيكون هذا هو «الفردوس الأفريقي»؟

سيكون من السخف أن تكون الأمور على خلاف ذلك لأن هذه هي سنة التاريخ في سير الأحداث، فالأشياء التي كانت في يوم ما ممكنة في مناطق بعينها، والتي لا تزال تحدث اليوم بكثرة في الصين وفي حالات قليلة أخرى، لن تكون ممكنة في مناطق أخرى مستقبلًا. والأشياء التي تزامن حدوثها في الماضي في دول توصف اليوم بأنها ثرية، والأشياء التي تحدث الآن في الصين، لن تحدث في تلك المناطق الأخرى. ففي الصين — التي يشكل سكانها خُمس عدد البشر — تضاعف الناتج المحلي الإجمالي كل ثماني سنوات ونصف على مدى العقود الثلاثة الأخيرة. وتجاوز نصيب الفرد ٨٣٠٠ دولار في عام ٢٠٠٧، وهذا أعلى باثني عشر ضعفًا من نصيب الفرد الصيني في عام ١٩٧٧، على الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد السكان.

في هذه المرحلة، نحن بحاجة إلى أن نفكر في موقعنا من رحلتنا عبر الزمان والمكان. فمنذ ٣٥ عامًا، بعد وفاة المتشدد ماو تسي تونغ عام ١٩٧٦، تولى الإصلاحي العظيم دينغ شياو بينغ السلطة بعد سنة واحدة، وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين، وفقًا لقيمة النقود اليوم، نحو ٧٠٠ دولار. هذا يساوي نصيب الفرد الآن في أفقر بلدان العالم (ملاوي وبوروندي). وفي الوقت نفسه، يساوي متوسط الدخل في العالم ككل منذ ألف أو ألفي سنة مضت. فطالما انتقلنا بالحديث إلى مكان آخر من العالم يمكننا أيضًا أن ننتقل إلى زمان آخر. إن المقارنات مهمة. وإذا نظرنا إلى إنتاجية العمالة، وفعالية الإنتاج، ومستوى المعيشة في تلك الدول الأفريقية، يمكننا أن نرى كيف تبدو الأوضاع هناك شبيهة بالأوضاع منذ جيل واحد فقط في الصين التي تتقدم حاليًّا، أو شبيهة بالأحوال منذ ألف سنة في أوروبا التي صارت ثرية في الوقت الحاضر.

في مقارنتنا السابقة بين مستويات الدخل، تناولنا جزأي أوروبا الغربي والجنوبي، اللذين كانا — ولا يزالان إلى الآن — أغنى بكثير من جزئها الشرقي. فلما كانت أوروبا الغربية مثل بوروندي في الوقت الحالي أو مثل الصين وقت تولي دينغ خلفًا لماو تسي تونغ، كانت أوروبا الشرقية في مستوى أفقر الأفراد في أفقر البلدان في يومنا

هذا. وعندما كنا نذهب إلى الصين منذ ثلاثين سنة، كانت هذه طريقة جيدة لأخذ فكرة عن شكل حياتنا في بولندا في زمن بوليسلاف الشجاع منذ نحو ألف عام. لكن الذين لم يتمكنوا من ذلك لا يزال باستطاعتهم أن يذهبوا إلى مالاوي أو بوروندي، أو حتى إلى أرض دوجون رائعة الجمال في مالي حيث يمكن العودة إلى الوراء عبر الزمن ألف سنة أو ألفين. ولكي نرى الحال التي كانت عليها بولندا بدقة، سنتخيل الخنازير والأبقار بدلًا من الماعز والأغنام، والشعير بدلًا من الدخن. أما بالنسبة للدجاج فالمشهد واحد، هذا إن كان بمقدور القرويين تحمل كلفة تربية أي منها من الأساس.

اليوم يبلغ متوسط دخل الفرد الصيني نصف متوسط الدخل في بولندا، أو خُمس متوسط الدخل في أمريكا. وإذا واصلت الصين نموها خلال السنوات الثلاثين القادمة بنفس نسبة نموها خلال الفترة السابقة؛ فسيكون الناتج المحلي الإجمالي هناك بعد ثلاثين سنة من الآن قد تضاعف بنحو ١٢ ضعفًا مرة أخرى. وتبين المقارنات البسيطة أن مستوى الصين في عام ٢٠٣٧ سيكون مذهلًا لأنه سيتضاعف عن مستواه في عام ١٩٧٧ مئة وأربعين ضعفًا. ومن ناحية أخرى، إذا بلغ نصيب الفرد نحو ٩٧٠٠٠ دولار، فسيكون هذا أعلى بنسبة ٣٥٪ من أعلى الدخول في العالم اليوم، التي توجد في لوكسمبورج الصغيرة (البالغ عدد سكانها ٤٨٠ ألف نسمة، وهذا العدد يقل عن عدد سكان الصين بمقدار ٢٧٥٠ مرة).

إن الصين دولة استثنائية على مر العصور، وليس في الوقت الحاضر فحسب. قليلون فقط هم من يعرفون أن مكانة الصين في الاقتصاد العالمي كانت يومًا ما أقوى بكثير مما هي الآن. فعندما كانت أوروبا تنهض نفسها ببطء متحررة من ركود القرون الوسطى وتعود إلى الحياة خلال عصر النهضة، كانت الحضارة الصينية وكذلك الإسهامات الاقتصادية للصين في إنتاج العالم أكثر إثارة للإعجاب من يومنا هذا. ففي عام ١٦٠٠م، كانت مساهمة الصين في إنتاج العالم تشكل ٢٩٪. وبعد مئة سنة، انخفضت هذه النسبة إلى ٢٢٪ نتيجة للمركزية التي أبطأت التوسع الاقتصادي، وتحفظ الحكام المستبدين (هذا ما نسميه اليوم: موقف «مناهض للإصلاح») وبيروقراطيتهم. ولاحقًا، قفزت النسبة بمقدار عشر درجات وبلغت نحو ثلث إنتاج العالم في عام ١٨٢٠، كان هذا نتيجة للانفتاح والنهج الداعم للإصلاح الذي انتهجه البلاط وحكومته في بكين.

في ذلك الوقت كانت أوروبا وأمريكا تشقان طريقيهما، بينما تباطأت الصين تباطؤًا مذهلًا، وللمرة الثانية كان ذلك نتيجة للحكم المركزي، وقلة التواصل مع العالم الخارجي. وبعد نحو ٦٠ عامًا، انخفض نصيب الفرد الصيني من الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى ١٨٪ في عام ١٨٧٠، ثم بلغت النسبة ٩٪ فقط قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى، ثم انخفضت إلى نصف هذه النسبة عند قيام جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩. واستمرت هذه المساهمة الهزيلة، التي تقل عن ٥٪، من إنتاج العالم بوجه عام طوال فترة حكم ماو تسي تونغ، إذ كان معدل زيادة الإنتاج يكاد يماثل معدل الزيادة العالمي. وفي الوقت الحاضر، عادت مساهمة الصين في الناتج المحلي الإجمالي العالمي مرة أخرى إلى نسبة ١٦٪، مثلما كانت منذ ١٤٠ عامًا. في ذلك الزمن، كانت أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان تحديدًا تسرع الخطى نحو النمو، بينما كانت الصين تتباطأ. لماذا؟ وهل يمكن أن يتكرر ذلك ثانيةً في المستقبل؟

لن يحدث ثانية أبدًا أن يسحب أي أحد قدر ما تسحبه الصين الآن من موارد العالم، هذه آخر عملية بهذه الضخامة. يفضل الكثيرون عدم استخدام عبارات مثل «ثانية أبدًا» أو «أي أحد»، لكنني سأكررها: لن يكرر أي أحد ما حدث ثانية أبدًا، لأن الأرض لن تسمح بحدوث بذلك؛ لا في أفريقيا ولا في أمريكا اللاتينية، ولا في دول ما بعد الشيوعية في أوروبا الشرقية وآسيا. ربما لا يزال هذا ممكنًا لمرة واحدة أو مرتين في الاقتصادات الصغيرة أو متوسطة الحجم، لكنه لن يكون بهذا المستوى الهائل أو حتى العالمي؛ إلا إذا حل عهد تاريخي جديد غير مسبوق على الإطلاق في أعقاب فوضى وتقهقر كبير لا يمكن أن يسفر إلا عن تسارع متجدد نحو الأمام؛ تمامًا مثلما أفسح العالم القديم الطريق لركود القرون الوسطى المظلمة، قبل بزوغ عصر النهضة، ووقوع مثل هذه الأحداث لا يمكن استبعاده تمامًا.

نعلم أن الأشياء تحدث على النحو الذي تحدث به لأن أشياء كثيرةً أخرى تقع في الوقت نفسه. ومع أن العبارة صيغت في زمن المضارع؛ فإن التوكيد الذي تحمله يجعلها بطبيعة الحال تنطبق على الزمن الماضي أيضًا. ومن ثم سنتساءل: ما الذي حدث خلال فترات تاريخية متعددة فجعل العمليات الاقتصادية تجري بالطريقة التي جرت بها، وليس بأي طريقة أخرى؟ إن التراكم التاريخي للتغيرات، الذي كان في بعض الأحيان يدوم عشر سنوات أو أكثر، أو قرنًا كاملًا أو قرنين في أحيان أخرى — نجم إلى حد بعيد عن وقوع مصادفات، فقد سادت الأحداث العرضية

إلى حد بعيد. ومع ذلك استطاع نبراس الفكر الإنساني والاستراتيجيات المدروسة بعناية — في خضم الفوضى السائدة[14] — توجيه مسار الأحداث، وتحويل مسارها إلى الاتجاه العكسي في بعض الأحيان. لكن للأسف، على نفس المنوال، كان الفكر الجهول وغياب الاستراتيجية قادرَين على إحداث استسلام تام للفوضى التي غالبًا تحل في ظل ظروف غير ملائمة للتنمية. لقد امتزجت القوى الجاذبة والطاردة، وحدد نتاج تفاعلاتهما صياغة نظم وترتيبات ثقافية واقتصادية وسياسية جديدة، ونتج عن ذلك إما الركود أو التنمية.

وقد تحققت التنمية الاقتصادية طويلة المدى عندما اجتمعت عوامل خمسة هي:

(١) التقدم التكنولوجي.
(٢) سيادة الفكر النقدي والإبداع على الجزم المتشدد في الثقافة والاقتصاد.
(٣) الوعي الاقتصادي والقدرة على تنظيم عملية توسع الإنتاج والتبادل.
(٤) الإرادة السياسية من جانب الحكام لتنفيذ إصلاحات مؤسسية ضرورية تحرر طاقة البشر وروح المبادرة للعمل الحر وتوجههم صوب الابتكار.
(٥) وأخيرًا، الانفتاح على العلاقات الخارجية مما يتيح ممارسة تبادل أوسع نطاقًا لا يقتصر على تبادل السلع فحسب، بل يشمل تبادل المعرفة والمعلومات والثقافة أيضًا.

عندما كان يغيب أي من هذه العوامل، كان الاقتصاد ينمو ببطء شديد أو لا ينمُو على الإطلاق. فقد تخلفت أوروبا خلال القرون الوسطى — على صعيد كل هذه العوامل — عن الدول الإسلامية — العرب والفرس — والصين أيضًا. لكن فيما بعد، أدى النهج المحافظ الرجعي لحكام الصين وعزلها عن العالم إلى إحالة المملكة الوسطى سريعًا إلى مؤخرة الأمم. وكان من الممكن أن تجري الأمور بالعكس، مثلما حدث عندما دفعت الإصلاحات التي طبقها ميجي بعد عام ١٨٦٨ باليابان إلى الأمام في نفس الوقت الذي كانت فيه الهند تنفتح وتتحول نحو التكامل. وطبعًا من الممكن دائمًا أن نجد استثناءات؛ فقد تحققت التنمية على الرغم من غياب أحد هذه العوامل. على سبيل المثال: أثناء حكم سلالة تشو — السلالة الصينية الأطول حكمًا ١١٢٢–٢١٦ قبل الميلاد — ازدهرت الإقطاعية، وتطورت البلاد بوتيرة أسرع بكثير من تطور اليونان؛ على الرغم من أن الصين كانت مغلقة تمامًا أمام التواصل الخارجي

مع العالم وغير مستعدة لتقبل الانتقاد في ظل البيروقراطية المتزمتة والالتزام الحرفي بالقوانين. وكانت هذه الحالة هي الاستثناء الذي يثبت القاعدة.

والأكثر من ذلك أن التراجع الاقتصادي دائمًا كان ممكنًا، سواء خلال موجات تاريخية طويلة أو في غضون عقود حديثة. فعلى مدى جيل واحد على الأقل، لم يحدث هذا في اقتصاد العالم بأسره، لكن عدة دول منفردة مرت بانخفاض في مستوى الإنتاج المطلق، وفي بعض الأحيان كان الانخفاض حادًّا إلى درجة أن هذه الدول لم تتمكن حتى اليوم من العودة إلى أقصى مستوى دخل قومي استطاعت تحقيقه فيما سبق. ويمكن أن نشير إلى أربع مجموعات من الدول التي سقطت فريسة لأربع نكبات مختلفة:

- الدول التي تمر بمرحلة تحول شامل من الاقتصاد الاشتراكي المخطط مركزيًّا إلى اقتصاد السوق المفتوح.
- دول ما بعد مرحلة الاستعمار، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- دول أمريكا اللاتينية التي تكابد عواقب الصراعات المحلية، وانهيار الاقتصاد الكلي، والأزمات المالية.
- الدول ذات الثقافة الاقتصادية الأحادية، لا سيما تلك التي تعتمد على صادرات النفط فقط.

الحالة الأولى مثيرة للجدل إلى درجة أن التراجع في مستوى الإنتاج في دول ما بعد الاشتراكية لا يمكن التسليم بأنه كارثة. فمقدار الانخفاض في الإنتاج — لا سيما في أكثر الدول تضررًا — كان كارثيًّا، لكن هذا لا ينطبق بالضرورة على الظاهرة ككل. فمن ناحية، لم يكن تحاشي الركود المصاحب لعملية التحول ممكنًا، لكن من ناحية أخرى، كان للتحول تأثير تطهيري في بعض المجالات، كتنظيف الاقتصاد من الكيانات الهيكلية غير الفعالة التي شكلت عبئًا أكثر من كونها موردًا ذا قيمة. لكن حجم الركود المصاحب لعملية التحول كان أكبر بكثير مما كان ينبغي. وتفاقم الركود بسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة. ولم يكن هذا قدرًا محتومًا، بل نتيجة لخيارات البشر.

نتيجة لذلك، استغرقت دول ما بعد الاشتراكية التسع والعشرون كلهم — الواقعة في شرق أوروبا الوسطى وفي آسيا، بما فيها جميع جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق ومنغوليا — ١٨ عامًا، حتى عام ٢٠٠٧، كي تعود جميعها إلى سابق مستوى

الإنتاج الذي حققته في عام ١٩٨٩. إن كلمة «مستوى» هنا ذات دلالة مهمة، لأن البنية الآن مختلفة تمامًا، وأكثر عصرية واستجابة لطلب المستهلكين. فهي تقدم الجودة التي تمكنها في كثير من الأحيان من المنافسة في السوق العالمية. ولم تتمكن أذربيجان وبلغاريا وليتوانيا من العودة إلى أقصى مستوى إنتاج حققته في السابق إلا في الوقت الحالي. وفي الدول التسع التالية: (البوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجورجيا، وكازاخستان، ومقدونيا، ومولدوفا، وصربيا، وطاجيكستان، وأوكرانيا) لا يزال مستوى الإنتاج أدنى من مستويات الإنتاج القصوى التي تحققت فيها في الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٠. وفي أسوأ حالتين، أوكرانيا ومولدوفا، ستستغرق العودة إلى أقصى مستوى إنتاج حققته كل منهما مدة تصل إلى عام ٢٠١٧ تقريبًا، وسيكون هذا نفس ميعاد الاحتفال بالذكرى المئوية لثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى.

والوضع في كثير من الدول الأفريقية أكثر مأساوية وإحباطًا بكثير، حتى إننا نسمع أصواتًا كثيرة تذكر أن الاستعمار لم يكن بهذا السوء على أي حال (وفي رأيي، كانت الأوضاع بوجه عام أسوأ بكثير أثناء الاستعمار). ومع ذلك من الثابت أنه نتيجة للأسباب التالية: الصراعات العرقية طويلة الأمد، وتكرار الحروب المحلية، وسوء الإدارة البالغ، والسياسات الاقتصادية القاصرة، وضعف الاستثمار في رأس المال البشري، والبنية التحتية التي تعرضت للتدمير أو لم تكن موجودة من الأساس، وتدمير البيئة، وتكرار الكوارث الطبيعية بدءًا بالجفاف مرورًا باجتياح أسراب الجراد وانتهاءً بالفيضانات؛ تجد عشر دول أو أكثر نفسها في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عند نفس المستوى الذي كانت عليه في السبعينيات من حيث نصيب الفرد من الناتج. فقد سجلت جنوب أفريقيا ذروة إنتاجها في عام ١٩٨١، وتوجو وناميبيا في عام ١٩٨٠، ونيجيريا وملاوي في عام ١٩٧٩، والجابون والسنغال وزامبيا في عام ١٩٧٦، وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومدغشقر في عام ١٩٧٥.

ويبدو الوضع في أفقر دول أمريكا اللاتينية بنفس السوء تقريبًا. فالصراعات المسلحة، وأنظمة الحكم الديكتاتورية المتعثرة، والتعرض للاستغلال من الخارج يفسر السبب وراء استمرار انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في باراجواي وبيرو إلى مستوى يقل عما كان عليه في عام ١٩٨١. ويقل المستوى في هندوراس أيضًا عما كان عليه في عام ١٩٧٩، وفي السلفادور يقل عما كان عليه في عام ١٩٧٨، وفي بوليفيا ونيكاراجوا يقل عما كان عليه في عام ١٩٧٧. ووفقا لمعايير التنمية، أُهدِر ما لا يقل عن عقود بأكملها مؤخرًا في عدة دول أكبر وأكثر تقدمًا في

أمريكا اللاتينية. إذ لا يزال الإنتاج في الأرجنتين وأوروجواي — بلد مجاور للأرجنتين وبينهما روابط اقتصادية وثيقة — أقل من مستواه السابق منذ عام ١٩٩٨، حينما واجه هجومًا مباشرًا تمثل في مديونية وعملة وأزمة مالية أحدثت في أعقابها أزمة إنتاج. ولم تبلغ المكسيك أيضًا نفس النسب التي حققتها في عام ٢٠٠٠. وفنزويلا في وضع أسوأ بكثير؛ فهي تجمع أسوأ سمات أمريكا اللاتينية — التي تتمثل في عدم استقرار سياسي، وحركة شعبية قوية، وإدارة ضعيفة للاقتصاد الكلي — بالإضافة إلى أسوأ سمات الدول المنتجة للنفط.

والدول المنتجة للنفط هي المجموعة الرابعة، قد يبدو لنا أنها ينبغي أن تكون ماضية للأمام، نظرًا للهبة السخية التي وهبتها إياها الطبيعة. لكن هبات الطبيعة تلك قد لا تشمل بالضرورة ثقافة سياسية ونزعة وثابة إلى العمل الحر. فعلى الرغم من الموارد القيمة الضخمة التي تملكها هذه الدول؛ فإنها عاجزة عن الحفاظ على مسار مطّرد للنمو الاقتصادي. فإنتاجها يتزايد سريعًا حينما يكون سعر البترول الذي تبيعه مرتفعًا؛ بينما حدوث ثبات أو انخفاض في السعر — وهذا هو أسوأ الأمور لهذه الدول — يهوي بهم إلى كساد هيكلي وركود طويل الأجل. وقد مرت تلك الدول بازدهار اقتصادي عندما حدثت أزمة البترول في السبعينيات (بالطبع لم تكن أزمة لهم على الإطلاق)، لكن كثيرًا من هذه الدول لم تتمكن من العودة إلى أعلى مستويات الإنتاج التي حققتها في السابق، على الرغم من عودة أسعار البترول للارتفاع خلال العقد الحالي. ولا يزال مستوى الإنتاج الحالي في المملكة العربية السعودية يقل عن مستواه في عام ١٩٧٨، وبالمثل في كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة، حيث لا يزال الإنتاج يقل عن مستواه في عام ١٩٧٧. وهذا هو ما يحدث عندما تجتمع عدة ظروف كالتالية في نفس الوقت: الثقافة الأحادية، وتأخر قطاع الخدمات، واعتماد الدخل على السعر العالمي لسلعة واحدة فقط، وغياب استراتيجية شاملة لتحقيق التنمية، وقلة الاعتماد على المذهب العملي. وثمن هذه الخطايا هو التراجع عن مستويات الإنتاج المرتفعة التي تحققت في عقود مضت.

وينبغي التوكيد على تعقيد محددات النمو طويل الأجل، نظرًا لأنها ليست تكاملية فحسب، بل أيضًا يعزز بعضها بعضًا. فغياب التقدم التكنولوجي لن يحمل أبدًا ثمرة النمو المتواصل للإنتاج؛ حتى إذا توافرت أحسن النوايا لدى الحكام. لكن هذا التقدم في حد ذاته لن يتمكن من إحداث النمو في ظل غياب الدعم المناسب من جانب الدولة. وحتى إذا اجتمع هذان العاملان معًا، فلن يدفعا عجلة الاقتصاد إلا

إذا تضافرا مع التقدم في مجالي العلوم والثقافة، اللذين بدورهما لن يتمكنا وحدهما من الحفاظ على نمو طويل الأجل. فالرياضيات والطب، والموسيقى والشعر يمكن أن تزدهر من خلال ومضات ذكية عابرة، لكن الاقتصاد لا يزدهر بهذه الطريقة. الأمر يتطلب تضافر كل هذه العوامل، مصحوبة بانفتاح على العلاقات الخارجية، وتراكم الخبرة الاقتصادية والمعرفة من أجل ضمان نتائج باهرة. وهذا ما شهدناه في أوروبا في القرن الخامس عشر، وفي أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر، ونشهده يتكرر فيها في النصف الثاني من القرن العشرين أيضًا. وقد يظن المعاصرون للأحداث أن الأمور منذ الآن فصاعدًا ستظل على هذه الحال. ربما ستظل كذلك، لكن ليس بالضرورة، فقد يتغير مسارها إذا غابت إحدى حلقات التسلسل.

لا شك في أن التقدم التكنولوجي كان القوة الرئيسية الدافعة لنمو الإنتاج على مر التاريخ. واليوم، لا ينقطع الحديث عن «الاقتصاد القائم على المعرفة» الذي يرمي إلى التأكيد على الدور الاستثنائي للفكر في خلق قيمة جديدة. ومع ذلك عندما نلقي نظرة فاحصة على التاريخ؛ نلاحظ أن كل الفترات التي شهدت نموًّا اقتصاديًّا كبيرًا كانت قائمة على المعرفة. ولم يكن التقدم دائمًا، وفي كل مكان، قائمًا بالضرورة على الاختراعات. بل كان من الممكن أن يقوم على الابتكار والتقليد كما كان الحال فترة طويلة في اليابان، وكما هو الحال الآن في الصين. لقد تقدم الاقتصاد إلى الأمام بسرعة عندما اجتمعت العوامل الأربعة الأخرى مع التقدم التكنولوجي. وهذا التلاقي المتزامن هو أفضل تفسير لدينا لتبرير ازدهار التنمية في مكان ما في نفس وقت حدوث ركود طويل الأجل في مكان آخر؛ اختلاف الحال بين أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية على سبيل المثال.[15] ويبين هذا التلاقي أيضًا السبب في رؤيتنا لنتائج مختلفة اختلافًا جذريًّا في نفس المكان خلال عصور مختلفة؛ مثلما حدث في الدول الإسلامية أو في أمريكا الشمالية.

إن اكتشاف الموارد الضخمة — المعادن الخام أو البترول — عمل على تسريع وتيرة عمليات التقدم أكثر فأكثر، بينما أثبتت الحروب أنها قادرة على القضاء عليها تمامًا. وبالرغم من أن التالي صعب التصديق اليوم؛ فإن مدينة بوتوسي في بوليفيا كانت تضم ٢٠٠ ألف نسمة (و٨٠ كنيسة) في الفترة بين نهاية القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، وكانت واحدة من أغنى المدن في العالم شأنها في ذلك شأن نيويورك وباريس اليوم؛ وذلك بفضل ثروة هائلة من معدن الفضة الذي كان يستخرج من منجم سيرو ريكو. وإلى الآن، لا يزال السكان الذين يتحدثون الإسبانية

يتحدثون عن «كنز بوتوسي»، الذي يساوي ثروة. لكن ظهور الثروة الطبيعية تسبب في إعاقة التنمية في بعض الحالات، مثلما نرى اليوم في كثير من الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط أو أفريقيا. لا شك أنه أمر حسن أن تمتلك الدول احتياطيًّا كبيرًا من النفط — أو من أي مواد خام أخرى دائمًا يكون الطلب عليها كبيرًا — حينما يكون سعره مرتفعًا أو مستمرًّا في الارتفاع، لكنه ليس حسنًا جدًّا عندما يكون سعر النفط منخفضًا ويواصل الانخفاض. وهذا لأن هذه الدول غير قادرة — لأسباب سياسية وثقافية — على استغلال المهلة الزمنية التي منحتها إياها الطبيعة في إجراء إصلاحات مؤسسية ضرورية، وفي إحراز تقدم تكنولوجي واقتصادي. ويمكن رؤية هذا بوضوح في نيجيريا؛ أكثر دول أفريقيا سكانًا، التي يبلغ عدد سكانها ١٤٠ مليون نسمة، وهي واحدة من أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم (تاسع أكبر بلد منتج للنفط وسادس أكبر بلد مصدر له)، ومع ذلك فإن نيجيريا إحدى أشد دول العالم فقرًا، إذ يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي فيها ١٤٠٠ دولار.

كانت هناك أيضًا حالات ساعدت الحرب فيها على تحقيق التنمية والازدهار الاقتصادي، أولًا، في الدول التي تنتصر في الحروب، كما في حالتي بريطانيا العظمى خلال الحرب العالمية الأولى، والولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، وثانيًا، في الدول التي تخسر الحروب، كما في حالة ألمانيا بعد كلتا الحربين العالميتين الأولي والثانية. ومع ذلك لم تكن الحرب أبدًا آلية كافية بذاتها، بل دائمًا كانت بحاجة إلى تضافر تلك العوامل الخمسة الحيوية معها من أجل تحقيق التنمية.

ليس من المستغرب أنه كلما زاد عددنا في العالم وكلما ارتفعت مستويات الإنتاج والتجارة؛ زاد التعقيد والتنوع في كل من الزمان والمكان، اللذين يرتبط أحدهما بالآخر بالرغم من كل شيء. وإذا قصرنا رؤيتنا للعالم على التقسيم الاعتيادي إلى قارات، فسنجد أن القارات تظهر اختلافات بالغة الدلالة في نشاط الإنتاج حتى في غضون نفس الإطار التاريخي. علاوة على اختلاف أحوال كل واحدة من القارات عن الأخرى عبر مرور الزمن. فنحن لم نشهد تزامن المراحل الاقتصادية بين القارات إلا في الآونة الأخيرة، وعلى نطاق محدود. وفي ضوء هذا، عندما نتعامل مع نفس مؤشرات معدلات النمو للعالم على مر عقود أو قرون، فنحن في الحقيقة نرى متوسط معدلات تسارع النمو في بعض المناطق ومعدلات تباطؤه في مناطق أخرى. ففي الوقت الراهن مثلًا؛ لنقل على مدى العشرين سنة الأخيرة، كان اقتصاد العالم، النشط بوجه عام، ينطوي على تسارع في الصين بالتزامن مع تباطؤ في أوروبا.

وفي هذا الصدد تحديدًا، لم تكن سنوات القرن العشرين متماثلة على الإطلاق. فمن حيث التقويم، بدأ القرن العشرون في عام ١٩٠١ (وليس عام ١٩٠٠، كما يقال دائمًا على نحو خاطئ)، مع أن البعض دائمًا يقولون إن القرن التاسع عشر لم ينته من الناحيتين السياسية والثقافية إلا في عام ١٩١٣؛ فهذه السنوات الثلاث عشرة الأولى من القرن العشرين اشتركت مع القرن السابق، أكثر من اشتراكها مع القرن الجديد، في كثير من السمات من النواحي السياسية والثقافية والاقتصادية. وشهدت هذه السنوات (من ١٩٠٠ إلى ١٩١٣) توسعًا كبيرًا في اقتصاد العالم، اتسم بتوسع الأسواق ونمو الترابط الدولي. وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ينمو سنويًّا بمتوسط ١,٥٪، بينما كان ينمو بمتوسط ٠,٩٪ فقط خلال السبع والثلاثين سنة المظلمة الواقعة في فترة نشوب الحربين العالميتين والكساد الكبير.

ولم تكن سنوات النصف الثاني من القرن العشرين متجانسة هي الأخرى، لا سيما سنة ١٩٧٣ المميزة. فقد تضاعف سعر البترول أربع مرات في أعقاب الصراع في الشرق الأوسط والأزمة هناك، وما ترتب على ذلك من تأثيرات على الربحية وسرعة وتيرة النمو. وأهم ما في الأمر أن هذه الأزمة جعلت تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الداعمة للإنتاجية أمرًا حتميًّا. وقد طُبقت هذه الإصلاحات غالبًا في اقتصادات السوق في الدول المتقدمة، على الرغم من أن هذه الدول أيضًا عانت بسبب تلاشي الازدهار الاقتصادي الذي حدث بعد الحرب وقل معدل النمو فيها خلال الربع الأخير من القرن العشرين. فقد كان معدل نمو نصيب الفرد في العالم ككل خلال الفترة من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٧٣ لا يقل عن ٢,٩٪ سنويًّا، في حين انخفض في الفترة بين عامي ١٩٧٤ حتى ٢٠٠٠ إلى ١,٤٪ سنويًّا فقط، وهذا أبطأ مما كان عليه في بداية القرن العشرين. لكنه كان لا يزال أعلى بكثير من المعدل خلال مجمل الألفية التي كانت تقترب عندئذ من نهايتها. وكان النمو طفيفًا خلال ركود القرون الوسطى خلال القرون الخمسة الأولى من هذه الألفية، بمعدل بلغ ٠,٠٥٪ فقط، لكن كما نعلم، بلغ المعدل خلال المئتي سنة الأخيرة ١,١٧٪ سنويًّا. وبذلك يكون متوسط النمو السنوي للألفية السابقة كلها ٠,٢٦٪. وبناء على ذلك، تعتبر الفترة بين عامي ١٩٥١ و١٩٧٣ ازدهارًا اقتصاديًّا حقيقيًّا، وكذلك كانت السنوات اللاحقة.

ولأغراض التحليل الإحصائي والمقارنة، يمكن تقسيم السكان إلى مجموعات متساوية من الناحية الكمية. فواحد على أربعة من عدد السكان هو الربع. وبعبارة أخرى، الربع هو ٢٥٪ من مجموع السكان. وإذا رتبناهم طبقًا لمتوسط مستوى

الدخل، نحصل على مجموعة دخول مقسمة إلى أربعة أرباع، مرتبة من الدخول الأدنى إلى الدخول الأعلى. سنجد أن متوسط الدخل السنوي لأفقر ٢٥٪ من سكان العالم عند نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (عندما كان عدد الأشخاص في كل ربع يساوي ٤٠٠ مليون شخص) كان أعلى من ٧٠٠ دولار بقليل؛ وهذا مثل متوسط العالم بأسره منذ ٩٠٠ سنة ومنذ ١٩٠٠ سنة مضت. ثم ارتفعت هذه النسبة نحو نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين إلى ٣١٠٠ دولار.[16] وبالنسبة لأعلى ربع، زاد الدخل السنوي من ٦٣٠٠ دولار إلى ٣٢٠٠٠ دولار تقريبًا. لكن مبلغ ٣١٠٠ دولار، الذي هو متوسط دخل ١,٦ مليار من البشر في عام ٢٠٠٠، كان يزيد بمقدار الثلث تقريبًا عن دخل أفراد الربع الثالث — الأشخاص الذين كانوا يعتبرون ميسوري الحال إلى حد ما — منذ مئة سنة. وهذا يوضح حجم التقدم الهائل الذي حدث.

فإذا افترضنا مثلًا أن امرأة كانت تعد غنية منذ مئة عام استطاعت أن تزور، في زمننا هذا، حفيدها الذي تراجع مستواه بعد كل تقلبات القرن العشرين فصار ينتمي إلى الطبقة المتوسطة أو ربما حتى إلى الطبقة المتوسطة الدنيا؛ فسوف تصاب هذه المرأة بالصدمة لدى رؤية هذا المستوى المعيشي المرتفع الذي ينعم به أحفادها؛ مقارنة بزمانها. فهي لن ترى فقط أشياء كانت غير موجودة في بيتها، بل أشياء لم تكن موجودة في زمانها أصلًا، مثل الثلاجة والغسالة والراديو والتليفزيون والكمبيوتر والهاتف المحمول، ومجموعة من الأجهزة المعقدة الأخرى التي ربما ظهر بعضها في زمانها، لكنها كانت نادرة جدًّا بحيث لم يمتلكها إلا القليلون. وأشياء لم يحظ برؤيتها معظم معاصريها، على الرغم من أنهم ربما قد سمعوا بها.

ولا بد أنها ستندهش لرؤية سهولة تأدية المهام في المطبخ والحمام، في ظل وجود كل الأجهزة ووسائل الراحة المتوافرة فيهما. وستبدي إعجابها بمجموعة الكتب التي تماثل في وفرة عددها ما كان يمتلكه قس أو حاخام في زمانها، لكن ماذا سيكون رأيها في شاشة السينما المنزلية؟ ولا بد أنها لن يسعها إلا الاندهاش لرؤية كمية الأدوية التي يلقى بها في بالوعة الحمام، فكل من حولها وافر الصحة طويل العمر. وسترى الشباب يثيرون جلبة في أنحاء المنزل بينما أداة ما موصولة بآذانهم وموصلة بصندوق صغير في حجم علبة النشوق يصدر ما يتناهى إلى سمعها كنشاز موسيقي؛ هل سيقولون لها إن الموسيقى صادرة من أجهزة الإم بي ثري (؟) ثم يخبرونها بأن تذكرة الطيران الإلكترونية (؟) وصلت بالبريد الإلكتروني (؟) لأنهم

يعتزمون السفر بالطائرة (؟) لتمضية عطلة خططوا خلالها أن يمارسوا السباحة الهوائية (؟) على طول الشريط الساحلي لجزيرة رودس اليونانية، وهو ما كانوا يحلمون بفعله طوال حياتهم المترفة، لكي يتمكنوا من رؤية المكان الذي كان يقف فيه تمثال رودس العملاق، لكنهم لم تكن لديهم القدرة المادية على تحمل نفقات ذلك قبل الآن. إن ما كان يومًا ما بعيدًا جدًّا ومن نصيب النخبة القليلة فقط، صار الآن رخيصًا وفي متناول يد الكثيرين.

وسيتبادر إلى ذهن ضيفتنا أن حفيد حفيدها هبطت عليه ثروة وأنه بالتأكيد شخص ذو نفوذ، إلا أنها ستتساءل لم اختار أن يعيش في شقة صغيرة كهذه، أو حتى بيت، بينما امتلكت هي في زمانها بيتًا أكبر؟ لكنها بالتأكيد ستندهش من طريقة تأثيثه وتزويده بمختلف وسائل الراحة التي يعتبرها سكان البيت عادية تمامًا ولا تلفت الانتباه.

من الممكن أيضًا أن تجري الأمور في الاتجاه العكسي. فمثلًا، إذا استطاع شخص من العالم المعاصر من الطبقة الوسطى أن يصفي أصول ممتلكاته ويسافر عبر الزمن مئة عام إلى الماضي، فسيجد أنه يستطيع أن يتحول سريعًا إلى رجل ثري. البعض سيحاول تغريمه قدرًا من الضرائب، وآخرون سيحاولون سرقته، لكن الجميع سيحسدونه. والسؤال المثير هو: هل سيشعر هو نفسه أنه غني بالفعل؟ بالطبع لا؛ بل على العكس، سيصاب بالصدمة، إذ كيف يمكن أن يواصل حياته في هذا المستوى المنخفض، وكيف يمكن أن يحيا من دون راديو وتليفزيون وسيارة وبطاقة ائتمان وهاتف محمول، وأهم من هذا كله، كيف يمكن أن يحيا من دون الإنترنت، سابع أعظم اختراع في تاريخ البشرية.

هذه ثمرة التنمية الاقتصادية. فالمستوى المعيشي لأفراد الطبقة المتوسطة في مطلع القرن الحادي والعشرين أعلى بكثير في المطلق من المستوى المعيشي لأغنياء مطلع القرن العشرين. بل إن هناك دولًا استغرق فيها تحقيق هذه القفزة الحضارية أقل من قرن بكثير. وفي بعض المناطق، كانت عدة عشرات من السنين كافية جدًّا لكي يتمكن شخص كبير السن — الآن — من بلوغ المستوى الذي كان يعتبره مستوى الثراء حينما كان طفلًا.

ولسنا بحاجة إلى أن نعود بالذاكرة بعيدًا إلى الماضي لنجد أمثلة؛ فأنا أتذكر جيدًا، أثناء تمضية الإجازات في طفولتي، كيف ذهبت في نزهات مع أمي إلى قرية بالقرب من بوري تاكولسكي؛ باعتبارها جزءًا حيويًّا من أوروبا الوسطى في ذلك

الوقت. وبينما كنا نترجرج داخل عربة الخيل ذات السلم التي كانت تقلنا من جريدك إلى كرابلويس، كنت أصيح: «انظري! بيت من الطوب!» والآن، بينما أقود سيارتي على الطريق الممتد بطول ضواحي وارسو النائية نفسها في طريقي إلى عملي في الجامعة، أقول لابنتي متعجبًا «انظري! كوخ من الخشب!» لقد رأيت أول بيت مبني بالطوب عندما كان ذلك شيئًا جديدًا مثلما رأيت آخر كوخ خشبي بعدما صارت الأكواخ الخشبية تحفة نادرة. لقد تغير الزمن، مع أنه يتراءى لنا وكأنه لم يتغير على الإطلاق، وذلك لأنه زمننا نحن. كم منا ممن يعيشون في دول متوسطة أو بالغة التقدم في شتى أنحاء العالم شهد تغيرات مثل تلك التي شهدناها، حتى إذا كنا لا ندركها؛ أو لا نرغب في ذلك؟

في الوقت الحاضر، حيث المستوى المعيشي أكثر ارتفاعًا بكثير من الماضي، لا يشعر الأشخاص الذين ينبغي لهم أن يشعروا بالسعادة بأنهم أغنياء على الإطلاق. ولا يعزى هذا إلى ارتفاع مستويات طموحاتهم فقط، بل إلى ازدياد الثروات أيضًا. فاليوم ينظر المرء إلى ثروته بوصفها ثروة تقربه فقط من المستوى المعيشي المطلوب، ولا ينظر إليها بوصفها ثروة كبرى تنأى به بعيدًا عن المستوى المعيشي المنخفض — والمنخفض جدًّا في بعض الأحيان — الذي كان موجودًا في الماضي.

لقد ازداد الفقر أيضًا، حتى في أغنى دول العالم، مثل بريطانيا العظمى وأستراليا، إذ لا يزال مستوى الاستهلاك عند نفس مستوى الاستهلاك الذي كان يعد مرتفعًا في الماضي. وبالمثل، إذا تخيلنا أن الفقر الحالي في أوروبا الشرقية استطاع الانتقال بآلة الزمن أو من خلال ذكريات كبار السن إلى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية؛ فسيصيب بعض أبناء ذلك الزمن بالذهول، باعتباره مستوى متوسطًا ميسورًا، بل وسيعتبره البعض الآخر مستوى ثراء.

إن الشعور بالغنى أو بالفقر مثلان رئيسيان على المفاهيم النسبية، وهما يختلفان عن الشعور بالفقر المطلق، الذي لم يتغير معناه اليوم عن معناه في أي وقت في الماضي، حتى من ناحية القيم المطلقة لقياس الفقر. فغالبًا لا يختلف شكل الفقر الآن في مناطق أمريكا اللاتينية أو في المقاطعات الريفية الأفريقية عن شكله منذ عقود أو قرون مضت، لكن شكل الفقر الحضري الآن يختلف؛ نظرًا لأنه لم يكن معروفًا في السابق قبل ظهور العشوائيات البائسة في المدن اليوم. فمعاناة البؤساء التي وصفها ديكنز أو هوجو تختلف كل الاختلاف عن شكل الفقر الحالي في أمريكا الشمالية أو أوروبا.

من يتُقْ إلى معرفة كيف كانت أحوال الطبقات الإنجليزية العاملة، التي وصفها إنجلز منذ ١٦٠ سنة في كتاب يحمل نفس العنوان، يمكنه أن يسافر إلى أحد الأحياء الفقيرة في كالكتا، يطلق عليه من قبيل المفارقة «مدينة الفرح»،[17] بل من الأفضل أن يعيش هناك فترة ويتأمل المكان جيدًا. أحد الأمور التي يمكن ملاحظتها، هو كم الأشخاص الذين يشعرون بالسعادة، من بين جميع من يعيشون في هذا الفقر المدقع هناك. يكمن سبب ذلك في أن سعادة الإنسان — لحسن الحظ — لا تتأتى من الظروف الاقتصادية الجيدة فحسب.

فأينما يحدث تقدم اقتصادي كبير، وأينما يبدُ أن مستوى الرضا الاجتماعي المصاحب للارتفاع غير المسبوق في الإنتاج قد ارتفع، فإننا نظل نتذمر، وقد نتذمر بشدة أحيانًا. ونظل مهمومين بعدة أمور من بينها كيفية تغطية نفقات معيشتنا، حتى إذا كانت هذه النفقات أعلى كثيرًا جدًّا من الحد الذي كان يعد يومًا ما مرضيًا، ونلقي باللوم على أنفسنا أو على الآخرين، ونلجأ إلى كسب المزيد من المال، لكن هل هذا هو الحل الصحيح؟ هذا يعتمد على وجهة النظر، وعلى قصر نظرنا الملحوظ عند إصدار أحكام تقديرية على الأمور في الماضي والحاضر على حد سواء.

قد يكون التذمر جزءًا من الطبيعة البشرية، لكن لا ينبغي أبدًا الخلط بينه وبين التوجه النقدي، الذي يعد توجهًا جديرًا بالتشجيع. فأنت بحاجة لأن تستند إلى أساس ما لكي يكون انتقادك أمينًا، بينما في حالة التذمر، يمكنك أن تتذمر دون أدنى سبب يبرر ذلك. إنه تذمر فحسب، أو كما يوصف أحيانًا في السياسة، ما هو إلا حاجة إلى تعزيز موقف المرء عن طريق محاولة إضعاف موقف الطرف المعارض. وهذا هو السبب وراء تذمر الحزب المعارض دائمًا وفي أي بلد من أي قرار تتخذه الحكومة، إلى أن يتبادلا المواقع، ثم يغير كل طرف عندئذ منظوره للأمور. وهذا بالضبط مثلما يحدث عندما يلعب الأطفال لعبة العسكر واللصوص، إلا أن هذا يحدث في الواقع، ويحمل عواقب أكثر أهمية بكثير. فعندما تتبدل المواقع؛ سرعان ما يشرع أولئك الذين تولوا السلطة في الثناء على الأوضاع وإرجاع الفضل إلى أنفسهم في كل الإيجابيات، التي يكتشفون منها المزيد والمزيد. وسرعان ما يتحول الذين يتبوءون موقع المعارضين إلى التذمر من الأوضاع، حتى لو كان كثير من السلبيات القائمة ناجم عن قراراتهم التي اتخذوها عندما كانوا في السلطة. وعندما نتحدث على مستوى دول بأسرها، فسنرى أن الغنية منها تميل إلى إرجاع الفضل في ازدهارها في المقام الأول إلى حكمتها ومهارتها واجتهادها، بينما تميل الدول المتخلفة إلى إلقاء

اللوم على الآخرين، أو على القوى الخارجية باعتبار هؤلاء السبب في فقرها. وهذه الدول تلوم الأثرياء الأجانب على وجه الخصوص.

بناءً على لمحتنا المختصرة عن تاريخ العالم، يجب أن نذكر خلاصة هامة هي أن ثلاث من فرضيات علم الاقتصاد الأساسية مبسطة تبسيطًا مفرطًا. وبعبارة أخرى، هذه الفرضيات تعبر عن أمنياتنا بوصفنا خبراء اقتصاد أكثر مما تعبر عن واقع الأمور. هذه الفرضيات الأساسية الثلاث هي:

- نموذج تعظيم الثروة؛ باعتباره القوة المحركة للاقتصاد.
- مقولة إن العقلانية هي أساس اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- والاعتقاد أن السوق — وآلياته — هو في حد ذاته ضمان للإدارة الفعالة.

أولًا: من قبيل التبسيط المفرط أن نحكم حكمًا مطلقًا بأن سعي الأمم وراء الثروة هو القوة المحركة للتاريخ، ومن ثم، الباعث على التنمية. وقبول هذا النموذج يقوم على قواعد علم الاقتصاد التقليدي، وعلى تحول الأسئلة المتعلقة بمصادر الثروة وسبل زيادتها إلى اهتمامات رئيسة للاقتصاد بوصفه علمًا.[18] لكن على أرض الواقع، كثيرًا ما لا تكون الرغبة في التنمية هي السبب وراء الإجراءات واتخاذ القرارات، بل الرغبة في السيطرة، التي يمكن الوصول إليها أيضًا من خلال تدمير الآخرين. ويوجد مسائل أخرى مرتبطة بالتعارض بين القيم الروحية والأيدولوجيات المخالفة لها، أو يمكن أن نصفها بأنها المسائل المرتبطة بمواقف عقائدية. وحتى إذا كانت الرغبة في الثروة هي هدف نشاط الاقتصاد الجزئي (أي الاقتصاد على مستوى الشركات والأسر والأفراد)، فالأمر ليس كذلك بالضرورة على مستوى الاقتصاد الكلي (الاقتصاد على مستوى الدول والأمم، لا سيما على مستوى الاقتصاد العالمي بأسره)؛ فلو كان كذلك، لصرنا جميعًا أغنياء.

ثانيًا: الفرض الأساسي الثاني من فرضيات علم الاقتصاد — العقلانية أساس صنع القرار — لا بد أن يكون محفوفًا بالعديد من التحفظات. فقد يكون هذا المبدأ صحيحًا على مستوى الاقتصاد الجزئي، على الرغم من غياب العقلانية غالبًا حتى في الاقتصاد الجزئي، كما يتضح من تكرار حالات الإفلاس. فكثيرًا جدًّا ما تكون القرارات التي تتخذ في الشركات غير عقلانية، ليس فقط نتيجة لما يحدث دائمًا من تعتيم الحقائق وتزييفها، بل أيضًا نتيجة لقصر النظر والجشع والجهل.

وفي السياسة الاقتصادية — التي تشكل إلى جانب روح المبادرة للعمل الحر أعظم محددات التنمية — لا يمكن وصف العديد من القرارات — من وجهة نظر عمليات إعادة الإنتاج — بأنها قرارات مثلى. فقرارات الاقتصاد الكلي غالبًا تنشأ من منطق سياسي خاص لا من عقلانية اقتصادية بحتة. بينما غالبًا تنشأ القرارات السياسية من الأيديولوجيات السائدة، أو من المصالح الخاصة بمجموعة مهيمنة، أكثر مما تنشأ من منطق عملي. فإذا كانت الأيديولوجية ذات توجه تقدمي، وطموحة، فمن المحتمل أن تمثل رؤية للعالم تستند إلى منطق عملي براجماتي. وهذه هي الحال في بعض الأحيان، لكن ليس دائمًا أو في كل مكان. وأينما كان من الممكن الجمع بين المنطق البراجماتي وبين العقلانية في أي بلد خلال أي وقت من الأوقات، كان مستوى النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي يرتفع على الفور. ومع الأسف، عندما ننظر عن كثب إلى التاريخ — القديم جدًّا والحديث على حد سواء — تصدمنا على الفور حقيقة أن اللاعقلانية لم تكن أمرًا استثنائيًّا على الإطلاق؛ بل كانت سائدة بوضوح في بعض الأحيان. هناك من ينتفع من وراء اللاعقلانية ويؤيدها؛ لذا نجدها توصف أحيانا بأنها العقلانية.

التحفظ الثالث يتعلق بالافتراض الثالث، المسلَّم بصحته دومًا دون جدال، بأن اتجاهات الأسواق آليات فعالة دائمًا. إنها ليست كذلك، بالرغم من أنها من الممكن أن تكون كذلك. فهذا يحدث للأسواق بكثرة وبسهولة عندما تتعهدها دولة تقدمية بالتنظيم وتزودها بضمانات مؤسسية. أما الأسواق في حد ذاتها، فلا توفر ضمانات تلقائية لتحقيق الفعالية والتوازن، ناهيك عن الانسجام. ولمحتنا التاريخية الموجزة تبين هذا بوضوح. ومن اللافت للنظر أن آدم سميث نفسه (١٧٢٣–١٧٩٠) بين هذا الأمر. واليوم لا بد أنه سيتقلب في مقبرته الصغيرة بأدنبرة، لو علم بما تحويه مؤلفات الليبرالية الجديدة، البعيدة كل البعد عن روح ونص تعاليمه، والتي تحاول إقناع الناس بأن الخيار الأفضل هو ترك كل شيء — أو تقريبًا كل شيء — لرأس المال الخاص واليد الخفية للسوق. لكن التاريخ انتصر لأولئك الذين لم يلجئوا إلى السوق إلا بمقدار ما دعت الحاجة — لا أكثر ولا أقل — سواء عندما كانت الاقتصادات وطنية ومؤممة، أو حتى عندما انفتحت أكثر على المؤثرات العالمية.

وأخيرًا، تقدم لنا هذه النبذة التاريخية الموجزة المدهشة درسًا عامًّا مفاده أنه على المدى البعيد، لا يمكن أن نعرف يقينًا من الذي «سيعتلي القمة» بعد ذلك. يشدد المؤرخون على أن فرص هيمنة أوروبا على العالم منذ ألف سنة كانت تقترب

من الصفر.[19] ثم صارت متوسطة بعد خمسة قرون، ثم سرعان ما تحولت هذه الفرص إلى أمر واقع. ومنذ ألف سنة، كانت فرص توسع الحضارتين الصينية والإسلامية أفضل بكثير. لكن الأحداث اتخذت مسارًا مختلفًا، واليوم، بتنا نعلم كيف حدث هذا، ونفهم سبب حدوثه فهمًا أفضل بكثير. أما كيف ستسير أمور هاتين الحضارتين مستقبلًا فنحن لا ندري. لكن ما نعلمه حقًّا هو أن التاريخ — شأنه شأن الزمن — يسير في اتجاه واحد، نحو الأمام. ونعلم كذلك أن الأمر نفسه ينطبق على اتجاه مسار التاريخ الاقتصادي، لكن ذلك التاريخ الاقتصادي مثل الزمن الفيزيائي، لا يمضي على نمط واحد أو في خط مستقيم دائمًا. فقد تزامن حدوث التسارع والتباطؤ، والارتفاعات والانخفاضات، والتنمية والركود على حد سواء في الماضي، وسيظل هذا التزامن قائمًا في المستقبل أيضًا. والأهم أن العمليات لم تتواصل في مسار متسق عبر الزمان والمكان. وهكذا سيظل الحال في المستقبل.

في الوقت الراهن، تقترب فرص هيمنة أفريقيا على العالم من الصفر، وهكذا ستظل هذه الفرص، ضمن إطار المستقبل القريب أو حتى المستقبل الذي يمكن توقعه. ومع ذلك لن يبق الحال بالضرورة كذلك دائمًا. فمنذ فترة ليست بالبعيدة، كانت احتمالات فقدان أمريكا الشمالية مكانتها المهيمنة احتمالات ضعيفة. أما اليوم، فتكاد هذه الاحتمالات تكون مؤكدة. كما تتزايد احتمالات هيمنة آسيا على العالم، أو تحديدًا، هيمنة جزء منها على العالم، مثلما كانت احتمالات هيمنة أجزاء من أوروبا أو أمريكا تتزايد من قبل. ومع كل هذا، لا يتعاقب النمو والركود على القارات المتجاورة. هذا سيظل قائمًا في المستقبل.

هناك سبب آخر وراء هذا هو أن التغيرات المناخية عبر الزمن — وعلى المدى الطويل جدًّا — ستلعب دورًا حاسمًا في التقليل من شأن بعض الدول، مثلما فعلت الظروف الجغرافية على مدى الألف سنة الماضية. لكن، وللمرة الثانية؛ ما كان في يوم ما مستحيلًا، سيصبح ممكنًا في وقت ما في المستقبل.

وحتى عندما تبدو الأمور واضحة، من الأفضل أن نتأكد من أنها كذلك بالفعل. المهم هو أن هذه الرحلة التاريخية كان ينبغي أن تبدأ — وربما تنتهي أيضًا — بالتأكيد على الأهمية الجوهرية للأحوال المناخية في تحقيق النمو والازدهار. فوادي السليكون لم يكن ليزدهر لو كان في الصحراء الكبرى أو في جزيرة سبيتسبيرغن، ولم تكن صناعة الجبن والساعات السويسرية لتصبح متاحة هناك أيضًا، ناهيك عن إمكانية إقامة البنوك. فتلك أماكن جميلة، ربما هي الأجمل في العالم، لكن المنتجات الزراعية

اللازمة لإعاشة السكان لم تتسنى زراعتها هناك، ولا كانت المصانع التي توظف العمال لتتمكن من العمل هناك، ولا كان اقتصاد ما بعد التصنيع القائم على تبادل الخدمات ليزدهر هناك.

دائمًا كانت فروع معينة من الإنتاج والخدمات تنشأ حيثما دعت الحاجة إليها، ولم تنشأ إلا حيث وجدت هذه الحاجة. وفي الوقت نفسه، لم تُنشأ هذه المنتجات إلا حيث كان من الممكن إقامتها من الناحيتين الطبيعية والمناخية. لكن التكنولوجيا تعمل على تغيير ذلك. فبينما ظهرت البنوك في المنطقة العربية لأول مرة لهذين السببين بالتحديد — ثم ظهرت لاحقًا في المدن الإيطالية — استطاعت البنوك أيضًا أن تتكيف حاليًّا، بحيث باتت تدير أعمالها في سيبيريا. والآن، تقدم البنوك المعاملات والخدمات في جميع أنحاء العالم. وحتى الصناعات الإلكترونية الدقيقة التي نشأت في أوروبا وأمريكا الشمالية، أصبح امتدادها الآن ينمو في شكل منتجات إلكترونيات — بنوعيها: الأجهزة والبرمجيات — في أجزاء من جنوب الهند كانت يومًا ما «غير صالحة للعيش».

كان من الضروري أن يظهر كل هذا ويكتمل ضمن عملية طويلة الأمد في المناطق التي سمحت فيها الظروف الطبيعية بذلك (وحيث وجدت عوامل مواتية أخرى أيضًا). فلو افترضنا أننا من الممكن أن نبادل المواقع، بحيث يسكن الألمان مكان سكان مستعمرتهم القديمة تنجانيقا (التي عمل الألمان على «تمدينها»، ولكن كيف؟ هذا هو المهم!)، فسندرك سريعًا أن الألمان ما كانوا ليتمكنوا من إقامة مناطق الرور وسارلاند الصناعية في الأراضي الأفريقية، لكن إذا نظرنا لهذا التبادل من المنظور الآخر، فسندرك، وبنفس السرعة، أن التغيير من ظرف مناخي إلى آخر من الظروف التي تمكن البشر من العمل بجهد أكبر لا يزال غير كافٍ وحده لتحقيق التوسع الاقتصادي. ولو استطعنا مثلًا إحلال قبائل الهوتو والتوتسي والتوا من رواندا وبوروندي في الفلاندر ووالونيا، ما كانت بلجيكا لتصبح دولة بالغة التطور. وما كان البلجيكيون سيتمكنون من إقامة اقتصاد مزدهر على ضفاف بحيرتي كيفو وتنجانيقا. ولنفس هذه النوعية من الأسباب، حقق البوير (الذين يعود أصلهم إلى هولندا، لكن منهم من أتى من منطقة الفلاندرز المجاورة أيضًا) نجاحًا في الظروف المناخية التي كانت أكثر موائمة في جنوب أفريقيا.

يستحيل أن تعمل بكفاءة تحت تأثير ظروف مناخية قاسية. فإلى اليوم، لا تزال اللعنات تنصب على أولئك الذين قرروا تأسيس مدينة فينكس — والتي سميت

تيمنًا باسم طائر العنقاء الذي يبعث من الرماد في الأساطير القديمة — في الصحراء، فحكموا على أجيال المستقبل بالعيش هناك، وكأنه لم تكن هناك مناطق بديلة متاحة في — ما كانت حينئذ — المساحات اللانهائية من أمريكا. وإلى هذا اليوم، من المستحيل ألا تندهش من قدرة مدينة تمبكتو المالية على الازدهار في موقعها هذا؛ ربما كان هناك نهر بالقرب منها، لكنها لا تزال في قلب الصحراء القاحلة. إن كلتا هاتين الحالتين الاستثنائيتين تبينان لنا إمكانية تجاوز الصعوبات المناخية الهائلة في بعض الأحيان، لكن في بعض الأحيان فقط، وإلى حد ما فقط، وبكلفة باهظة، طالما أن هذا سيعود بالنفع الذي يعوض هذه الكلفة في وقت ما في المستقبل.

في أغلب الأحوال لا تكون إقامة هذه المدن أمرًا عديم الجدوى فحسب، بل مستحيلًا تمامًا. فالأرض مخلوقة بحيث لا يتسنى للبشر أن يعيشوا ويعملوا إلا في المناطق التي تتمتع بمناخ «بشري». لكن مستويات التكنولوجيا المتقدمة عملت بوجه عام على زيادة رقعة هذه المناطق على مر التاريخ. أقول «بوجه عام» لأن تأثير النشاط الاقتصادي البشري المدمر للبيئة الطبيعية حَوَّلَ بعض المناطق التي كانت سابقًا قابلة للسكنى إلى مناطق لا تطاق، ولم يقتصر حدوث ذلك على المناطق التي شهدت ازدهار بعض الحضارات القديمة — مثل الحضارة السومرية — فحسب؛ بل امتد إلى المناطق التي مارس فيها الناس الحرف والتجارة على نطاق واسع منذ عقود قليلة مضت، أو أقل من ذلك، كالمنطقة المجاورة لبحر الآرال المختفي، الذي يقع على حدود أوزباكستان وكازاخستان، أو في تخوم الساحل الأفريقي التي تشهد حاليًّا تصحرًا سريعًا. وبالمثل أدى الإنهاك الجائر لعدة رقع من الأراضي إلى تآكل مساحات من التربة الصالحة للزراعة في منطقة الأمازون التي لم نكد نقتطعها من الأدغال الاستوائية إلا منذ عهد قريب.

وحتى في الوقت الحاضر، من المستحيل أن تعمل جيدًا، ومن الصعب أن تعيش، فوق أغلب مساحة سطح كوكب الأرض. وقد كان الوضع كذلك وأكثر في الماضي، حينما كان هناك قدر أقل من رأس المال والتكنولوجيا، وعندما كانت استراتيجيات التكيف مع البيئة محدودة أيضًا. لذلك، ينبغي ألا نتوقع حدوث طفرات اقتصادية حيث لا يمكن حدوثها أبدًا. وينبغي أن يملأنا الإعجاب من قوة تحمل أجساد وأرواح الأفارقة من قبيلة الحمر، الذين يعيشون على مدار العام في وادي أومو القائظ بجنوب إثيوبيا، أو الهنود الحمر (الأورو) الذين يعيشون فوق الجزر العائمة في بحيرة تيتيكاكا في منطقة الإنديز، وكذلك أهل إقليم التبت الذين يعيشون ويعملون

على مدار العام عند مستوى أربعة آلاف متر فوق سطح البحر، أو الإنويت (المعروفون أيضًا باسم الإسكيمو) الذين يعيشون طوال نحو نصف أيام السنة في ظلمة الليل القطبي في أقصى شمال ألاسكا. يستطيع الإنسان أن يحيا في سعادة غامرة في أي مكان على سطح الأرض، هذا ما جربته أنا شخصيًّا عندما عشت فترات قصيرة في تلك المناطق. ومع ذلك كان من المستحيل — ولا يزال من غير المجدي — إقامة النشاط الاقتصادي في تلك المناطق بنفس الطرق التي تكون متاحة في مناطق أخرى تختلف فيها الظروف الطبيعية.

لقد ازدهرت الزراعة المنتجة التي توفر الأسس لإقامة التصنيع والتعمير، في أزمان غابرة في ظل مناخ أوروبا المعتدل، لكن ليس في أجزاء أفريقيا التي تتشابك فيها الأدغال بغزارة، أو في آسيا أو أمريكا الجنوبية الاستوائيتين. فمدينة مانهاتن مثلًا لم تكن لتقام لو كانت تقع في صحراء جوبي أو في جرينلاند، الجزيرة المكسوة بالجليد والثلج في القطب الشمالي، والتي أطلق عليها إريك الأحمر — محارب الفايكينج الظريف ومؤسس أول مستعمرة اسكندنافية — اسم «الخضراء» منذ ألف سنة. لكن كان من الممكن أن تقام نيويورك مثلًا عند مصب نهر بليت؛ الذي اكتفى بمدينتي بيونس آيرس ومونتيفيديو، أو على الجانب الأقصى من العالم، حيث أقيمت سيدني لاحقًا. إن موقع نيويورك الحالي لم يتحدد إلا بفعل المناخ، والرياح التي هبت على سفن المغامرين الأوروبيين فألقت بهم هناك بالتحديد، وفي ذلك الزمن بالضبط، الذي كان بمثابة توقيت مناسب.

على الرغم من أن الزمن الفيزيائي يمضي بنفس الطريقة التي كان يمضي بها منذ ألف أو عشرة آلاف سنة مضت، فإن وقع دقات الساعة الاقتصادية صارت أسرع مما كانت عليه منذ قرن، أو حتى منذ عقد واحد مضى.

إن الوقت يتبخر سريعًا في ظل الاقتصاد المعولم. لقد تغير الزمن.

الفصل الرابع

العولمة؛ وماذا بعد؟

أين نشأت العولمة، وكيفية النجاح في
عصر الاعتماد المتبادل بين دول العالم

ليس للعولمة وجه إنساني، لكن يجدر أن نتخيل لها وجهًا.

هذه وسيلة للإعراب عن القناعة بأنه ينبغي لحسن أداء اقتصاد العالم وتوسعه أن يقترنا بحس اقتصادي سليم، وبحرص حقيقي على البعد الاجتماعي للإدارة. وينبغي أن ينظر إلى هذا الأمر بوصفه اتجاهًا ينبغي لنا أن نسلكه، وإشارة إلى ما ينبغي علينا أن نوليه اهتمامًا أكبر في المستقبل. وليس هناك ثمة شك في أن استمرار العولمة وفقًا للنموذج الحالي أمر مستحيل؛ لأنها سوف تقودنا، في مجال الاقتصاد، إلى البرية، التي ستكون بالغة الوحشية، أو ببساطة «لاإنسانية». وقد يضل أفراد، أو جماعات من الناس، أو أقاليم بأسرها — لكن ليس العالم بأسره — في هذه البرية.

قبل أن نسترسل أكثر من ذلك، ينبغي أن نقدم تعريفات واضحة لا لبس فيها للمفاهيم التي نستخدمها. فقليلة هي الكلمات التي كانت لها أهمية مساوية لكلمة «العولمة»، لا شك أنها المصطلح الأوسع انتشارًا في الوقت الحاضر لوصف أوسع بعد عالمي لواقع سريع التغير؛ ليس على صعيد الاقتصاد فحسب، بل على الأصعدة الثقافية، والاجتماعية، والسياسية أيضًا. وهذا في حد ذاته مصدر لمشكلات متعددة. ونظرًا لأن هذه العملية — فنحن نتحدث عن عملية — تؤثر على جوانب كثيرة من النشاط البشري العام، فهي تقع ضمن نطاق مجموعة من التخصصات تتنوع من التاريخ إلى العلوم السياسية، ومن علم الاجتماع إلى علم النفس، ومن علم الويب إلى

علم الإدارة، وحتى علم البيئة وعلم الأديان، وقبل هذا كله، علم الاقتصاد بالطبع. ولذلك للعولمة أكثر من وجه واحد؛ فهي تختلف وفقًا للزاوية التي يُنظر من خلالها إليها، وهذا يوجب الحاجة إلى تناولها من المنظور متعدد التخصصات أكثر من أي وقت مضى لكي نصل إلى فهم كامل للعولمة.

أكثر أبعاد العولمة عرضة للالتباس هو البعد الاقتصادي. ففي مجال الاقتصاد يستخدم مفهوم العولمة استخدامًا فضفاضًا إلى حد ما، بل إنه يستعمل في غير موضعه أحيانًا. وأكثر ما يثير الانزعاج في هذا، تكرار استعمال عبارات مثل «عولمة الاقتصاد العالمي» أو «عولمة العالم»، حتى في الدراسات الأكاديمية. فاستخدام تعريف شيء ما لتعريفه هو محض حشو وتكرار للمعنى، ليس سوى كلمات جوفاء. فكلمة «العالم» بذاتها تعني دول العالم كلها، لهذا نطلق عليه: «العالم»، وهو لا يحتاج لأن يتعولم؛ فعبارة: «عولمة العالم» تؤدي نفس معنى: «أرضنة الأرض».

وبما أن اللغة الإنجليزية لا تحوي لفظة: «أرضنة»، فنحن نقول: «عولمة». وحتى وقت قريب لم تكن كلمة «عولمة» ومرادفاتها موجودة في لغات أخرى. وعلى الأرجح يعود استخدام كلمة «عولمة» في الإنجليزية (Globalization) لأول مرة في صحيفة الإيكونوميست إلى عام ١٩٥٩،[1] ثم باتت موجودة بالفعل في قاموس وبستر عام ١٩٦١. لكن بعد مرور ٣٠ سنة، بعدما باتت الكلمة واسعة الانتشار، لا نراها تحظى بمكان في قاموس «الاقتصاد المعاصر» الذي وضعته كوكبة من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.[2] ولم يقدِّم أحد أي اقتراح حول منشأ مفهوم الكلمة من خارج الدول المتحدثة بالإنجليزية، حيث ثبت يقينًا ظهور هذه الكلمة فيها أولًا. وفي هذه الدول أيضًا ظهرت العمليات التي كانت ضرورية للعولمة، وظهر تشكل هذه العمليات التي أتاحت ملاحظة حدوث شيء مثل «العولمة».

في مطلع التسعينيات، كانت مفاهيم مثل «التدويل» و«عبر الدول» تفي بالغرض. وفي الجامعات البولندية، كانوا لا يزالون يدرسون مادة «العلاقات الاقتصادية الدولية»، كما احتوي الدليل الأمريكي للمقررات الدراسية على مادة «الاقتصاد الدولي». وفي وقت لاحق صار اسم هذه المادة «العولمة» أو شيئًا من هذا القبيل، على الرغم من أن عددًا من أعضاء هيئة التدريس ظلوا يستخدمون الاسم القديم، ولم يتغير شيء في المادة بعد الاسم الجديد سوى إجراء بعض التحديثات الطفيفة في المحاضرات. وهذا مصدر لسوء فهم تأويلي ولأخطاء منهجية، لا سيما عندما يظن أحدهم أن العولمة ليست سوى تدويل لكن على نطاق أوسع. لكن العولمة في الحقيقة شيء

جديد تمامًا من الناحية النوعية. وإذا حاولت أن تبحث عن كلمة «عولمة» باستخدام محرك البحث جوجل، فستحصل على ١٣,٩ مليون نتيجة بحث في غضون ٠,١٧ من الثانية. لكن نسبة كبيرة من هذه النتائج بالطبع لا علاقة لها بالعولمة التي نعنيها.

في أغلب الأحيان، الحياة — الواقعية أو التخيلية — هي التي تخلق المفاهيم؛ فالأمر يكون جاريًا في الواقع بالفعل، أو على الأقل في داخل عقولنا، من قبل أن يتخذ اسمًا. وفي بعض الأحيان، يكون الأمر قد حدث منذ وقت طويل وتلاشى في أعماق التاريخ، قبل أن يجري وصفه وإدراكه وتسميته. وقد ثبت كذلك أن الإنسانية بأسرها، وفيها أفضل العقول — علماء الاقتصاد والمؤرخون أيضًا — عاشت عصورًا دون أن تعلم لهذه العصور اسمًا، أو بالأحرى لم تعرف الاسم الذي سوف يطلق على عصورهم تلك في يوم ما في المستقبل. فلم يكن لدى أفلاطون (٤٢٧–٣٤٧ قبل الميلاد) أدنى فكرة — رغم الكثير من الأفكار الأخرى التي كانت لديه — عن أنه يعيش في زمن قديم. ولم يخطر ببال جالوس أنونيموس أنه كان يؤرخ لتاريخ بولندا في العصور الوسطى. ولم يكن أي شخص على علم بأنه يعيش في عصر الإقطاع. كان الكونت هنري دي بولانفيير (١٦٥٨–١٧٢٢) هو أول من استخدم تعبير الإقطاعية بمعناها الحالي وبوصفها نظامًا اجتماعيًّا اقتصاديًّا في كتاباته عن البرلمان الفرنسي الصادرة في عام ١٧٢٧.

وفي حالة العولمة، التي لدى الكثير من معاصرينا آراء كثيرة ليقولوها حولها ويكتبوها عنها، سميت العملية قبل فهمها ووصفها وصفًا تامًّا، وهو الأمر الذي لا نزال بعيدين جدًّا عن تحقيقه. كما أننا لا نعلم حتى في أي عصر نحيا. لكن البعض يتمادى بالحديث عما يمكن أن يطلق عليه «عصر بيني»، حيث ثمة عصر سابق قد انتهى، وثمة عصر جديد لم يولد، أو على الأقل لم يتبلور بعد، ونعيش نحن بين العصرين. وفي يوم ما، سيطلق شخص ما على عصرنا هذا تسمية تلقى قبولًا عالميًّا. ولن تكون هذه التسمية هي «العولمة». فهذه الكلمة لا تشير إلى نظام اجتماعي اقتصادي، ولا إلى عصر، لكنها بالأحرى تشير إلى عملية، أو إلى أمر يمضي إلى مكان ما. نحن نعيش زمن العولمة، مثلما عاش أسلافنا زمن الغزو الاستعماري أو الثورة الصناعية. وهذان لم يكونا سوى عمليتين أسفرتا عن نظامين جديدين في نوعهما: الاستعمار في الحالة الأولى، والرأسمالية في الحالة الثانية.

وقد أدى نشوء الرأسمالية إلى ظهور قوى منتجة بالغة التطور وعلاقات إنتاج، مما جعل لينين منذ مئة عام تقريبًا يصوغ نظرية الإمبريالية، التي بين من خلالها عدة خصائص ميزت تلك الحقبة. وقد أبرز الخصائص التالية على وجه التحديد:

(١) ظهور الاحتكارات نتيجة للمركزية وتركز رأس المال.

(٢) ظهور الأوليغارشية (الحكومات التي تهيمن عليها قلة استغلالية لتحقيق منافع ذاتية)، ورأس المال التمويلي نتيجة لاندماج رأس المال المصرفي مع رأس المال الصناعي.

(٣) التوسع في نقل (تصدير) رأس المال.

(٤) إنشاء الشركات التي تتخطى الحدود الوطنية وتوزع نفوذها على السوق العالمية.

(٥) اكتمال تقسيم أراضي العالم بين أكبر القوى الرأسمالية.[3]

من الصعب إنكار صحة هذا التوصيف، أو صحة تحليلات واقع الزمن الذي أدى إليه. كما أنه من الواضح للغاية انطباق بعض هذه الخصائص على العصر الحالي. والفرق الهائل بين ذلك الزمان وزمننا الحالي، يكمن في أن الدول القومية — لا سيما أكثرها قوة وتلك التي كانت تحمل الطموحات والمصالح الاستعمارية — كانت منذ مئة عام تهيمن على مسرح الأحداث في العالم. ففي ذلك الحين، كثيرًا ما كان ملاك الشركات العالمية والمستثمرون العالميون يتركون في غرف انتظار مكاتب رجال السياسة لأوقات طويلة، على الرغم من أن نفوذهم كان يتعاظم في ذلك الوقت. إلا أن الأمور الآن آلت إلى العكس من ذلك تمامًا، فرأس المال الدولي في الوقت الراهن بات يملك حرية الاختيار، وهذا لم يحدث من قبل على مدى التاريخ كله. وحرية الاختيار هذه ليست هامشًا ضيقًا، كأن يُخيّر رأس المال بين الاستثمار في نورماندي أو في مستعمرة الجزائر مثلًا، بل إنه حر في اختيار مكان الاستثمار في أي بقعة من العالم بأسره، وغالبًا لا يأخذ في حسبانه الدول أو حكوماتها، التي لا تملك سوى قدر يقل شيئًا فشيئًا من حرية الاختيار، ومن يملك حرية الاختيار تكون القوة من نصيبه.

غير أن لينين — وكثيرين ممن كانوا يتطلعون إلى القوة وإلى عالم أفضل — كان على خطأ حينما سمى الإمبريالية «أعلى مراحل الرأسمالية» وخلص إلى أن النهاية الحتمية للكيان الرأسمالي كانت قاب قوسين أو أدنى، لكن عنوان النص الروسي

الأصلي لكتاب لينين كان: "Imperializm kak novieyshaya stadiya kapitalizma" ومن ثم، فصفة «أعلى مراحل» ليست صحيحة، والأصح أن تكون: «آخر مراحل». ووصفت الرأسمالية وقتئذ أيضًا بأنها «مرحلة منفصلة» (otdielnaya stadiya باللغة الروسية). لكن الحجج الموثوقة التي قُدمت، لا سيما بعد انتصار الثورة البلشفية، لتؤكد على أنها «آخر مراحل الرأسمالية» ضمنت ظهور الكتاب في كل مكان، أثناء حياة لينين وإلى الأبد بعد ذلك، وهو يحمل في عنوانه كلمة «آخر» ليؤكد بذلك على فرضية الكتاب الحقيقية. إن للكلمات معنى.

والحقيقة أن الرأسمالية مرت في وقت لاحق بمراحل صعبة، وخيبت آمال حتى أعظم أنصارها أثناء فترة الإفلاس والكساد ١٩٢٩–١٩٣٣، وفترة صعود الفاشية العدوانية، والنازية، والهيمنة العسكرية، وأثناء الحرب العالمية الثانية، وخلال سنوات التنافس الحاد حينما بدت الاشتراكية على مدى فترات طويلة وكأنها تغلبت عليها. لكن الرأسمالية في النهاية أفلحت في انتشال نفسها من براثن عقود الانتكاسات والإخفاقات، ثم عملت على تشكيل اقتصاد العالم في شكله الحالي. ولا يزال شكله هذا يتغير، نتيجة لتأثير العولمة تحديدًا.

لو كان لينين حيًّا اليوم، لجعل عنوان كتابه: «العولمة أعلى مراحل الإمبريالية»؛ فكل مبادئ واتجاهات لينين تشير إلى هذا الاتجاه. لكن النظم والكيانات الناشئة نتيجة لعملية العولمة ليست نهائية. بل ستواصل تطورها على المستويين النوعي والكمي أيضًا. في الماضي أيضًا كان البعض يعتقدون أن لينين كان مخطئًا. لكن بعد فترة وجيزة حينما حصلت غانا على استقلالها منذ خمسين عامًا، أصدر كوامي نكروما (الزعيم الثوري العظيم لهذا البلد) كتابًا بعنوان جدير بالانتباه هو «الاستعمار الجديد: آخر مراحل الإمبريالية».[4] وعلى نفس منوال هذا الاتجاه الفكري، نشهد الآن إسهامات في هذا النقاش، تحمل عناوين من عينة «العولمة باعتبارها أعلى مراحل الاستعمار الجديد». ويومًا ما، سيصدر كتاب يحمل عنوانًا يقول إن «شيئًا ما» هو «أعلى مراحل العولمة». فماذا عساه يكون ذلك الشيء؟

يجب علينا أن نعي أن ثمة كيانات جديدة ستظهر خلال تطور عملية العولمة، وتنامي عدد البشر واقتصاد العالم. اليوم لا يمكننا التكهن بماهية هذه الكيانات. لكن ما ينبغي علينا التكهن به هو كم المشاكل الخطيرة التي سوف تجلبها العولمة حتمًا في أعقابها. فهي، مثل جميع عمليات التحول الاقتصادي المعقدة التي حدثت على مر تاريخ البشرية حتى الآن، ستحل بعض المشاكل لكنها ستخلق أخرى غيرها.

وعندما يتجاوز عدد المشاكل التي تظهر، في أعقاب أي تحول، عدد تلك التي تُحل، ستتوقف العملية وينهار الاقتصاد ويتلاشى النظام. ويومًا ما سوف يتكرر الشيء نفسه مع العولمة. لكن في البداية، ستسير الأمور على خير ما يرام، نظرًا لأن العولمة لا تزال بعيدة كل البعد عن استنفاد قدرتها على التوسع.

فما هي العولمة إذن؟ وكيف يمكننا تعريفها على أساس اقتصادي؟ إن أهم شيئين يتعرضان للعولمة — لكنهما ليسا الوحيدين — هما الاقتصاد والسوق. والعولمة حركة ترمي إلى الحد من القيود المفروضة على التبادل الاقتصادي الدولي وإلغائها. وهذا يشمل التغلب على الحواجز الطبيعية والمادية، مما يقلل قدر الأشياء التي يمكن وصفها بأنها «بعيدة وعسيرة المنال»، ويزيد أكثر فأكثر قدر الأشياء التي تبدو في متناول اليد. ويلعب التقدم التقني دورًا عظيمًا في هذا الأمر؛ لكنه ليس كافيًا، إلا إذا توافر شرط ثان هو إلغاء الحواجز السياسية التي صنعها الإنسان. وهكذا تكون العولمة عملية تحرير عفوية وتاريخية، إلى جانب ما سيصاحبها من تكامل شامل سيؤدي إلى ظهور سوق عالمية واحدة ومترابطة للسلع ورأس المال والتكنولوجيا والمعلومات، ولاحقًا وعلى نطاق أضيق: العمالة، التي كانت في السابق أسواقًا معزولة أو محكومة بقيود وظيفية فضفاضة. ثلاث من هذه الكلمات ذات أهمية حاسمة: التحرير والتكامل والترابط أو الاعتماد المتبادل بين الدول. وثمة كلمتان مهمتان أخريان هما: تاريخية وعفوية.

في ضوء هذه التعريفات، يمكننا أن نلحظ على الفور أن العولمة ليست كاملة بعد. علاوة على أنها ليست متناسقة في داخلها، إلى درجة أن أقوى ممثل على مسرح الأحداث العالمي — أي رأس المال — طالب بتحرير بعيد الأثر لحركته، وتمكن من الفوز به، بينما لا تزال العمالة عالقة في سجن القيود والإجراءات القومية، وعاجزة عن التدفق بحرية إلى جميع أنحاء العالم. ولكي نظل على أرضية اقتصادية بحتة — باستخدام براهين اقتصادية بحتة وبتحري الدقة والأمانة عند تطبيقها — فلا بد أن نشير إلى أنه وفقًا لمذهب الليبرالية الجديدة، ينبغي أن تنال العمالة نفس حرية الحركة التي يحظى بها رأس المال؛ أي إن العمالة ينبغي أن تكون قادرة على التحرك أينما شاءت، ودون قيود. بل يمكن أن نقول إن هذا أحد حقوق الإنسان الأساسية التي وهبته إياها الطبيعة؛ فالبشر لديهم كل الحق في التجول في كافة الأنحاء! لكن بعد فترة ما من الزمن، شرع البعض في حظر قدوم الآخرين أو استقرارهم في أجزاء من الإقليم الذي ادعوا أنهم امتلكوه أولًا؛ وحدث هذا في بادئ الأمر على مستوى مساحات

صغيرة من الأرض فحسب، لكن الآن، صار الأمر على مستوى قارات بأسرها. ستظل العولمة محدودة وناقصة ما دام تطبيق القيود، وما لم يسمح للناس بالعيش والسعي للعمل حيثما أرادوا ذلك. فالحرية تعني وجود حرية الاختيار في هذا الأمر أيضًا. ورأس المال يملك هذه الحرية، بينما لا تملك العمالة حتى أقل قدر منها.

يتطلب اكتمال العولمة المعاصرة إلغاء التمييز في هذا المجال، وفتح الحدود أمام الهجرة الحرة، والتوقف عن إقامة مزيد من الحواجز. لقد تمكننا من إسقاط حائط برلين، لكن لا يزال مزيد من الأسوار يبنى هنا وهناك، وبإصرار أكثر من ذي قبل، كالجدار الفاصل بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية. إن فتح الحدود أمام تدفق هجرات البشر — مثلما حدث مع رأس المال — سيغير وجه الأرض على نحو ملحوظ في غضون جيل أو جيلين. وستستوعب آلية السوق العالمية الملايين من أبناء أفقر المناطق، لا سيما أفريقيا وأمريكا الجنوبية والوسطى، الذين سيساهمون بدورهم في زيادة المعروض من العمالة في أمريكا الشمالية وأوروبا على نحو غير مسبوق، وستؤدي هذه الزيادة في المعروض من العمالة إلى انخفاض سعرها، أي انخفاض الأجور. وسيؤدي ذلك أيضًا إلى ارتفاع مستوى الأجر في المناطق التي تدفقت منها العمالة بأعداد كبيرة، لأن انخفاض المعروض من العمالة هناك سيرفع سعرها. وستكون نتيجة ذلك انخفاضًا ملموسًا في تفاوت مستويات الدخل بين هذه المناطق من العالم. وهذا ما حدث في القرن الثامن عشر، ثم حدث ثانية على نطاق أوسع في القرنين التاسع عشر والعشرين، أثناء الهجرة الكبرى من أوروبا إلى أمريكا الشمالية.

هل سيحدث هذا في وقت من الأوقات؟ إنه يحدث بالفعل. فاليوم يتبين لنا أنه من الصعب للغاية صد تدفق الهجرات كالشلال من أفريقيا إلى أوروبا، ومن أمريكا الجنوبية إلى أمريكا الشمالية. الأساليب الديمقراطية والسلمية لا تجدي نفعًا، وربما يكون الإجراء الفعال الوحيد لمنع هذه الهجرات هو تحسين نوعية الحياة في المناطق التي تكون فيها الحياة بائسة جدًّا إلى درجة تدفع أبناءها، لا سيما الشباب منهم، إلى الاستعداد لفعل أي شيء للخروج منها، حتى ولو خاطروا بحياتهم في سبيل ذلك. وهذا يتطلب اتباع نهج يختلف في جوهره لإحداث التنمية المستدامة طويلة الأجل. إذ سيكون علينا أن نتوصل إلى طريقة تضمن ارتفاع نسبة النمو على نحو ملموس في الدول الفقيرة، لا في الدول الغنية، ومن ثم، نضع هذه الطريقة موضع التنفيذ، بدلًا من مجرد الإعلان عنها في صحيفة وعدة مؤتمرات. هذا هو السبيل الوحيد لسد الفجوة على نحو مرئي وملموس. وإلا فلن يظل ضغط الهجرات قويًّا كما هو الآن

فحسب، بل سيصبح أكثر قوة. ومع الأسف، هذا تحديدًا هو ما أحدثته العولمة على مدى ربع القرن الماضي.

ثمة سبب آخر وراء عدم اكتمال العولمة، يكمن في أن تحرير قطاع الزراعة لا يزال بطيئًا جدًّا. فهو لا يزال مدعومًا بسخاء في أكثر الدول ثراء، التي تخصص قرابة ٤٠٠ مليار دولار سنويًّا لدعم الإنتاج الزراعي داخل حدودها. إن هذا المبلغ يفوق الناتج المحلي الإجمالي لبولندا بمقدار الخُمس، ويساوي تسعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للكونغو التي يبلغ عدد سكانها ٦٦ مليون نسمة. إن هذا يحدث لأن التحرير الكامل لقطاع الزراعة، وفتح أسواقه أمام المنافسة الشريفة من شأنه أن يؤدي سريعًا إلى تهميش الزراعة في أكثر الدول رخاءً، وإلى اختفائها تمامًا هناك في الحالات القصوى. إن هذه الدول لا تحافظ على قطاعاتها الزراعية (وعلى العاملين بهذه القطاعات، الذين يصوتون في الانتخابات) إلا من خلال الدعم، وهذا أيضًا لا بد أن يتغير، وهو يتغير بالفعل، من خلال تحرير تدريجي — لكنه بطيء — للسوق الزراعية، وتعديل السياسة الزراعية المشتركة والمضادة للإنتاجية للاتحاد الأوروبي، وهي سياسة مجحفة للغاية من المنظور العالمي. لكن لا يزال هناك الكثير لنقوم به في الولايات المتحدة واليابان وأوروبا أيضًا. فهذه الدول سيتعين عليها أن تمنع ما تدفعه للمزارعين الذين ينتجون القطن أو الأرز. إن السياسات التمييزية الحالية تحكم على الفلاحين الذين يجاهدون لسد نفقاتهم في البقاع الصغيرة في مالي أو في حقول الأرز في فيتنام بحياة الفقر.

وفي هذا السياق لا بد أن ندرك أن عدم اكتمال العولمة، الذي يتضح بصورة رئيسية في حالتي الأسواق الزراعية والعمالة — وهما ليستا الحالتين الوحيدتين — سوف يُحدث مشكلات سياسية أكبر على المستوى العالمي. هذه المشكلات كانت تلوح في الأفق سنوات، والشيء الوحيد الذي يمكن أن نتوقعه هو تصاعدها في المستقبل الذي يمكن التنبؤ به، وربما خروجها عن السيطرة أيضًا. إن الخروج بسلامة من التوترات المتراكمة سيتطلب اتخاذ إجراءات منسقة على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف. لكن القادة السياسيين لم يبدر منهم ما يشير إلى أنهم قادرون على إنجاز هذه المهمة بعد، كما تبدو الكثير من الأوساط الفكرية والأكاديمية عاجزة عن فهم عواقب هذه المشكلات فهمًا كاملًا. فهذه الأوساط تفضل مناقشة القضايا العامة بوجه عام، وليست مستعدة بجدية لتناول المشكلات الواقعية العملية. ومن السهل أن ندرك هذا — والإدراك ليس بنفس سهولة التغاضي — إذا اتخذنا بولندا مثلًا، فهنا في

بولندا أيضًا تُدفع للمزارعين مبالغ مالية مباشرة تأتي من دافعي الضرائب من كل دول الاتحاد الأوروبي، ومن الضروري أن ينتهي هذا الأمر في أسرع وقت ممكن. لأنه يجعل منتجين من أجزاء أخرى من الاقتصاد العالمي أقل قدرة على المنافسة. ولا شيء أفضل من هذا يمكن أن يكشف النفاق المتمثل في ادعاء القلق بشأن الفقراء في الجانب الآخر خلف السياج العالمي. فالحقيقة هي أننا نهتم أكثر بالتحسن الملموس الذي يطرأ على نصيب القليلين من الطبقة الوسطى هنا، ولا نهتم بإحداث تحسن ولو طفيف في حياة كثير من الفقراء هناك.

وهكذا فإننا ندرك أن السمات الأساسية للعولمة هي التحرير، والتكامل، والترابط بين الدول.

التحرير — الذي يقصد به توسيع وتعميق نطاق الحرية لمختلف الكيانات الاقتصادية كي تدخل في علاقات متبادلة على المستويات التكنولوجية والتنظيمية والإنتاجية والتجارية والمالية والاستثمارية — هو شرط مبدئي وضروري لتطوير روابط اقتصادية أعمق في المستقبل. ونظرًا لأن التحرير يرتبط مباشرة بالحرية والتحرر، ويعتمد عليهما أحيانًا، فلا بد من النظر إليه من خلال منظورات متعددة. أهم ما في التحرير أنه يتعلق بالحرية في مجال تحديد الأسعار — وهذا يشمل المستوى الدولي عبر البلدان أيضًا — الذي لا يمكن الاستغناء فيه عن آلية السوق الحرة. لكنه يتعلق أيضًا بحرية الدخول في علاقات متبادلة مع الشركاء، لا سيما من خلال اتفاقات بيع كل أنواع البضائع وشرائها، وهذا يشمل السلع والخدمات على حد سواء.[5] ولا بد من النظر إلى هذه الاتفاقات من أوسع منظور ممكن، لأن أهدافها في الوقت الحالي قد لا تكون رءوس الأموال الخاصة بالبنية التحتية فحسب، بل رأس المال النقدي على تنوع أشكاله أيضًا. وأخيرًا، التحرير يعني ممارسة النشاط الاقتصادي ممارسة حرة لا تخضع للقيود، بعبارة أخرى، حرية الدخول في المعاملات التجارية والخروج منها (وهذا لا يعني أن يجري النشاط بطريقة غير منظمة)، بما في ذلك الحالات التي يتعذر فيها مواصلة النشاط التجاري (الإجراءات المنظمة للإفلاس).

التكامل هو عملية دمج الأسواق المجزأة في شكل سلع ورءوس أموال وعمالة — على نطاق أصغر — في سوق واحدة كبيرة. وهو يتعدى مسألة تجميع الأسواق المحلية والقومية والإقليمية وانفتاحها المتبادل فيما بينها بالمعنى الضيق للكلمة. بل يشمل

التكامل أيضًا دعم هذه العملية بوضع قوانين سوق تناسب اللعبة الاقتصادية. وهذا يمكن الوصول إليه من خلال إنشاء كيانات تشجع عمليتي التحرير والتكامل، مثل منظمة التجارة العالمية أو منظمة العمل الدولية، إلى جانب بذل الجهود لتنسيق السياسات، على مستوى إن لم يكن عالميًّا؛ فدوليّ على الأقل.

سوق كهذه تكون مفتوحة للاختراق من قبل تياري العرض والطلب المتدفقين من قطاع عريض من أقسامها المجزأة. والسوق العالمية الكاملة والمثلى هي المكان الذي يتقاطع فيه المنحنى الذي يبين الطلب الكلي على كل منتج مع المنحنى الذي يبين العرض الكلي. وفي هذه السوق الموحدة بحق، سيحقق كلا هذين التيارين التوازن عند نقطة التعادل التي يشير إليها تقاطع هذين المنحنيين. وستحدد هذه النقطة سعرًا واحدًا من شأنه أن يفرغ السوق تمامًا، بحيث يباع كل ما كان معروضًا للبيع، ويورد كل ما كانت هناك حاجة إلى توريده. ولن تكون هناك أي مخزونات زائدة من فائض القدرة الإنتاجية؛ ولا عجز عن تلبية الطلب على البضائع، أو نوايا إنفاق لم يتسنى تحقيقها. إلا أن الأمور ليست كذلك في الواقع، ولن تكون كذلك أبدًا، فهذا محض خيال.

من الممكن أن تعمل أسواق المزارعين المحليين بهذه الطريقة، وكذلك المزادات المتنوعة التي تقدمها شركة إي-باي عبر الإنترنت، وهذا أثر من آثار العولمة، وهو أقرب شكل وصلنا إليه حتى الآن للسوق العالمية الواحدة والمتكاملة، التي تعمل على نحو مثالي، وتخلو من عدم التناسق أو تزييف الحقائق. فهي تشبه بالضبط شكل السوق الكلاسيكية السائد في كتب الاقتصاد الأكاديمية. ومع ذلك فهذه ليست الطريقة التي تعمل بها الأسواق العالمية في الواقع على صعيد الأغلبية الساحقة من المنتجات. لأن أسعارها تتحدد تحت تأثير الأوضاع المحلية للعرض وللطلب.

وإذا حدث واختل توازن أي جزء من أجزاء السوق العالمية نتيجة لزيادة حجم الطلب على حجم العرض (مع تجاهل الضغط المباشر لارتفاع السعر نتيجة للتضخم)، فستتدفق حينئذ السلع بسرعة من أجزاء أخرى من السوق الكبير نفسه. وهذا بالطبع يعتمد على افتراض وجود وفرة من السلع، أو طاقة إنتاجية لم تستغل على الوجه الأكمل في مكان ما، ويمكن حشدها على الفور بحيث يتوافر مزيد من السلع لسد حاجة السوق. فمثلًا، إذا هطلت الأمطار في شمال جزيرة نيوزيلندا، وصارت الأراضي موحلة للغاية، يمكن حينئذ لمصنع أحذية المطر المطاطية الموجود في أرميا في بولندا أن يزيد إنتاجه ليلبي الطلب على الأحذية، بأن يضيف وردية عمل

ثانية، أو حتى ثالثة لو كان الأمر مجديًا. في هذه الحالة، يكون الطلب على البضاعة هناك في نيوزيلندا، ويكون العرض هنا في بولندا، إلا أن «هناك» و«هنا» أصبحا تقريبًا نفس المكان. وإذا كان هذا الطلب الكبير نسبيًّا أساسيًّا ودائمًا، ويميل إلى تجاوز ما توفره الطاقة الإنتاجية المحلية، فلن تتدفق السلع فحسب، بل سيشمل التدفق رأس المال والتكنولوجيا، وإذا دعت الحاجة، فستتدفق العمالة المؤهلة أيضًا، وستصنع المنتجات التي يتزايد عليها الطلب هناك، في مكان الطلب نفسه. وفي المثال الذي ذكرناه — إذا تبين أنه مربح بعد أخذ كلفة النقل في الحسبان — يمكن بناء مصنع أحذية المطر البولندي في أستراليا. وإذا لم يفعل البولنديون ذلك، فسيفعله آخرون، لأن أحذية المطر لا بد أن تتوافر هناك، نظرًا لوجود من يرغب في شرائها.

ولهذا بنت فولكس فاجن مصنعًا لتجميع سياراتها في البرازيل بدلًا من شحنها إلى هناك من ألمانيا، وأقيم مصنع للأثاث السويدي في إيطاليا بدلًا من شحن الأثاث إليها، وبدلًا من نقل زجاجات الجعة المكسيكية إلى الولايات المتحدة برًّا، وُضع حجر الأساس لإنشاء مصنع لتعبئة زجاجات الجعة هناك. وبطبيعة الحال، لم يغر هذا الاتجاه شركة بوينج الأمريكية ببدء إنتاج طائراتها في أوروبا، لكن هذا ليس راجعًا إلى عدم الرغبة في زيادة مرحلة إضافية لعملية الإنتاج، بل إنه يعكس الحرص على المصالح الخاصة، المحلية والقومية، بالإضافة إلى أنه يعزى إلى المنافسة الحامية وإلى القيود التي لا تزال سارية. إن العولمة لا تلغي المنافسة، لكنها بدلًا من ذلك تغير شكلها وتزيد من حدتها. هناك مزيد من اللاعبين في ملعب أكبر بكثير، والكل يلعب لتحقيق جوائز أكبر. وهكذا سيقل ارتباط هذه المنافسة بالمستوى «الدولي» شيئًا فشيئًا، ويزداد ارتباطها بالمستوى «العالمي» أكثر فأكثر، لأن رأس المال أيضًا صار يتخطى الحدود الوطنية على نحو متزايد، ولا يلقي بالًا لما يطلق عليها المصالح القومية، ولا حتى مصالح أكثر الأمم قوة. ومن آن لآخر سيتحدث حزب وطني أو رجل سياسة عن «المصالح القومية»، لكن هذا لن يكون في أغلب الأحيان نابعًا من حرص حقيقي على المصالح الوطنية، بقدر ما سيكون مرتبطًا بالفساد وحماية المصالح الخاصة.

وعلى نطاق أوسع، يرتبط اتخاذ القرارات التي تتعلق بجدوى إنشاء مرافق للتصنيع بالخارج بحساب الكلفة الإجمالية، التي تأخذ في الاعتبار تكاليف الأيدي العاملة المحلية وتكاليف النقل. ويكون انتقال رأس المال — لا سيما من خلال الاستثمار المباشر — مصحوبًا بانتقال الوسائل التكنولوجية، والظروف المحلية

السياسية والمؤسسية وظروف البنية التحتية التي تتيح إنشاء خط إنتاج، وهي نفس العوامل التي دفعت الشركات اليابانية والأمريكية والأوروبية الغربية إلى افتتاح فروع لها في جنوب شرق آسيا والصين. ومن قبيل المفاجأة السارة التي لم تتوقعها هذه الشركات، أن هذه المناطق تبين فيما بعد أنها أيضًا أسرع أسواق السلع الاستهلاكية نموًّا، نتيجة لحدوث ازدهار اقتصادي غير مسبوق، واستمرار ازدياد السكان في ذلك الجزء من العالم.

وهكذا يتبين أن هناك موجتين متقاطعتين تجتاحان السوق العالمية التي يزداد تكاملها أكثر فأكثر؛ هما موجتا العرض والطلب، اللتان تأتيان من مختلف الاتجاهات وتتحدان لتشكلا مستوى ارتفاع المحيط وزيادته. إن إنتاج العالم ينمو بسرعة معقولة، وهذا النمو ناجم بدرجة كبيرة عن «التصدير». إنني أضع هذه الكلمة بين علامتي التنصيص لأن عملية تصدير إنتاج بلد ما، تعني «استيراد» بلد آخر لهذا الإنتاج، لذا سيكون من الدقة أن نسميه «التبادل التجاري»، لا سيما عندما يكون موضوع التحليل هو العالم بأسره، الذي يمكن وصفه بأنه المنطقة الاقتصادية الوحيدة المغلقة بحق. وكل ما عداه من مناطق — مثل الأقاليم والدول — مفتوحة إلى حد ما.

إن محيط السوق ليس هادئًا على الإطلاق؛ كما لم يكن المحيط الهادئ هادئًا عندما وصفه المستكشف الإسباني فاسكو نونيز دي بالبوا حين رآه لأول مرة من الشاطئ الغربي لبنما في عام ١٥١٣ وصاح في دهشة لرؤية هدوء صفحة مياه المحيط: «يا لهدوء المحيط!» إن تسمية المحيط الهادئ بهذا الاسم على مدى السنوات التالية قاد الناس إلى الخطأ، لأن الجزء الوحيد الهادئ من مياه هذا المحيط؛ كان فقط ذلك الجزء الذي رآه بالبوا من الشاطئ عبر الأفق. دائمًا تكون هناك احتكاكات وتحركات تعويضية، أو حتى عواصف هوجاء في بعض الأحيان، مع أن الأمواج المعتدلة الممتدة التي تبقي السوق المتكاملة في حالة توازن نسبي تكون هي المهيمنة. وهذه الأمواج كأمواج المحيط الهادئ لا تتجاوز حدودها. لكن هذا يحدث عندما يتبين أن الآليات التي تعمل على حفظ التوازن بين تيارات التغير في السوق غير كافية. وخلال المرحلة الحالية للعولمة، تعمل هذه الآليات بمستوى جيد نسبيًّا فيما يتعلق بالتداول العالمي للبضائع، الذي يشتمل على ما يطلق عليهما في علم الاقتصاد التقليدي: «التجارة الداخلية» و«التجارة الخارجية».

ومثلما يتعين علينا أن نتجنب الخلط بين التكامل والعولمة، يتعين علينا أيضًا أن نتذكر أن تقدم التكامل الاقتصادي بوصفه جزءًا أصيلًا من العولمة، ليس أكثر من

تكاتف جماعي للأسواق نتيجة لانفتاح بعضها على بعض، ولإزالة الحواجز السياسية والاقتصادية (لا سيما الرسوم الجمركية)، واستحداث عملات قابلة للاستبدال، وخفض تكاليف الانتقالات والاتصالات. ويرتبط هذا أيضا بإنشاء مؤسسات دولية متكاملة. ولعل أفضل الأمثلة على هذا الأمر وأكثرها تطورًا في عالمنا المعاصر هو الاتحاد الأوروبي. لكنه في أفضل الأحوال يمثل ما يمكن أن نطلق عليه اسم «الأوربة» لا العولمة. علاوة على أنه لا يزال بعيدًا عن الاكتمال؛ إذ لا تزال اثنتا عشرة دولة أو أكثر من داخل أوروبا وعلى حدودها خارج الاتحاد الأوروبي، ولا تزال أمام الاتحاد الأوروبي مهام ينبغي القيام بها داخل الدول الأعضاء البالغ عددها ٢٧ دولة.

إن التكامل الأوروبي المعاصر لا يزال في منتصف الطريق الذي اتبع في أمريكا الشمالية، وهو نفس الطريق الذي لم يصل إلى غايته بعد في أمريكا الجنوبية (مع أن هذا قد يحدث يومًا ما). ففي حالة أمريكا الشمالية، تجمعت الولايات الثلاث عشرة الأساسية التي تتمتع بخصائص متنوعة إلى حد كبير، ثم زاد عددها فيما بعد إلى ٥٠ ولاية (بعضها كانت مستعمرات إنجليزية وفرنسية في السابق، والبعض الآخر تم الاستيلاء عليه بقوة السلاح وصودر من نسل الغزاة الإسبان، والبعض منها لا يزال وضعه غريبًا؛ مثل ألاسكا، التي كانت في السابق ملكًا لروسيا، أو جزيرة هاواي البولينيزية التي استعمرها الأمريكيون أنفسهم) وصارت الولايات المتحدة الأمريكية. وفي أقصى الشمال، ظهرت دولة كندا عندما شكلت تسع مقاطعات وثلاث ولايات وحدة متكاملة.

في حالة أمريكا الجنوبية، أدى تحرر المستعمرات التي كانت مملوكة لإسبانيا والبرتغال، إضافة إلى غويانا التي كانت مقسمة بين البريطانيين والفرنسيين والألمان، إلى ظهور اثنتي عشرة دولة مستقلة (لا تزال غويانا الفرنسية واحدة من أقاليم ما وراء البحار الفرنسية، أي مستعمرة)، لكن هذه الدول لم تندمج لتشكل كيانًا اقتصاديًّا قاريًّا واحدًا. صحيح أن هناك كيانات إقليمية ظهرت؛ أكبرها الميركوسور (التكتل الاقتصادي لدول أمريكا اللاتينية)؛ لكن هذه «السوق الجنوبية المشتركة» — بروابطها الواهية ومؤسساتها الضعيفة نسبيًّا — تضم الأرجنتين والبرازيل وباراجواي وأورجواي وفنزويلا، بينما لا تزال كل من الدول اللاتينية الباقية مثل بوليفيا وتشيلي والإكوادور وكولومبيا وبيرو أعضاء منتسبين. ومع ذلك لا يزال جزء لا يستهان به من أمريكا الوسطى عدد سكانه ١٣٥ مليون نسمة خارج نطاق الميركوسور؛ وهذا راجع إلى مجموعة من الظروف، السياسية والثقافية بالأساس، لكنها صارت ظروفًا اقتصادية أيضًا فيما بعد.

وليس من الصعب أن نتخيل ترتيبًا مختلفًا للظروف التي كان من الممكن أن تؤدي إلى ظهور سوق أمريكية جنوبية موحدة مثلًا، وبقاء أمريكا الشمالية مجزأة لدويلات صغيرة. إذ كان من الممكن أن تقوم هذه السوق الموحدة في أمريكا الجنوبية اعتمادًا على عمق العلاقات الثقافية، وعلى عملة موحدة يمكننا أن نسميها «البوليفار» مثلًا، وعلى هيكل متين قائم على اقتصاد محلي لدولة واحدة، هي الولايات المتحدة لأمريكا الجنوبية والوسطى، وتمتد من تيرا ديل فيجو إلى ريو غراندي. وعلى الضفة البعيدة (أو ربما على الجانب الآخر من الجدار العازل) ستقبع ولايات تتحدث الإسبانية مثل تكساس وأريزونا وكاليفورنيا، وفلوريدا التي لا تبعد كثيرًا عن هذه الولايات، إلى جانب ولايات أخرى تتحدث الفرنسية مثل: لويزيانا وميسوري، وولايات تتحدث الإنجليزية في المنطقتين الشمالية والشرقية، وألاسكا التي تتحدث الروسية، وهاواي التي تتحدث البولينيزية. وربما يتبين أنه كان من الممكن حماية القبائل الأصلية من الانقراض، بحيث كنا سنجد ولاية ساوث داكوتا مستقلة، لا يزال يسكنها أبناء قبيلة السو ويتحدثون لغتهم الأم، أو ربما كنا سنرى الأوماها لا يزالون باقين في موطنهم بنبراسكا، التي لم تكن ستتحول إلى الولاية الأمريكية السابعة والثلاثين منذ ١٤٠ عامًا. وستكون لكل من هذه الولايات عملة ومؤسسات ومصالح خاصة بها. وستكون الاختلافات الثقافية فيما بينها أعمق بكثير من تلك الاختلافات الموجودة اليوم بين دول أمريكا اللاتينية، لأن «البوتقة» الأمريكية الشهيرة لصهر ودمج الأعراق والثقافات ما كانت لتوجد من الأصل. ونتيجة لهذا، ستكون هناك اختلافات إلى حد ما على صعيد السياسة الاقتصادية. ومما لا شك فيه أن تجمعات الأسهم والدخول والثروة القومية لهذه الولايات وتدفقاتها كانت ستقل عما هي عليه اليوم، نظرًا لأن الاقتصاد الأمريكي الموجود حاليًّا ناشئ عن اندماج كامل لأمريكا الشمالية، ويمكننا في هذه الحالة أن نطلق عليه اسم: «أمركة».

لم يحدث أبدًا أن توحدت أمريكا الجنوبية بالكامل، على الرغم من أن البعض حلموا بهذا الأمر. ولا يزال هؤلاء يحلمون بذلك، لكن إذا أدت هذه الأحلام في أي وقت إلى أفعال، فربما يسفر ذلك عن أمر هام. منذ نحو قرنين، أراد بطل أمريكا الجنوبية العظيم سيمون بوليفار أن يؤسس دولة شاسعة، هي «كولومبيا العظمى»، تضم الأراضي التي تحررت من نير الاستعمار. لكن أساساتها انهارت كبيت مبني من أوراق اللعب، نتيجة للنزاعات والمؤامرات الداخلية. وبينما كان بوليفار يحتضر في عمر ٤٧ عامًا في عام ١٨٣٠، قال إن تأسيس كولومبيا العظمى، التي تتألف من

المنطقة التي تشمل حاليًّا كلًّا من بنما وكولومبيا وفنزويلا والإكوادور وأجزاء من بيرو وبوليفيا كان أمرًا سهلًا، لكن الحفاظ على الوحدة كان أمرًا أصعب مما يمكن تصوره. ثم أضاف ساخرًا: «على مر التاريخ، كان هناك ثلاثة حمقى، عيسى المسيح، ودون كيشوت، وأنا.»

وهكذا، لم تجد الآثار الإيجابية للسوق الموحدة — وهياكلها ومؤسساتها وقوانينها ومقاصدها — فرصة للظهور. وإذا أخذنا في الاعتبار الظروف الثقافية وتفاوت مستوى الموارد الطبيعية، فسيفسر هذا السبب وراء الاختلافات الجوهرية في مستويات التنمية بين هذه المناطق من العالم؛ فأينما يوجد مزيد من التكامل، يتحقق مزيد من الرخاء. والاندماج الكامل يعني أكثر من مجرد سوق أكبر وما ينجم عنها من منافع تتمثل في حجم التصنيع الكبير، أو ما يطلق عليه وفورات الإنتاج الكبيرة؛ بل يعني أيضًا انخفاض تكاليف الصفقات التجارية، وزيادة القدرة على التنبؤ في مجالي الإنتاج والعلاقات التجارية. فالشركات في كاليفورنيا ليست مضطرة لأن تقلق بشأن التغيرات غير المواتية في سعر صرف العملة في نيويورك، نظرًا لأنهما يتداولان الدولار الأمريكي نفسه. لكن المصنعون في بتاجونيا يواجهون مشكلات تتعلق بالقدرة التنافسية لصادراتهم في حال انخفاض البيزو الأرجنتيني أمام الريال البرازيلي في ساو باولو، أو قد يحدث العكس، نظرًا لأن أسعار الصرف تتحرك صعودًا مثلما تتحرك هبوطًا أيضًا. وتعني السوق الموحدة أيضًا قلة المخاطر الناجمة عن النزاع حول قضايا اقتصادية. لكن إذا دعت الحاجة، يمكن لأي وسيط، ممثل في شكل حكومة اتحادية، أن يسوي النزاعات تسوية نزيهة وداعمة للنمو أيضًا، بشرط تلافي مخاطر الروتين والفساد وإيثار المصالح الشخصية على المصلحة العامة.

لقد كانت «أمركة» أمريكا الشمالية ناجحة تمامًا ضمن الأبعاد الثقافية والاجتماعية، والسياسية أيضًا. لكن عدد المشاكل الناجمة عن ذلك ليس بالقليل. ولا يمكننا أن ننسى أن هذا النجاح — من المنظور التاريخي — قام على حساب إقصاء سكان آخرين، إلى حد وصل إلى الإبادة الجماعية لأكثر من عشرة ملايين — وفقًا لبعض التقديرات — من سكان أمريكا الأصليين. لكن لو كان العالم اليوم لا يضم إلا أمريكا الشمالية وحدها، لقلنا إن العولمة قد اكتملت. والمثال الأمريكي هو أفضل السبل وأكثرها إيجازًا لتفسير معنى العملية؛ كما أنه أساس يوضح إلى أين يمكن أن تقودنا عملية عولمة افتراضية تاريخية تمتد قرونًا. لكن المثال الأمريكي لن يقودنا إلى الهدف المنشود؛ فقد فات أوان ذلك، لأنه لا يزال هناك الكثير من الاختلافات

العدائية وغير القابلة للحل في ظل النظام الأمريكي الحالي، ولا يمكن حلها بالأسلوب الأمريكي. أو يمكننا أن نقول — من منظور مختلف — إن الوقت لا يزال مبكرًا بقرون كاملة حتى يتحقق هذا، لأن هذه الاختلافات لا تزال هائلة جدًّا.

لكن الزمن يمضي، وبسرعة. فمنذ مئة وستين سنة، أصدر ماركس وإنجلز «البيان الشيوعي».[6] يبدأ البيان بكلمات أثارت في ذلك الوقت ذعر اليمين واليسار على حد سواء، لكنها أثارت ذعر اليمين على وجه التحديد: «هناك شبح يخيم على أوروبا، هو شبح الشيوعية.» لكن ماركس وإنجلز لم ينتابهما الذعر على الإطلاق، واختتما بيانهما بدعوة نصها: «يا عمال العالم، اتحدوا!» وعلى مدى عقود، تصدر هذا الشعار صفحات الصحافة اليسارية، لا سيما الصحافة الشيوعية والاشتراكية. وبينما لم تتمكن البروليتاريا العالمية أبدًا من التوحد بفعالية في مواجهة استغلال رأس المال الخاص، فإنها توحدت في السوق العالمية — على نحو تناقضي غريب — من خلال رأس المال الخاص هذا نفسه. صحيح أن البروليتاريا أُخضعت لخدمة مصالح أولئك الذين كان من المفترض أن تتوحد ضدهم، لكن هذه ليست المرة الأولى ولا الأخيرة على مر التاريخ التي تجري فيها الأمور على عكس المنشود. إن التقدم الحادث على صعيد تكامل اقتصاد العالم الآن أكبر من أي وقت مضى، وهذا ينطبق على سوق العمالة أيضًا. وبعد أن تبين أن العمال غير قادرين على أن يجتمعوا على النموذج الشيوعي، اجتمعوا في كل الدول (تقريبًا) من خلال اتحادات أخرى عديدة مترابطة. فالمعروض من العمالة، أو بعبارة أخرى، سعر العمالة (الأجور) — ومن ثم فرص العمل — يعتمد بدرجة متزايدة في أي جزء من العالم على ما يجري في الأجزاء الأخرى.

منذ زمن ماركس وإنجلز، تغيرت آليات الإنتاج وتكنولوجياته على نحو جذري في غضون ستة أجيال فقط، وتغيرت معها العلاقات الاجتماعية. تقول كلاسيكيات الماركسية إن القاعدة (القدرة الإنتاجية وما يترتب عليها من علاقات إنتاج) والبنية الفوقية (القيم السياسية، والمؤسسات، والعلاقات) مرت بتحول شامل. هذا التحول حدث على مدى أجيال، وأحدث في أعقابه تجديدًا شاملًا للبنية الاجتماعية لفئات الشعب العاملة وغير العاملة في المدن والريف. فقد حدث انخفاض ملحوظ في عدد العمال أو — بعبارة أعم — في عدد من يتقاضون الأجور، أو القوى العاملة المستخدمة، أو من يطلق عليهم الأُجَراء. واتسعت الطبقة المتوسطة من الناحيتين النسبية والمطلقة، وبات المنتمون إليها حاليًّا أكثر عددًا من كل البشرية التي كانت

على قيد الحياة عندما قدم ماركس وإنجلز رؤيتهما بعيدة المدى لأوج «ربيع الأمم»، إذ كان تعداد سكان العالم وقتئذ مليارًا وربع المليار نسمة. أما الآن، فقد وصل عددنا إلى ستة مليارات ونصف المليار نسمة؛ أي أكثر من خمسة أضعاف عدد سكان العالم وقتئذ. وهكذا، على المستوى الجدلي، الذي لا يزال متصلًا بالموضوع، كان هناك تغير جذري في الكم والنوع على حد سواء. لكن أكثر الأمور إثارة للاهتمام في كل هذا هو أن احتمالية اندلاع ثورة ستزداد ثانية، وهي تزداد بالفعل؛ لأن الاتحاد الشيوعي الأصلي للعمال كان فاشلًا بوضوح، بينما الاتحاد الذي صُمم ليلائم نتائج العولمة يعاني خللًا واضحًا من الناحية الاجتماعية.

أخيرًا، السمة الثالثة للعولمة وهي الترابط أو الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وهو عبارة عن مزيج من علاقات الأسباب بالمسببات وآليات التغذية الرجعية بين الظواهر والعمليات التي تحدث في مختلف الأماكن في العالم. الأمر الرائع هو أن الملاحظات حول هذه الأنواع من العلاقات تشكلت بالفعل على مدى الألفي سنة الماضية. فقد أكد المؤرخ اليوناني بوليبيوس من مدينة ميجالوبوليس بجنوب اليونان، الذي كتب عن تاريخ روما في الفترة من ٢٠٠ إلى ١١٨ قبل الميلاد، أن «الأحداث السابقة التي حدثت في العالم، لم تكن قط مترابطة فيما بينها، لكن كل الأحداث الآن جزء من الكل.»[7] لقد ولدت حشود من البشر منذ الزمن الذي عاش فيه بوليبيوس وكان بالنسبة له: «الآن»، واتسع عالمنا من البحر الأبيض المتوسط إلى أقصى أنحاء الكوكب بأسره، على الرغم من أن البعض يرون أن الأرض لم تعد كروية. والبعض، كشعب الأنواك في غرب إثيوبيا، يعتقدون بشدة أن المرء إذا ارتحل بعيدًا بما فيه الكفاية، فسوف يصل إلى حافة العالم ومن الممكن أن يسقط في الهاوية؛ وآخرون، مثل الصحفي الأمريكي توماس إل فريدمان، يقولون في سخرية إن العالم آخذ في التسطح مرة أخرى.[8] وبكل صراحة، يبدو العالم الآن مكتملًا، على الأقل حتى يأتي اليوم الذي نقيم فيه علاقات خارج نطاق كوكب الأرض، وهو أمر لن نتطرق إليه حاليًّا؛ فهذا هو العالم الوحيد المتاح لنا الآن.

في الوقت الحالي، الاعتماد المتبادل ليس سمة الأحداث الاقتصادية فحسب، بل سمة الأحداث الثقافية والسياسية أيضًا. فمثلًا، يمكن لكل البشرية تقريبًا أن تتابع مراسم افتتاح أولمبياد بكين، أو تشاهد البث الحي للهجمات الإرهابية على مركز التجارة العالمي. ويمكننا أن نتكهن من سيفوز بالأوسكار، أو نتقابل للدردشة عبر الفضاء الافتراضي من خلال شبكة الإنترنت. ويمكن أن نؤثر على الانتخابات في

أوكرانيا (إذا سُئلت، فأنا أختار الديمقراطيين)، أو أن نمارس الضغط لإسقاط نظام موجابي في زيمبابوي. وفي الاقتصاد، تظهر سلسلة معقدة من العلاقات بين العرض والطلب وأسعار السلع والخدمات في الأجزاء المختلفة من السوق العالمية. وكل من هذه الفئات الأساسية — العرض والطلب والسعر — مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بحيث يمكن أن تعتمد جزئيًّا على الأحداث التي يبدو أنها تجري في أماكن أخرى. أقول: «يبدو»؛ لأن «أماكن أخرى» صارت اليوم في كثير من الأحيان تعني «هنا»، وليس بعيدًا عنا جدًّا على الإطلاق. وعلى المدى الطويل، يُحدث التفاعل بين العرض والطلب والسعر تأثيرًا غير مباشر على التكنولوجيا والإنتاج واتجاهات البحث والتعليم ونماذج الاستهلاك والسلوك.

وأحيانًا يسلك الاعتماد المتبادل بين الدول مسارًا ملتفًّا للغاية. وفي عدة مناسبات، يجري تجاهل مسار الأحداث عند إجراء التحليلات، مما يجعله غير معروف إلى حد بعيد. فمثلًا، منذ قرنين أدت المناوشات الإمبريالية والحروب بين إنجلترا وفرنسا إلى ارتفاع سعر سكر القصب الذي كان يقطعه العبيد من مزارع منطقة الكاريبي، وهذا بدوره أدى إلى إلغاء العبودية. ففي مطلع القرن التاسع عشر، صار استخلاص السكر من البنجر الذي يزرع في أوروبا الشرقية أكثر ربحًا. وأدى انخفاض الطلب على قصب السكر إلى إضعاف نفوذ وسلطة ملاك مزارع القصب في منطقة الكاريبي. وفي الوقت نفسه، كانت حركة إلغاء العبودية تتنامى في منطقتي البحر الكاريبي والجزر البريطانية. وكما نعلم، أُلغيت العبودية في إنجلترا في عام ١٨٠٧. وخلال تلك المرحلة من العولمة، ساهمت أوروبا الشرقية من دون قصد في وضع نهاية لهذا النظام المخزي في جزر الهند الغربية. وفي التحليل النهائي للأمور، لم يكن لهذا علاقة بحقيقة أن الجنود البولنديين — الذين أرسلهم نابليون (١٧٦٩–١٨٢١) بالآلاف إلى هاييتي عام ١٨٠٣ — أدركوا أنهم لا يحاربون ولا يُقتلون هناك في سبيل الأفكار السامية للثورة الفرنسية، بل دفاعًا عن مصالح تجار بوردو. انضم البولنديون إلى صف الجنرال المتمرد توسان لوفرتور — الذي ولد عبدًا هو نفسه — لقتال المستعمرين. صحيح أن توسان كان ابنًا لرجل اختطف من السنغال واستعبد، وكان مجاهدًا عظيمًا ضد العبودية، لكن ما ساهم بنصيب أكبر في نهاية ذلك النظام كان ناجمًا عن علاقة العرض والطلب والربحية النسبية لكل من سكر القصب وسكر البنجر. لقد ازدهرت العبودية إثر التوسع عبر المحيط الأطلسي وازدياد التجارة العالمية، ثم

بدأت تذوي نتيجة لمجموعة من الظروف، عندما حدثت أحداث معينة في وقت واحد. لقد أدى بنجر السكر البولندي دوره.

وبالعودة إلى الحاضر، سنجد أن سعر الوقود في محطة بنزين في فيينا يعتمد على ما هو أكثر من مجرد حجم المعروض من خام النفط في السوق في روتردام، وبالمثل، يعتمد سعر القهوة في أقرب متجر على ما هو أكثر من حجم المحصول في البرازيل. واليوم، تُحدد كمية الملابس الواردة من الصين حجم العمالة في مصانع النسيج بالمكسيك، وتحدد أعداد السيارات المنتجة من خطوط التجميع في اليابان أجور العاملين في صناعة السيارات بأمريكا، وتحدد خصخصة المناجم في ياقوتيا سعر الماس في متاجر المجوهرات في الجادة الخامسة بنيويورك. ونمو صناعات بأكملها في أي بلد مرهون بمستوى الطلب على منتجات هذا البلد في دول أخرى. وحجم البطالة في أوروبا يعتمد على حجم القوى العاملة في آسيا. وبحث سكان دبلن عن مكان ليستثمروا فيه أموالهم يشكل وقودًا يذكي ارتفاع أسعار الشقق في بولندا، وتدفق السكان من وارسو يرفع أسعار المساكن في لفيف بأوكرانيا. ومن ثم، يجتمع هذان السببان فيشكلان ضغطًا على الأسعار في سيبيريا الغربية. وقرارات الحكومة في بلد ما تؤثر على اقتصادات دول أخرى. والبنوك المركزية تؤثر في قيمة النقد من خلال المضاربة في أسعار الفائدة واحتياطياتها من سعر النقود، أي أسعار الصرف، في دول أخرى. وعلى الرغم من أن الاتحادات التجارية لعبت دورًا لا يستهان به في حدوث التحول وظهور اقتصادات السوق الرأسمالية في الجزء الخاص بنا من العالم، فإنه ما من شيء يمكن أن ينقذها من التهميش الناجم عن الضغوط التنافسية للأسواق الناشئة الأخرى، التي يمكن أن نلاحظها الآن أكثر من أي وقت مضى. وهناك أيضًا العمالة رخيصة الثمن — والتي تكون أرخص بكثير في بعض الأحيان — في تلك الأسواق، مما يجعل أسواق العمل هنا وهناك مترابطة ويعتمد بعضها على بعض. إننا جميعًا على متن القارب العالمي نفسه.

يظهر الترابط بين الأسواق العالمية تحديدًا في حالة الأسواق المالية المتقاربة.[9] فتحرير هذه الأسواق وإلغاء القيود المفروضة عليها، وما أعقب ذلك من تكامل ناجم عن قابلية تحويل العملات الوطنية وعن الثورة المعلوماتية، أدى إلى سلسلة من ردود الأفعال. وباتت عمليات الادخار والاقتراض والاستثمار ضمن منظومة الترابط العالمي تجري بصفة متزايدة. هذه العمليات لا تجري الآن على مستوى الاقتصادات الوطنية فحسب، بل على مستوى اقتصاد العالم بأسره، الذي دائمًا يحظى في ظله أي ترابط

اقتصادي باستثمارات لاحقة تساوي حجم الادخار؛ بمعنى أن كل ما ادخر في بلد ما، سيستثمر في بلد آخر. لكن عملية تحويل المدخرات إلى استثمارات أصبحت عالمية هي الأخرى. وهذا يعني عولمة الوكالات المالية الوسيطة المتمثلة في قطاعات مختلفة من سوق رأس المال المترابطة، كالمصارف والأسواق والصناديق الاستثمارية، ومجموعة متنوعة من المضاربين والمستثمرين.

إن الأزمة المالية التي حدثت في التسعينيات — وما نجم عنها من تأثيرات ضارة على العالم من حيث مستويات العمالة والإنتاج والاستهلاك في دول جنوب شرق آسيا أولًا، وفي مناطق أخرى أيضًا من العالم في وقت لاحق، نتيجة لاجتياح موجة تداعياتها — كانت إلى حد بعيد عرضًا واضحًا لعمل آلية تحدد مستوى الاستثمار اللاحق وفقًا لحجم المدخرات. وإذا نظرنا إلى الاختلال الذي تجسد تحديدًا في عجز الميزانية والعجز التجاري في الولايات المتحدة، فسيتبين أننا نواجه أزمة أكبر. ولم يعد هناك مجال لتلافي العواقب، ويكمن السبب تحديدًا في الصراع العدائي للمصالح المتضاربة، والارتباط المتبادل بين الظواهر والعمليات. وبما أننا نبحر جميعًا في المحيط نفسه، فالاتجاه الذي تأتي منه الأمواج لا يحدث فارقًا، وسواء أكانت موجة عاتية بفعل الريح أم تسونامي ناجم عن زلزال؛ فبطريقة ما أو بأخرى، الأمواج تتكسر وتتحطم وتصيب جميع أنحاء السوق المترابطة، وتجر في أعقابها كل العواقب الممكنة.

هذا لا يعني على الإطلاق أن كل الأشياء تعتمد على كل الأشياء الأخرى. فالأمر ليس كذلك. ولا يعفي أيضًا حكومات الدول وبنوكها المركزية من مسئوليتها الواضحة عن أخطائها، تمامًا مثلما لا يمكن لمجالس إدارات المؤسسات والشركات أن تستغل العولمة لتغطي عدم كفاءتها الإدارية، لا سيما فيما يتعلق بالفشل في التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة. فالإدارة في ظل ظروف يغلب عليها عدم اليقين تتطلب مهارة، وظاهرة الاعتماد المتبادل ترفع سقف الكفاءة على نحو مدهش. وإذا ساد الاعتقاد أن كل الأشياء تعتمد على كل الأشياء الأخرى، فسيكون من الممكن الادعاء بأن لا شيء يعتمد على ما نفعله نحن. لكننا ينبغي أن نحدد الأسباب التي تؤدي إلى الفشل أو النجاح، بدلًا من إلقاء اللوم على العولمة فيما نواجهه من عثرات نجمت عن أخطاء على المستوى المحلي.

ولا يعني هذا أيضًا أننا من الممكن أن نجد السبب وراء ظاهرة ما في ظاهرة أخرى تحدث في الوقت نفسه. فالتفسيرات الخادعة للترابط والاعتماد المتبادل، والتي

يمكن استخلاصها من هذا النوع من التفكير الخاطئ لا حصر لها. وهذه هي المغالطة المنطقية المألوفة التي تقول: «بما أن هذا الحدث أعقب ذاك، فهو لهذا ناتج عنه.» الآن يتعين علينا، أكثر من أي وقت مضى، أن نتجنب البحث عن الترابط المتبادل بين اقتصاد العالم المعاصر من جهة وشكل حركة العولمة دائم التغير من جهة أخرى، لأن مثل هذه التفسيرات الساذجة تبدو شائعة هذه الأيام.

أحيانًا يبدو لنا أن أكثر المهاترات صخبًا ووقاحة يجري التغاضي عنها. فعلى سبيل المثال: لا يمكن أن ننكر أن التذبذبات العادية في سعر صرف الزووتي البولندي التي تقدر ببضعة أعشار من المئة، ناجمة عن تقلبات المضاربة العادية في السوق، ومع ذلك تكون هذه التذبذبات موضوعًا للتعليق على نحو ما من قبل خبراء هذا المجال، نظرًا لأنه يتوقع منهم كل يوم أن يقدموا جرعات تغذية منتظمة — في حوالي العاشرة صباحًا، والرابعة عصرًا — يمكن (أو يجب) أن تقدم للأبرياء من القراء والمستمعين والمشاهدين. تسأل وسائل الإعلام، فيرد المحللون، وتتوالى الثرثرة، وينصاع وراء ذلك الصحف والأثير الإعلامي. ثم نستمع إلى تفسيرات متنوعة؛ كتلك التي وجدناها في التقارير الإخبارية البولندية في يوم عادي هو الثامن من مارس/آذار ٢٠٠٧: «صرح المحللون صباح اليوم الأربعاء بأن الزووتي قد انخفض ... ويقول المحللون إن عملتنا من الممكن أن تشهد مزيدًا من الانخفاض ... إن تراجع الزووتي وغيره من العملات الناشئة في منطقتنا ناجم عن النفور من المخاطر، وعن بحث المستثمرين عن استثمارات آمنة بعد ما وقع في الخليج الفارسي ... بعد تقارير تفيد بأن زوارق إيرانية أطلقت النار على السفينة الأمريكية، بدأ الين الياباني في الصعود، مما أثر تأثيرًا فوريًّا على الأسواق الناشئة، التي بدأ المستثمرون في الانسحاب منها.» في ذلك الوقت، لم تصعد قيمة الين حقًّا، ولا تراجع الزووتي ولا أي عملة من عملات دول وسط أوروبا الشرقية بشكل ملموس. بعد ذلك بقليل، ارتفع الزووتي؛ فقد تبين لاحقًا أنه ما من سفينة إيرانية استهدفت أي سفينة أمريكية. إن هذا النوع من الأنباء ما هي إلا كلمات مدمرة تضللنا عن الحقيقة.

ومع ذلك هناك تيار مستمر من التعليقات السخيفة التي يدلي بها هؤلاء المحللون الماليون والاقتصاديون، علاوة على الصحفيين الذين يقومون بدور حيوي — كدور ناقل الحركة في السيارة — وهذا بات شائعًا الآن أكثر من أي وقت مضى لأنهم يتمكنون من نشر الأكاذيب ثم الإفلات دون عقاب، إضافة إلى ما نعلمه جميعًا جيدًا من أن الطلب على مثل هذه الثرثرة الفارغة بات كبيرًا الآن. ومثلما ينخدع الناس

أحيانًا بشراء بضاعة فاسدة، فهم بالمثل ينساقون وراء الهراء في سوق الإعلام. ومن المثير للاهتمام أن أولئك الذين يروجون هذه الأنباء الضارة يبدو عددهم أحيانًا أكثر من عدد من هم بحاجة إلى الحماية منها؛ وهذا كله يحدث في ظل ظروف تسودها الحرية والديمقراطية. إن هذا يبدو كما لو كان عدد اللصوص يفوق عدد أفراد الشرطة؛ ولعل هذا صحيح بالفعل. يسفر كل هذا عن خرافات ومواقف سوء فهم بشأن ماذا يعتمد على ماذا، حتى عندما لا يكون ما يدعونه من ترابط متبادل ويريدون حشره في الرءوس موجودًا على أرض الواقع بالفعل.

إن العولمة تعني أيضًا أن النشاط الاقتصادي المترابط — الذي يجري على نطاق عالمي الآن — يُحدث مشكلات عالمية. وهذا ينطبق على العديد من الدول ويتعدى حدودها. فالمدى الشاسع لهذه المشكلات ومسبباتها، مثل آلياتها ونتائجها، يشير إلى أن الدول سواء أكانت منفردة أم مجتمعة تعجز عن حلها. وهذا ينطبق حتى على التكتلات القوية مثل الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، التي تضم — حسب أهمية إنتاج كل منها — الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وإنجلترا وفرنسا وإيطاليا وكندا. وقد دعيت روسيا للانضمام في منتصف التسعينيات لأسباب سياسية، وهذا يجعل اسم هذه المجموعة: مجموعة الثماني الكبار. ومع أن هذه الدول تسهم بما نسبته ٤٣٪ من إنتاج العالم (يبلغ إنتاج مجموعة السبع من دون روسيا: ٤١٪، ويبلغ إنتاج روسيا ٢٫٧٪)، فإنها عاجزة عن التصدي لبعض المشكلات على نحو فعال. وتشمل هذه المشكلات، على الصعيد السياسي، الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، وهي تسفر عن عواقب اقتصادية خاصة بها.

وعلى الصعيد الاقتصادي تتعلق المسألة في المقام الأول بعدم استقرار تدفق رأس مال المضاربة النقدي، وبالمخاطر ذات الصلة المتعلقة بإمكانية حدوث انتشار وبائي لأزمة مالية كبيرة. وقد مررنا بهذا في أواخر التسعينيات عندما اجتاحت العالم موجة الاضطرابات المالية التي بدأت في جنوب شرق آسيا، لا سيما إندونيسيا وتايلاند، وبعد روسيا والبرازيل جاء دور تركيا والأرجنتين. لقد أحدثت موجة الاضطرابات هذه صدى أثر في عدة دول أخرى في كل قارة، وفي اقتصاد العالم ككل.

وعلى المستوى الاجتماعي والإنساني تتزايد خطورة انتشار قدر كبير من الأمراض والأوبئة سريعة الانتشار، إضافة إلى أزمات عدد اللاجئين الكبير، وما تحدثه من تأثيرات مدمرة على المستويين البدني والنفسي، وانتشار الإباحية، لا سيما ما طال منها الأطفال والقصّر.

لكن أهم هذه المخاطر على الإطلاق هو تغير المناخ والاحترار العالمي. وهذا يعدو كونه ظاهرة اقتصادية، نظرًا لأن آثاره العديدة حاسمة في تحديد مصير بقاء الحضارة — على المدى الطويل — على الأرض. وهذه المشكلة لا يمكننا تحقيق النجاح المنشود فيها إلا بتدابير عالمية منسقة، ونحن ندرك هذا الأمر بالفعل، لكننا مع الأسف لا نتخذ التدابير المناسبة على الصعيد العالمي. ومع أن احترار المناخ في حد ذاته ليس ناتجًا عن العولمة — لأنه نتيجة عادية لتوسع أساليب إنتاجية معينة، لا سيما عمليتي التصنيع والميكنة على نطاق واسع — فإنه سوف يتطلب جهدًا مشتركًا من الإنسانية بأسرها للحد من وتيرة هذا الاتجاه الخطر وإيقافه. ومن الواضح أن الشعوب في مختلف أنحاء العالم عليها أن تتخذ أنواعًا مختلفة من التدابير. ومع أن العبء الأكبر يقع بصفة خاصة على دول مجموعة الثماني، وبقية دول الاتحاد الأوروبي، والصين والهند، فإن الجميع لا بد أن يسهموا في النضال من أجل ضمان بقائنا في المستقبل.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تعني العولمة انتشار النظام الرأسمالي على نطاق متزايد من مناطق العالم. والنتيجة الثانوية لهذا هي استمرار التكامل بين الاقتصادات المحلية والإقليمية داخل تشكيل عالمي واحد. فاقتصاد العالم يتألف من مئتي اقتصاد وطني تقريبًا يقل عددها شيئًا فشيئًا، نظرًا لأن تلك الاقتصادات يتزايد تكاملها مع بعضها. ونتيجة لذلك، يتعين علينا أن نتحدث عن الاقتصاد «هنا» أو الاقتصاد في «الأجزاء الأخرى من اقتصاد العالم»؛ بدلًا من التحدث عن الاقتصاد بصفته «محليًّا» أو «أجنبيًّا». إذ يتزايد اصطباغ الاقتصاد العالمي بصفة «اقتصادنا» جميعًا، ويتزايد عملنا ضمن إطاره الشامل. لكن توصيف الاقتصاد بأنه «اقتصادنا» لا يعني على الإطلاق أننا نملكه. فرأس المال الذي يعمل في العالم الشاسع ويجري تدويره بسرعة البرق، غالبًا تملكه الآن — أكثر من أي وقت مضى — قوى هذا العالم المشترك، أو بالأحرى العالم المترابط المعتمد بعضه على بعض.

رغم كل هذا؛ فالعولمة ليست عملية جديدة. وفي ضوء تعريفنا، يبدو أن العولمة كانت تحدث طوال خمسة قرون على الأقل، لكن كانت تشوبها فقط بعض العوائق الثانوية والانتكاسات. وبعد أن ظهرت عولمة عصر الاكتشافات الجغرافية العظيمة الذي بدأ في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر، شهدنا موجة ثانية: عولمة عصر الاكتشافات والتطبيقات العلمية التكنولوجية العظيمة. ومرحلة العولمة هذه بلغت ذروتها من خلال تشكل منظومة الرأسمالية العالمية وظهور

الاستعمار. وكانت الكيانات والمؤسسات الاقتصادية بمثابة قوانين تُحكم الروابط بين البلد المستَعمِر ومستعمراته، وبين التجارة الدولية وتدفق رأس المال الذي كانت سرعته في الماضي تساوي سرعة السفر بالسفن. لكن هذه المرحلة من العولمة واجهت اضطرابًا في عام ١٩١٣ — على نحو مثّل صدمة للكثيرين — عشية الحرب العالمية الأولى. فقد كان من المفترض أن يكون كل شيء رائعًا وعلى ما يرام! وبدا أن الأوقات الطيبة ستستمر، وأن المشكلات العديدة يمكن حلها عن طريق التسويات، وأن اقتصاد العالم سيواصل نموه بسرعة؛ ويحقق الأرباح التي ستتراكم — طبعًا — في خزانات الدول الغنية. في تلك الأيام، لم تلق المناطق الأخرى ذات النمو الأقل، التي كانت وقتئذ أصغر نسبيًّا بكثير من اليوم، اهتمامًا كبيرًا، وفي تلك الأيام، ادعى قلة من رجال السياسة والشخصيات البارزة العامة — مثلما يفعل نظرائهم في الوقت الحاضر — أنهم يهتمون بمصير هذه الدول.

لكن الأوقات الصعبة — الحروب العالمية، والديكتاتورية، والكساد، والحمائية المتطرفة، ومنع حرية تبادل الأفكار والأشخاص والسلع — لم تدم طويلًا. وتلتها مرحلة العولمة الدائمة الحالية. ويذهب بعض المؤلفين إلى أنها بدأت فور انتهاء الحرب العالمية الثانية، أثناء الانفتاح المبدئي الشامل لأكثر الاقتصادات الرأسمالية نموًّا وتكاملها، وانضمام الاقتصادَين الياباني والألماني إلى زمرة هذه الاقتصادات، وقت قيامها بإصلاح الآثار المدمرة للحرب. بعد هذا بقليل، خلال الستينيات، انضمت اقتصادات الدول المستقلة المتحررة من نير الاستعمار — وإن لم تكن كلها — وفقًا لقواعد جديدة. وفي بعض الحالات، لم تسلك بلدان ما يسمى العالم الثالث المسار الرأسمالي لتحقيق التنمية، وأقامت مع الكتلة الاشتراكية علاقات ليست سياسية وعسكرية فحسب، بل اقتصادية أيضًا.

تدل تسمية «العالم الثالث» دلالة واضحة على وجود أكثر من «عالم» واحد. الأول كان ذلك الذي يخص الرأسمالية المتقدمة، والثاني كان ذلك الذي يخص الاشتراكية الحقيقية. وقد عاش عدد أكبر بكثير من الشعوب في العالم الثاني، ليس فقط بسبب ارتفاع مستوى النمو الطبيعي، بل بسبب ازدياد عدد الاقتصادات ذات التوجه الاشتراكي أيضًا. هذا أدى إلى زيادة حدة المنافسة بين «العالم الأول» و«العالم الثاني»، ليس لكسب القلوب والعقول فحسب، بل للسيطرة على العالم الثالث أيضًا. وبدأت الحرب الباردة، التي زادت تشرذم العالم واستقطاب اقتصاده بدلًا من توحيده. حتى بدا للبعض في منتصف السبعينيات أن العالم يتغير وفقًا لنموذجهم الخاص. فساد

اعتقاد عند الحكام السوفييت واستخباراتهم أن «أمور العالم تجري وفقًا لطريقتنا»؛ حينما كانوا يخوضون حربهم الصامتة في العالم الثالث، تمامًا مثلما كان الغرب يفعل.[10] لكن العالم أبى أن ينقسم إلى كتلتين إلى الأبد، وشرع في الائتلاف مرة أخرى ليشكل كتلة واحدة. وكما نعلم، فقد أُعلنت «نهاية التاريخ» قبل الأوان. لكن هذه عملية لا تزال بعيدة للغاية عنا، فالتاريخ لن ينتهي إلا بنهاية الحضارة الإنسانية. وهذا لن يحدث بالتأكيد في الألفية الحالية.

لم تكن الاقتصادات الاشتراكية منفتحة أبدًا أمام أي تواصل حر مع العالم الأول. بل كانت مغلقة في أغلب الأحوال. واليوم، يبدو مصطلح «التصنيع المضاد للاستيراد» قد عفا عليه الزمن، مع أنه ذات يوم كان من المفترض أن يكون القاطرة التي تقود نمو هذا الجزء من العالم. وبدا العالم على مدى الجيلين التاليين للحرب منقسمًا انقسامًا أكثر حدة من انقسامه خلال القرنين السابقين للحرب. فكيف كان يمكن لأي شخص أن يتحدث عن العولمة في مثل هذا الوضع؟ مع ذلك، فعلها الكثير من الكتاب، لا سيما في الغرب.[11] منهم من كتب متحيزًا لتوجهه الخاص، أو في بعض الأحيان، كتبوا بغطرسة واضحة حينما قصروا تعريفهم لمفهوم «العالم» على الجزء الذي يعيشون فيه من هذا العالم؛ كما لو أن المنطقة الواقعة بين الألب والساحل الغربي للمحيط الهادئ لم تكن موجودة، أو أنها تنتمي لعالم آخر. (مثلما لا يزال الكثيرون من الأشخاص في الوقت الحاضر يقصرون رؤيتهم لأوروبا من الناحيتين الاقتصادية والثقافية، على الجزء الغربي منها فحسب.)

لذا فإن كل ما حدث في الجزء الرأسمالي من العالم في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية على صعيد التحرير والانفتاح وإلغاء القيود والتعاون أو التكامل، لم يكن عولمة، وما كان يمكن أن يكون كذلك؛ لأن جانبًا شاسعًا من العالم ومن الإنسانية جمعاء لم يشارك في تلك العمليات، بصرف النظر عن أهمية هذه العمليات ومدى اتساعها، أو تأثيراتها على المستقبل. ولم يكن من الممكن أن تبدأ المرحلة الثالثة الحالية من العولمة فعليًّا إلا بانضمام العالم الثالث، والأهم، انضمام «العالم الثاني» الاشتراكي السابق أيضًا إلى مسار عملية التنمية. لكن هذين العالمين سرعان ما تم توصيفهما بأنهما «سوقان ناشئتان»، لأن تلك كانت وجهة نظر السوق الرأسمالية بالغة التقدم، التي نشأت منذ وقت طويل سبق ظهور هذه الأسواق الناشئة. وقد بدأت هذه المرحلة منذ نهاية عقد الثمانينيات ومطلع التسعينيات. ومنذ ذلك الوقت، بتنا أمام العولمة الحقيقية، التي استؤنفت بعد انقطاع استمر ثلاثة أجيال، خلال

ما يسمى «القرن العشرين المختصر» بين عامي ١٩١٤ إلى ١٩٨٩. وتفاوت مدى إقصاء بعض المناطق في مختلف أنحاء العالم عن العولمة النائمة التي كانت على وشك النهوض بهذا الزخم الهائل.

إن العمليات المرتبطة بتزايد تحرر المستعمرات السابقة بالكامل، وبالتحول العاصف القوي في دول ما بعد الشيوعية،[12] كانت على رأس العمليات المؤثرة الأخرى التي أعطت المرحلة الثالثة المعاصرة للعولمة الدائمة طابعها الخاص. بعض من هذه السمات ظهر في المراحل السابقة أيضًا، بينما البعض الآخر جديد تمامًا. فالثورة العلمية التكنولوجية الحالية، وكل نتائجها الاقتصادية، تلعب دورًا بارزًا. وبمقدورنا أن نطلق على هذه العولمة اسم عولمة عصر الثورة الرقمية الكبرى. ويمكننا أن نبرز ست سمات حيوية وجوهرية للمرحلة الحالية من مراحل العولمة:

(١) نمو التجارة العالمية بسرعة تفوق سرعة نمو إنتاج العالم بمقدار الضعف.
(٢) تزايد حركة انتقال رأس المال العالمي على نحو مطرد بمعدل أكبر.
(٣) تزايد تيارات المهاجرين والنجاح في الإفلات من قيود الدول.
(٤) انتشار التكنولوجيا الجديدة بسرعة استثنائية، على نحو يغير طريقة ممارسة الأعمال ويخلق أنواعًا جديدة من الاعتماد المتبادل على نطاق عالمي.
(٥) زيادة سرعة عملية التحول الشامل لدول ما بعد الاشتراكية، مما أدى إلى انتقال نحو ١,٨ مليار نسمة ينتمون إلى خمسة وثلاثين بلدًا للعيش في ظل اقتصاد عالمي حر.
(٦) بدء حدوث تغيرات ثقافية متعددة الاتجاهات، على نحو يتضمن تداخل مجموعة كبيرة من القيم.

آخر هذه النقاط يشمل تغيرات إيجابية وسلبية على حد سواء. وما من سبيل للوصول إلى إجماع حول هذه النقطة، نظرًا لأن ما يمكن أن يعتبره شخص ما تقدمًا يضيف قيمة، قد يراه آخر في نفس الوقت والمكان عكس ذلك. ويمكن رؤية هذا الأمر في الدول التي لديها خصوصية ثقافية تقليدية قوية، كالعالم العربي مثلًا. فبينما ينزعج البعض من العولمة أو من النموذج الأمريكي الاستهلاكي، قد يسعد البعض الآخر بإقامة مراكز التسوق على طراز تلك الموجودة في جنوب كاليفورنيا أو فلوريدا. بل قد يعتقد البعض أن أقصر طريق لتحقيق النجاح على غرار النمط الأمريكي لا يتأتى من خلال اتباع أسس الإنتاجية الأمريكية وآداب العمل الأمريكي،

بل من خلال استعارة أسلوب الحياة الأمريكي، لا سيما النخبة المحلية. وعندما تقام فروع للجامعات الأمريكية — مثل تلك الموجودة في البحرين أو قطر — فهي تثير إعجاب مثل هذه الشعوب. لكن هذا لا يحدث بالضرورة عند اجتياح موجة مطاعم الوجبات السريعة في كل مكان. ومع ذلك ربما يكون الكويت هو البلد الوحيد في العالم الذي يمكنك فيه أن تشاهد سيارة فيراري في موقف سيارات ماكدونالدز. هل من الممكن مشاهدة ذلك في أي مكان في أمريكا؟

إن العولمة متطورة جدًّا، لكننا ينبغي ألا يأخذنا الانبهار بها. صحيح أن الكثير من الأمور التي كانت مستحيلة يومًا ما باتت ممكنة الآن، لكن دعونا لا نفقد المنظور الصحيح للأمور. فمن الأشكال الشائعة نسبيًّا للتكلف في الكتابات الاقتصادية — ليس في الصحافة فقط — الاستشهاد العشوائي بوجهات نظر قاصرة ومفرطة التبسيط دون إعمال العقل على نحو كاف. وتلعب الموضة أيضًا دورًا في هذا الأمر. فهناك قلة فقط من الأشخاص يستشهدون بما قاله ليستر ثورو الذي استبق الأحداث وقال: «للمرة الأولى في تاريخ البشرية، يمكن لأي شيء يصنع في أي مكان أن يباع في أي مكان آخر.»[13] ويقول هذا شخص لم يزر كثيرًا من البلدان، أو بالأحرى زار عددًا قليلًا منها، لكنه لم يذهب بالتأكيد إلى كل مكان. لكن عند أي مرحلة بالضبط يصح أن نؤكد أن كل شيء يمكن تصنيعه في كل مكان؟ عندما تصير الجغرافيا تاريخًا؟ سيكون هذا الافتراض صحيحًا عندما تتمكن أي شركة من التالي:

- أن تبيع دون قيود حيثما تحصل على أعلى سعر.
- أن تحصل على رأس المال أينما كان متوافرًا.
- أن تشتري المواد الخام من أكثر المناطق التي تدر عائدًا.
- أن تقيم مصانع الإنتاج في أكثر الأماكن ملائمة.

ومن المخزي أن الحال ليست كذلك. صحيح أن الكمبيوتر «الأمريكي» يمكن «صنعه» (أو بالأحرى تجميعه) في ماليزيا، وأن بعض طرازات تويوتا «اليابانية» تجمع في تركيا، وأن برنامج سكايب يمكنه أن يوفر خدمات الإنترنت من إستونيا، لكن الحقيقة هي أنه لا يزال من غير الممكن تصنيع أجهزة الكمبيوتر في دول الشرق الأوسط، ولا يمكن تشغيل خطوط إنتاج تويوتا في أفريقيا الوسطى، ولا يمكن تشغيل خدمات سكايب من كازاخستان. وهذا يعني أن هناك تقنيات بالغة التقدم، إلى درجة أن الجغرافيا لا تزال تلعب دورًا كبيرًا، وأن هناك قدرًا كبيرًا من التباين

بين مختلف مناطق العالم من حيث الإمكانات الإنتاجية: كالتكنولوجيا المتطورة، والنضج المؤسسي، والقوى العاملة المؤهلة.

وفوق ذلك، يزداد الاقتصاد المعاصر اعتمادًا على الخدمات أكثر فأكثر، ويقل اعتماده على إنتاج السلع المادية. ولن يكون من الممكن أبدًا صنع الخدمات وبيعها في «كل مكان» لا سيما التقليدية منها، التي لا يمكن فصلها عن المكان الذي تقدم إليه في أغلب الحالات. وبطبيعة الحال، لا بد أن تقدم هذه الخدمات عادة حيث يوجد الزبائن؛ فالعرض يكون حيث يوجد الطلب عليه. إلا أن شبكة الإنترنت والثورة الرقمية جعلتا نقل خدمات بعينها ممكنًا، لا سيما المعلومات وبعض أشكال التثقيف والتسلية والخدمات المالية، لكن هذا لا يسري على غسل سيارتك بمركز خدمة السيارات أو قص شعرك عند الحلاق، أو تناولك العشاء في مطعم جيد. فمن غير الممكن إجراء عملية جراحية أو تقديم خدمة رعاية الأطفال عبر الإنترنت. هذه الخدمات وزبائنها لا بد أن يكونا معًا، في المكان نفسه، وفي الوقت نفسه. أما من يرغب في الحصول على الخدمات عبر الإنترنت، فيمكنه مشاهدة المواد الإباحية، إلا أنه لن يتمكن من ممارسة الجنس هناك. لقد نجح العالم في أن يقلص نفسه إلى ما يبدو أنه نقطة وحيدة في فضاء الإنترنت الافتراضي، لكن ذلك عبر الإنترنت فقط. وفي مجالات أخرى، تبين أنه من الممكن تقليل المسافات وتقليص المساحة التي تجري خلالها صفقات البيع والشراء بشدة. لكن طالما كانت هناك مسافة، فستكون هناك تكاليف نقل، وهذا يعني بقاء تأثير العامل الجغرافي.

وهكذا، لا يزال أمامنا طريق طويل قبل أن نتمكن من إنتاج «كل شيء» في «كل مكان»، لكننا أقرب إلى ذلك من أي وقت مضى. وهذا تعبير عن مدى تقدم العولمة على الصعيد الاقتصادي. ويمكن أن نقول إنه كلما قل دور العامل الجغرافي في العمليات الاقتصادية مثل التجميع والتصنيع والتوزيع والاستهلاك؛ ازداد تقدم عملية العولمة، والعكس صحيح.

ومن الجدير أيضًا أن نبين عفوية العولمة. فحتى هذه المرحلة، كانت العفوية جزءًا من طبيعتها ومحركًا أساسيًّا لها؛ وانطلاقًا من هذا، من الممكن للعولمة أن تذوي وتنهار بفعل ثقلها في حالة غياب التنظيم اللازم على مستوى عالمي. وإذا كان من المفترض أن نفهم أن العولمة هي انتشار المبادئ الفعالة للسوق الحرة عبر الاقتصاد العالمي بأسره تقريبًا، فيمكننا تلخيص جوهرها في السيطرة الكلية للرأسمالية. ومن وجهة النظر هذه، يكون أولئك الذين يربطون العولمة بالانتصار الساحق للرأسمالية

العالمية على حق، على الأقل في المرحلة الحالية من تطور الحضارة، فقد ثبتت استحالة جعل العالم ينسجم مع النموذج الاشتراكي أو الشيوعي، على الرغم من أن الكثيرين لم يحلموا بهذا فحسب، بل فعلوا الكثير من أجل أن يتحقق. على أي حال لقد انهار النظام الاشتراكي الدولي انهيارًا تامًّا في نهاية القرن العشرين، واندمجت اقتصادات السوق التي نشأت عنه في التيار الاقتصادي العالمي بثلاث طرق شديدة التباين.

والآن تتكامل اقتصادات ما بعد الاشتراكية مع بقية العالم في هذه المرحلة التاريخية لتطور الرأسمالية، في الوقت الذي تسود فيه رؤية الليبرالية الجديدة. والأولوية المطلقة فيها لأهمية الدور الذي تلعبه القوى الذاتية للسوق، بينما تتضاءل أهمية الدور الذي تلعبه الدولة وسياستها الفاعلة. ونتيجة لهذا، فإن اقتصادات ما بعد الاشتراكية — والبلدان الأخرى ذات مستويات النمو المنخفضة أو المتوسطة، وذات المؤسسات الرأسمالية الضعيفة التي تنفتح على العالم الخارجي — تمر بمرحلة تحول عاصف بفعل مبادئ الليبرالية الجديدة. وهذه السيطرة من جانب الليبرالية الجديدة عالمية تمامًا، وهائلة على مستوى علاقات الاقتصاد الدولي.

على مر التاريخ تباين توازن القوى بين القوى الذاتية من جهة والقوى الناشئة من إجراءات الدولة من جهة أخرى، حتى عندما تجلت الأهمية القصوى لدور الدولة على المستوى القومي أكثر مما هي الحال الآن، ليس فقط في الديمقراطيات الاجتماعية في الدول الاسكندنافية وفي أوروبا الغربية، بل أيضًا في الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا. وفي مسار العولمة، لعبت القوى الذاتية الدور الحاسم. لا أحد اخترع العولمة، ولا أقامها أي شخص. فما من أحد كتب سيناريو لأداء العولمة، وما من أحد يخرجه، على الرغم من وجود العديد من الممثلين على مسرح الأحداث. ومن ثم، فهي حدث أكثر من كونها دراما من ثلاثة فصول، تظهر فيها بندقية في الفصل الأول، لا بد لها أن تطلق النار في الفصل الثالث. ومن الواضح أن الممثلين الذين يقومون بأدوار البطولة على مسرح العولمة — الدول وحكوماتها، والشركات متعددة الجنسيات، والمستثمرين العالميين، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية أيضًا، وتكتلات وسائل الإعلام العالمية، والمنظمات الإجرامية — كانوا يحاولون فترة من الوقت أن يحشدوا أكبر قدر ممكن من المكاسب لأنفسهم. وبعضهم يبلي أفضل من غيره في هذا المضمار؛ فكل لعبة فيها الرابحون والخاسرون.

إن الأسئلة الجوهرية التي تشغل الإنسانية تتمحور حول نتيجة هذه اللعبة. هل من الممكن أن نلعبها بحيث إذا لم يتمكن الجميع من الفوز — وهذا غير ممكن

وفقًا لجوهر الرأسمالية السائدة عالميًّا الآن — فعلى الأقل يزداد عدد الفائزين أكثر فأكثر ويقل عدد الخاسرين شيئًا فشيئًا؟ هذا ممكن، لكنه ليس مؤكدًا على الإطلاق. فسيكون لا بد من حدوث الكثير جدًّا من الأمور في نفس الوقت، لكنها لا تحدث. وهذا إما ناجم عن أن مصالح بالغة القوة للاعبين بعينهم في هذه اللعبة — تحديدًا أكبر الدول، وأضخم المؤسسات العالمية — لا تتيح لهذه الأمور أن تحدث، وإما بسبب غياب الفهم الكامل للعملية التي تحدث الآن. وكلا هذين العائقين يثير التخوف، ولا بد من التغلب عليهما بمختلف الطرق. في الحالة الأولى، سيكون من الضروري فضح جماعة المصالح المشتركة الحقيقية، وتنظيم قوى قادرة على معادلة تأثيرها بفعالية. وفي الحالة الثانية، سيكون من الضروري أن نواصل النضال لكسب القلوب والعقول، وأن نشرح للمجتمع الدولي أن المرحلة الحالية للعولمة قائمة بالفعل، مما يجعلها عملية لا يمكن الرجوع عنها في المستقبل القريب، وهذا يوجب تنظيم هذا الجمهور الدولي، أو ببساطة تنظيم الإنسانية على نحو جديد.

الغلبة الآن للعولمة، لكن هذا لا يعني أن مؤيديها ينبغي أن يشعروا بالارتياح. بل يتعين عليهم العمل على زيادة الجوانب الإيجابية إلى الحد الأقصى، وتقليل الجوانب السلبية إلى الحد الأدنى، أو القضاء عليها إن أمكنهم ذلك، لكي نحمي عملية العولمة من مخاطرها الذاتية. فالعولمة تنطوي على الكثير من الجوانب السلبية والجوانب الإيجابية على حد سواء. والكثيرون يتحدثون عن الجوانب الإيجابية للعولمة وكيف تنشط الاقتصاد، وترفع الأجور، وتزيد حركة التجارة. لكن البراهين الإحصائية التي يقدمونها عادة تمثل منجزات اقتصادات قومية أو منجزات الدول ككل، وتكون في شكل بيانات مجمعة أو معدلات. وهذا لا يمثل الكثير، ويخفي انقسامات عديدة. فمن الضروري أن ننظر إلى الفقراء في الولايات المتحدة مقابل الأغنياء الجدد في روسيا، والبؤس في بلغاريا مقابل مستويات الاستهلاك الباذخة للنخبة في نيجيريا، والازدهار الصيني المذهل مقابل الركود المستمر طوال نصف قرن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسهولة الحصول على خدمة الإنترنت في جميع المناطق الواقعة حول البحيرات العظمى في أمريكا الشمالية مقابل شبه استحالة هذا الأمر تقريبًا في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا.

لكن الناس يتذمرون من العولمة في البلدان الفقيرة والبلدان الغنية على حد سواء، دون النظر إلى أي من هذه الأمور الإيجابية. وهذا يسري على سوق التجارة وسوق العمالة، ومن ثم على فرص العثور على وظيفة وعلى مبالغ الأجور. فالناس في البلدان

الفقيرة يتهمون البلدان الغنية بأنها لا تسمح بالوصول الحر فعلًا إلى المنتجات التنافسية التي تأتي من البلدان ذات الأيدي العاملة رخيصة الثمن، وتحرمهم بهذا من فرصة العمل والحصول على الدخل. والناس في الدول الغنية بدورهم يكرهون البلدان الفقيرة لأن الطلب المتزايد على العمالة لا يتوجه إلى حيث تكون القوة العاملة مؤهلة، بل إلى حيث تكون منخفضة الكلفة، أو بعبارة أخرى إلى البلدان الفقيرة. لكن في ظل العولمة المنفتحة، هل حقًّا تستحوذ الاقتصادات الأقل نموًّا على فرص العمل من الاقتصادات المتقدمة؟ وهل يحق لأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية من ثم أن تلقيا باللائمة على ما يطلق عليها الأسواق الناشئة — لا سيما تلك الموجودة في أمريكا الجنوبية وشرق آسيا، مع أن الأسواق الأخرى الموجودة في أوروبا الشرقية، لا يجري التغاضي عنها هي الأخرى — لامتصاصها جزءًا من الطلب على أسواق العمالة فيهما؟

هذا صحيح إلى حد ما، لكن في الوقت نفسه تسهم العمليات الأساسية التي تصنع العولمة — حرية تبادل السلع ورءوس الأموال، وتدفق المعرفة والتكنولوجيا — في رفع مستوى الإنتاجية العام في الدول الغنية. ونتيجة لهذا، تكون الأجور الفعلية ومستويات المعيشة فيها أعلى نسبيًّا. بالتالي، نحن أمام عمليتين متزامنتين، إحداهما تسبب انخفاضًا في حصة الأجور من الدخل، والأخرى تؤدي إلى نمو في المستوى المطلق للدخل. ومحصلة هذا أن العمال الذين يتمكنون من إيجاد فرصة عمل يحصلون على شريحة أقل من فطيرة أكبر حجمًا، ومن ثم تكون استفادتهم من هذا كله أقل. لنوضح هذا بالقيم المادية، سنقول: إن الأجور الفعلية في أغنى ١٨ بلدًا تزايدت على مدى العقدين الأخيرين بمعدل أسرع بلغ ٠,٢٤٪ سنويًّا بفضل تأثير هذه العمليات.[14] وهذا سوف يضيف على مدى ٢٠ سنة معدل نمو إضافي يبلغ ٤,٩٪. وهذا ليس كثيرًا في ضوء التصريحات الرنانة بشأن الآثار الإيجابية للعولمة. كما أنه ليس من المستغرب على الإطلاق أن يترتب على ذلك عدم الرضا والإحباط المتنامي واندلاع الاحتجاجات. ومع ذلك لا يجب أن تتحمل العولمة اللائمة على نحو رئيسي في هذه الحالة.

من الثابت أن حصة الأجور من الدخل قد انخفضت بشكل ملحوظ في الدول الغنية خلال الربع الأخير من القرن. كان أكبر انخفاض في اليابان، حيث بلغ نحو ١٠ نقاط مئوية بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٤، في حين بلغ الانخفاض في الولايات المتحدة وبريطانيا ٣ إلى ٤ نقاط مئوية. نحن نعني هنا حصة الأجور للعمالة الموظفة من

حيث القيمة المضافة. هذا الانخفاض يعزى — كما هو الحال دومًا — إلى مجموعة من العوامل، أحدها عولمة سوق العمالة. وتشمل العوامل الأخرى بالدرجة الأولى التطورات التكنولوجية، التي تتسبب في كثير من الأحوال في تسريح أشخاص كثيرين من وظائفهم، ونقل جزء من أي قيمة مضافة تتولد إلى المبدعين في مضمار التطور هذا والمستثمرين فيه. وتشكل التغييرات المؤسسية غير الداعمة لحقوق العاملين عاملًا آخر، هذا العامل هو ما يطلق عليه صندوق النقد الدولي: «سياسات سوق العمل»، التي يظهر أنها تقلل من تأثير دوره السلبي في هذا الأمر.

وتمشيًّا مع تفضيلات ومبادئ الليبرالية الجديدة، ينطوي تنفيذ التغيير في المقام الأول على ما يطلق عليه زيادة مرونة أسواق العمالة، التي ترمي بالأساس إلى إضعاف الموقف التفاوضي للعاملين في مواجهة رأس المال. ومن ثم، ليس من المستغرب أن مثل هذه السياسة الهيكلية تحول هذه الزيادة في الدخل إلى زيادة في الأرباح لا زيادة في الأجور. وهذا هو السبب الجوهري وراء انخفاض حصة الدخل المخصصة للعاملين، ووراء الزيادة، المترتبة على ذلك، في الحصة التي تذهب لرأس المال. هذه العملية طبيعية جدًّا، وتتواءم مع مبادئ أي اقتصاد رأسمالي؛ والعولمة تساعد على دعم هذا الأمر. وفي الوقت الحالي، لم يعد هذا التحول يحدث على مستوى محلي أو وطني، بل على مستويين دولي وعالمي. وهذا بدوره يُصعب السيطرة على الصعيد القومي. لكن العولمة في حد ذاتها ليست مسئولة عن هذا التحول الحادث في هيكل الدخل، الذي لا يصب في مصلحة العاملين، بل إن المسئولية عن هذا تقع على الضغط الناجم عن تعظيم رأس المال لهدفه الوظيفي، أي: الأرباح. وفي ظل ظروف رأسمالية عالمية تشكلت وفقًا لتوجهات الليبرالية الجديدة، يحرص رأس المال على مصلحته حرصًا فائقًا، ويتفوق في ذلك على النقابات العمالية أو الدولة، التي يفترض أنها تقف — على الأقل وفقًا لتصريحاتها — إلى جانب العاملين وحقوقهم.

نظرًا لأن العولمة يفترض أن تتغلب على التحديات المتتالية التي يفرضها الزمن، فلا بد لها أن ترتقي إلى معيار وظيفي جديد تمامًا. وقد اقترح بعض الكتاب، من بينهم جوزيف إي ستيجلتز، الذي اشتهر سابقًا بانتقاده الحاد لأوجه قصور العولمة،[15] مجموعة من التحركات التنظيمية والمؤسسية التي — من وجهة نظرهم — من شأنها أن تحسن أداء العولمة. وهذا عبارة عن نهج معياري نموذجي، يقدمون من خلاله

النصح بشأن الحال التي يجب أن تكون عليها الأمور، إلا أن البعض منهم يبدو أنه ينسى بحث السبب وراء كون الأمور على الحال التي هي عليه الآن.

يجب أن تصبح العولمة أقل عفوية وفوضوية، وأكثر تنسيقًا ورشدًا. فاستمرار العولمة في توجهها العشوائي لن يسفر إلا عن تفاقم التفاوتات الحالية الهائلة في الوضع المادي — الدخل والثروة — بين المناطق والدول والفئات المهنية والأفراد. وهذه التفاوتات تتجاوز حدود الطاقتين الاجتماعية والاقتصادية. ونتيجة لهذا، بدأ اتساع ما يطلق عليه هامش الإقصاء الاجتماعي يفت في عضد الفعالية الاقتصادية ويؤثر عليها سلبًا. أقول «ما يطلق عليه»؛ لأنه لم يعد هامشًا، أو — من منظور آخر — مجرد مرض اجتماعي، بل بات سمة هيكلية بالغة الوضوح تسببت في إقصاء الكثير من الناس إلى هامش الحياة الاجتماعية الاقتصادية، وحرمانهم من أي إمكانية للاستفادة من ثمارها.

وحالما نتجاوز درجة معينة — نقترب نحوها الآن أكثر فأكثر — فلا يمكن إلا أن تتزايد احتمالية اندلاع تمرد وثورة جديدة، وهذا بدوره من شأنه أن يُرجع العالم إلى ضلال البرية المجهول. قد يكون وقع هذا مشوقًا للرحالة، لكنه ليس كذلك للإنسانية. فالموجة المتصاعدة للهجرة، والإرهاب الدولي، ونفور مزيد من الدول — لا سيما في أمريكا اللاتينية — من المنحى الأمريكي الليبرالي الجديد، جميعها تشكل بعضًا من مظاهر الإحباط المتنامي وتصاعد ما يمكن أن يسفر عن انفجار وشيك. والتهاون في إصلاح القصور في مسار العولمة الحالي سيجعل حدوث هذا الانفجار أمرًا حتميًّا. إن الخيار الوحيد هو إعادة إضفاء الطابع المؤسسي على العولمة. ويجب أن يعمل نظام السوق الرأسمالية العالمية في إطار من التنظيم، ويوجه نحو مصالح تنمية الاقتصاد والمجتمع. لا بد من التوصل لوسيلة تمكننا من السيطرة على المصالح الخاصة للاعبين العالميين الكبار في هذه اللعبة، فحتى هذه اللحظة، لا يزال هؤلاء خارج نطاق السيطرة.

ثمة عمليتان سلبيتان تؤكدان ضرورة وجود تنظيم وسياسة تنسيق على نطاق عالمي، ألا وهما: الاحترار العالمي والإرهاب الدولي. فهما يبرزان عفوية العولمة بوضوح. ولولا هذه العفوية وما يصاحبها من عجز التنظيم، لما كانت بلايا العالم المعاصر هذه لتتمكن من الانتشار على هذا النطاق. إن المصالح الخاصة، وجشع رأس المال، وانتشار روح الاستهلاك، دون إيلاء اهتمام كاف لمواجهة الآثار السلبية الناجمة عن التوسع في أنواع معينة من التصنيع والاستهلاك قد تسببت بالفعل في تلوث

البيئة وتدهورها على نحو يصعب إصلاحه. كما أدى إضعاف دور الدولة، وفقًا لتعاليم الليبراليين الجدد، وتحرير التجارة في قطاعات معينة — منها الأسلحة — إلى خصخصة النزاعات المسلحة والحروب الإقليمية. والإرهاب العالمي ليس سوى أثر آخر من آثار جنون الخصخصة. فإذا كان علينا خصخصة كل شيء، فسوف نعمل أيضًا على خصخصة الكفاح في سبيل مختلف «الدوافع المشروعة» التي يكون الإرهابيون على استعداد تام لقتل الآخرين وأنفسهم أيضًا في سبيلها.

بتنا الآن نعلم بالفعل أن لا أحد بمفرده — ولا حتى أقوى الدول مثل الولايات المتحدة، أو مجموعات من الدول، كمجموعة الدول الصناعية السبع أو الاتحاد الأوروبي — قادر على التغلب على الاحتباس الحراري، أو الإرهاب الدولي، أو أي من الأمراض العالمية الأخرى التي تفسد علينا حياتنا. فهذه جبهات حرب تتطلب العمل الجماعي وتنسيق السياسات، وترتيبات مشتركة، ووضع قواعد جديدة للعبة العولمة والعمل الاقتصادي على نطاق عالمي، وهذا يعني إقامة مؤسسات جديدة. فالعفوية قد تكون أمرًا رائعًا في سوق الطماطم المحلي مثلًا، لكنها ليست كذلك فيما يخص السوق العالمية على الإطلاق. وغياب القوانين في ظل شعار «الحرية الاقتصادية» المغري يعني في الواقع تغليب الاهتمام بالمصالح الخاصة للأقلية على حساب الأغلبية، وقادت الإنسانية إلى النمو على الصعيد الاقتصادي، لكن المهم هو أنه من الممكن الوصول إلى ما هو أبعد، وتحقيق ما هو أكثر بتكلفة أقل.

لذا، وفقًا لمبادئ العقلانية الاقتصادية، نحن بحاجة إلى العمل، وعلى نطاق عالمي. ولن يقتصر العمل على هذا القرن والقرن القادم فحسب — حيث سيكون بعضنا لا يزال على قيد الحياة — بل يجب أن يمتد على المدى البعيد، فمستقبل العولمة سيعتمد على قدرة الجنس البشري على إدراك قدره وصناعة مصيره بيده. ولا معنى لأن نترك الأمور لأي أيادٍ أخرى، لا سيما الأيدي الخفية. وهناك الكثير جدًّا من المناطق التي لا يمكن فيها رؤية تلك الأيدي الخفية، لأنها ليست موجودة أصلًا، غير أنها موجودة في مجالات أخرى، لكن حتى في هذه المجالات، لا تتصرف الأيدي الخفية على النحو المنشود، بل تُحدث مشكلات أكثر من تلك التي تحلها. إن زيادة عقلانية العولمة هي مفتاح المستقبل، وهذا سيتطلب إضفاء طابع مؤسسي جديد على اقتصاد العالم وجميع أشكال الاعتماد المتبادل. وإذا تمكننا من تنفيذ هذا خلال القرن الحالي — فهو مشروع ينفذ على مدى قرون — فسوف ننجح في إنقاذ العولمة من تدمير نفسها.

العولمة عملية زمنية، فطابعها التاريخي يعني أن لها بداية، وأنها جارية، وأنها ستنتهي عند نقطة معينة. ومن ثم لا بد أنها تقود من مكان لآخر. وهو طريق طويل نشأ في عدة تكوينات اجتماعية اقتصادية؛ كالإقطاعية الأوروبية والآسيوية، والإمبراطوريات القديمة التي كانت قائمة في أمريكا الجنوبية قبل مجيء كولومبوس، والمجتمعات البدائية المبعثرة في جميع أنحاء العالم. وقد بدأت في عالم مقسم بفعل حواجز جغرافية وتقنية وسياسية كانت مستعصية على التجاوز في ذلك الوقت. ومن هناك وصلت إلى المدن العالمية والقرى التي نعيش فيها الآن جنبًا إلى جنب. فنصف البشرية يعيش في الحضر الآن، ونصفها الآخر في الريف. وهناك حشود من البشر تجول هنا وهناك. والاعتماد العالمي المتبادل يجمعنا معًا برابطة أقوى من أي وقت مضى. وربما لهذا السبب سيكون من الأفضل ألا نتحدث عن المدينة أو القرية العالمية فحسب، بل عن الوطن العالمي.

ومع أننا ربما كنا نعلم إلى حد ما من أين أتينا، فإننا لا نعلم بوضوح إلى أين نحن ذاهبون. ولا شك أننا جميعًا راغبون في أن نكون متجهين نحو مستقبل أفضل. لكن هذه مسألة اعتقاد إيماني ونوع خاص من التدين، أكثر من كونها مسألة تأكيد علمي أو معرفة. لكن المستقبل سوف يحمل ما هو أفضل للبعض، وما هو أسوأ للبعض الآخر، وفيما يخص الكثيرين لا يزال المستقبل مجهولًا. فالإنسانية تواجه مشكلات وتحديات، بعضها تفرضه العولمة، لكن من السذاجة والغرور أن يعلن جيلنا أن العولمة هي آخر العمليات الحضارية العظيمة؛ فسوف تكون هناك عمليات حضارية أخرى، وسوف تغير ثورة خضراء وجه الأرض مرة ثانية، عندما يدرك الناس حقًّا أن فرصتنا الوحيدة للبقاء هي تغيير أسلوب حياتنا الحالي إلى أسلوب حياة يقوم على التوازن البيئي، وأن نتحول إلى تنمية ذاتية الاستدامة بحق. من الناحية الزمنية؛ نحن على أعتاب تلك الثورة.

وهكذا فإن العولمة عملية مفتوحة النهاية، لكنها ليست لانهائية. وأهم من هذا، أنها مستمرة. وهي مرنة بطبيعتها، فلا يجب بالضرورة أن تكون عولمة على الطراز الليبرالي الجديد. ولا يجب بالضرورة أن تخدم في المقام الأول المصالح الأمريكية، أو مصالح أقوى المؤسسات وشركات التمويل. في هذه اللحظة، نحن لا ندري بالتحديد ما يخبئه لنا المستقبل القريب أو ما ينتظرنا وراء الأفق، على الرغم من أن الأفق قد اتسع نتيجة للتوسع المتواصل في وجهة نظرنا ولتعمق معرفتنا. كل ما يمكن أن نقوله اليوم هو أن العولمة أدت إلى ظهور اقتصاد سوق نشط، بكل ما يحمله

من السمات الثقافية والاجتماعية والسياسية، التي تبقى رغم ذلك متشابكة ضمن التناقضات الداخلية التي لا تحصى للرأسمالية العالمية، أو — لنقل هذا بطريقة أخرى — متشابكة داخل اعتماد متبادل على نطاق عالمي. إن العولمة كائن حي نابض. هناك الكثير من الأحداث سوف يحدث، مثلما حدث الكثير من الأحداث على مدى النصف الأخير من القرن الماضي. فقد سقط النظام الاستعماري، وانهارت الاشتراكية، وبدأت الثورة العلمية التكنولوجية لعصر رحلات الفضاء، وظهرت أجهزة الكمبيوتر وشبكة الإنترنت والتكنولوجيا الحيوية. فما الذي يمكن أن يحدث في المستقبل؟

ستظل العولمة ضرورية باعتبارها فئة ناشئة في الاقتصاد والعلوم الاجتماعية والسياسية، وأي محاولة للتدخل في هذه العملية لن تعرقلها أو تعكس اتجاهها. بل يمكن على الأكثر تعديل الخسائر والمنافع عبر إعادة تشكيل حركتي التدفقات والموارد اللتين تحددان هيكل وديناميكيات النمو الاجتماعي الاقتصادي. كل هذا سيكون مهمًّا، لكنه سيكون تغيرًا كميًّا وليس نوعيًّا. فالتغير النوعي سيتطلب إعادة تقييم شامل وإجراءً منسقًا من جانب الإنسانية جمعاء، وعلى نطاق غير مسبوق في التاريخ. إن التحول بعيدًا عن العولمة باعتبارها وسيلة من وسائل التنمية سيتناقض مع جوهرها، وسيتضمن إما تراجعًا للوضع السابق؛ أو قفزة جديدة نحو المستقبل.

في الحالة الأولى — على الرغم من أن العولمة تبدو كأنها موجة كاسحة لا يمكن صدها — ينبغي ألا نبالغ في مدى اتساع تأثير العولمة. فقد هبت رياح مختلفة الاتجاهات عبر التاريخ، وليس هناك ما يضمن أن اتجاهاتها لن تتحول ثانية. وإذا نظرنا حولنا بتمعن، على المدى القريب والمدى البعيد، فلن نرى حدًّا للتخلف وضيق الأفق وكره الأجانب والانعزالية والعصبية القومية والعنصرية والحنين للحمائية والبيروقراطية المتطرفة، وتدخل الدولة الرجعية. وأكرر ثانية: كل ما يتطلبه الأمر هو تزامن حدوث ظواهر واتجاهات معينة على صعيد الاقتصاد والثقافة والسياسة عبر مسار التاريخ لكي يحدث التحول بعيدًا عن تيار العولمة السائد حتى الآن، تمامًا كما حدث في عام ١٩١٣ عندما فشلت الرأسمالية العالمية تمامًا.[16] فمنذ مئة عام، كان الظاهر من الطريقة التي ازدهرت بها العولمة الحالية أنها موجة لا تقهر؛ لكن في غضون سنوات قليلة، تراجعت فجأة وتحولت إلى ركام فترة امتدت عقودًا. وكان من حسن الطالع أن تمكنت العولمة من استجماع قوتها مرة ثانية خلال العقود اللاحقة.

في الحالة الثانية — القفزة نحو الأمام — لا بد أن يحدث تحول نوعي نحو وحدة عالمية جديدة وكاملة، واقتصاد عالمي على مستوى عال من التحضر — ناهيك عما يمكن أن يسفر عنه هذا من لقاءات مع كائنات من خارج الأرض، وهو احتمال لا يزال ضربًا من الخيال في الوقت الحاضر (لكن هذا أيضًا سوف يحدث، فقمة الغطرسة الكونية أن نعتقد أن الحياة الذكية الوحيدة على مستوى الكون كله حكر علينا). لكن بالعودة للأرض؛ ما الذي يمكن أن يُحدث هذه القفزة نحو المستقبل؟ هذا سيتطلب موقفًا دوليًّا ووحدة عالمية. وهذه المرة، لن يقوم هذا الموقف على مبدأ الهيمنة والقهر وإخضاع بعض الأشخاص لأشخاص آخرين بالقوة. فقد حدث هذا بالفعل خلال عصور الإمبراطوريات سواء التي دامت زمنًا طويلًا أو قصيرًا، والتي استعمرت عوالم أصغر منها؛ مثل إمبراطورية الإسكندر الأكبر (٣٥٦–٣٢٣ قبل الميلاد)، والإمبراطورية الرومانية، وإمبراطورية جنكيز خان،[17] والإمبراطورية الإسبانية في زمن فيليب الثاني (١٥٥٦–١٥٩٨) التي ربما لم تغب عنها الشمس أبدًا بالفعل، ولكنها سقطت قبل الهيمنة المطلقة على العالم أجمع، تمامًا كما حدث مع الإمبراطورية البريطانية في وقت لاحق. كانت أحلام القوة العظمى تراود مؤسسي إمبراطورية «رايخ الألف عام»، لكن من حسن حظ البشرية أن الرايخ الثالث — وكل العواقب الرهيبة التي تسبب فيها — لم يدم إلا اثني عشر عامًا فقط. ومن غير المستبعد أن يكون ماو تسي تونغ قد ظن أن الشيوعية التي نظمت وفق أفكاره يمكنها أن تهيمن على العالم. هذا ما يقوله لنا متخصصون ذوو شأن في هذا المجال.[18] واليوم، بعد مرور أربعة عقود على دعوة ماو إلى «الثورة الثقافية» الشائنة، ينبغي أن نضيف أن صعود الصين، التي صارت رأسمالية حتى النخاع، وتحولها إلى قوة عالمية، لم يكن هو ما فكر فيه الرئيس ماو بأي حال.

في هذا الوقت، على الإنسانية — التي لا تزال مترابطة بروابط واهية على الرغم من الاعتماد العالمي المتبادل الذي نشهده حاليًّا — أن تتحول من ممارسة مجاملات عالمية إلى دولة عالمية بحق. يجب أن يتكامل اقتصاد العالم تمامًا. وعلى هذين الأساسين، اللذين يمثلان ركيزتين صلبتين، يجب أن يبنى صرح عالمي يشبه الدولة كي ينظم عمل الإنسانية جمعاء، على الصعيدين الاقتصادي والثقافي، لمصلحة كل البشر في العالم كله. يبدو هذا ضربًا من الخيال، فالإنسانية لا تزال عاجزة عن بلوغ مثل هذا المسعى المنسق الرشيد، لكنه سيحدث قريبًا.

يمكننا أن نشعر بالإعجاب بالمنجزات العظيمة للتحرير الاقتصادي على صعيد إطلاق إمكانات الطاقة البشرية والإبداعية. ويمكننا أن نندهش من سرعة التطور

التكنولوجي التي حطمت الرقم القياسي، ومن انتشار التكنولوجيات الحديثة. بل يمكن حتى أن يداعب خيالنا حلم العودة إلى الديمقراطية المباشرة على الطراز الأثيني، مصحوبًا بخلفية التكنولوجيا الحديثة، والتعليم والمجتمع، عدا وجود اختلاف طفيف، هو أنها ستكون ديمقراطية غير مباشرة، تمارس عبر الإنترنت ووسائل الاتصال اللاسلكية، لكنها ستكون حقيقية على الأقل. فمنذ زمن طويل جدًّا، كان اجتماع الرجال البالغين (مجلس أبيلا الذي كان حكرًا على المواطنين) في الميدان في إسبرطة أعلى سلطة في الدولة اليونانية. وقتها أطلق مواطنو إسبرطة على أنفسهم اسم «السواسية»، على الرغم من تحيزهم الصارخ ضد المرأة. ومع ذلك تمتعت المرأة الإسبرطية بحرية أوسع بكثير من حرية مثيلاتها في مناطق أخرى من العالم، بما في ذلك أثينا.

لكن رأس المال والطبقة السياسية لن يسمحا بحدوث شيء من هذا القبيل. وسيستخدمان حججًا مثل افتقار الناخبين إلى المعرفة والمعلومات والنضج والمسئولية. فممثلو الشعب المنتخبون — وليس الشعب نفسه — يعرفون كيف ينبغي أن تكون الأمور. وفي أحسن الأحوال، ربما سيكون هناك زيادة قليلة في عدد الاستفتاءات، أكثر مما هو الحال الآن؛ ولكن فقط في الإطار الكافي ليظل ممثلونا قادرين على تقرير مصيرنا.

في يوم ما، منذ مئة أو مئتي سنة، وفي هذا الجزء الخاص بنا من العالم منذ عشرين عامًا فقط، كانت عشرة في المئة فقط من المجتمع تبت في مئة في المئة من قضاياه. واليوم مئة في المئة من المجتمع تبت في عشرة في المئة فقط من قضاياه، نظرًا لأن معظم نسبة التسعين بالمئة الباقية خاضعة للسوق والقوى التي تحكمه. في الواقع، يُتخذ القرار في العديد من المسائل المهمة جدًّا للغالبية العظمى من الناس دون استشارتهم، ودون حتى أن يعرف الناس شيئًا عنها أو يدركوا وجودها. وقد لا تخدم هذه القرارات بالضرورة المصالح الحقيقية للشعب. ومع ذلك فكلها «ديمقراطية». إن الطريق أمامنا لا يزال طويلًا قبل أن نصل وصولًا كاملًا إلى ديمقراطية حقيقية، لا مجرد ديمقراطية شكلية. وسوف يسود مبدأ القرن الحادي والعشرين القائل: فرق تسد، وفي بعض الأحيان، سيتسبب ذلك في الكثير من الاضطرابات بحيث لن يكون الحكم سهلًا.

ينبغي ألا نسمح لأنفسنا بأن يذهلنا «الخيال العلمي» أو «الخيال غير العلمي» التكنولوجي والاقتصادي، وإن كنت تفضل، على الأقل من منظور الوقت الراهن:

لنحلم حلمًا جميلًا بدولة عالمية عظمى فعالة ومتناغمة، ومجتمع عالمي مترابط تخدمه التكنولوجيا بفعالية، وبيئة طبيعية مطواعة لا تستنفد مواردها أبدًا.

من المثير للاهتمام أن الفنانين — المخرجين والمؤلفين والرسامين — عندما يتخيلون المستقبل البعيد (بخلاف الجانب المتعلق بالفضاء الخارجي)، يكونون أكثر ميلًا لتخيل كوكب القرود، والأرض المقفرة الخالية من السكان، والكوارث الطبيعية والحروب المفنية، لكنهم أبدًا لا يتخيلون كرة أرضية شاعرية. لكن ما يتخيلونه ليس هو ما ينتظرنا في المستقبل.

إن القيام بقفزة هائلة نحو المستقبل — وهذا يتضمن طرح أعباء العولمة الحالية من ألم ومرض، والإبقاء على جوانبها الإيجابية — سوف يتطلب الوفاء بعدة شروط. على وجه الخصوص، سوف تكون هناك حاجة إلى آلية تنسيق عالمية ملائمة. أنا لا أتحدث هنا عن نوع من شبه حكومة عالمية، فهذا ليس ضروريًّا ولا مجديًا. فالمهارة هي أن نقدم آلية قادرة على صياغة أهداف مشتركة للإنسانية، وبناء أدوات سياسية لتحقيقها. وينبغي أن يكون هناك حوار عالمي وديمقراطي، لا صراعات عالمية. ويجب أن يوضع نظام مؤسسي عالمي جديد، بدلًا من الفوضى المؤسسية القائمة. وبدلًا من المنافسة الشرسة الدائمة، أو حتى الصراع، يجب أن يكون هناك عمل قائم على تعاون سياسي خلاق وتنسيق على مستوى عالمي؛ إن لم يكن على نفس مستوى التكامل الذي يميز الولايات المتحدة، فليكن على الأقل على مستوى نموذج الاتحاد الأوروبي الحالي الناجح.

ويجب أن يتم إنجاز كل شيء مع توجيه اهتمام كافٍ لتوفير قدر وافٍ من المنافع العالمية العامة ذات الجودة المقبولة. وكلمة «المنافع» هنا مضللة إلى حد ما، لأنها ربما تشير إلى سلع مادية، لكن في هذه الحالة، نحن نقصد الخدمات، التي لا تتضمن السلع المادية على الإطلاق. إن الدولة توفر الخدمات العامة التقليدية وتدفع كلفتها في إطار نظام التمويل العام (من خلال إدارات محلية أو مركزية). وإحدى سمات مثل هذه السلع هي أن الحصول عليها يكون عادة غير مشروط. وهذه هي السلع التي نطلق عليها منافع عامة خالصة، ومن أمثلتها: الأمن القومي، أو النظام القضائي، أو المنظومة الدبلوماسية أو الإدارية. ينتفع الشعب كله بهذه الخدمات، كما يمكن إضافة منتفعين جدد بهذه الخدمات من دون حرمان المنتفعين الأصليين منها، ومن دون تكبيدهم أي تكاليف إضافية لقاء توفير هذه السلع والخدمات.

إذا تلقى جميع الأطفال اللقاحات المجانية ضد الجدري، أو إذا وفرت الدولة الخيّرة لهم ملعقة من زيت كبد الحوت مرة واحدة في الأسبوع، فهذا أيضًا منفعة عامة، على الرغم من أن هذه المنافع تؤدى أداءً يختلف عن الأداء الحمائي لإدارة الدولة أو أداء الدبلوماسية البارعة. وكذلك الحال مع العديد من خدمات البلدية، حتى التي تصل إلى مستوى جمع قمامة المساكن أو استخدام الطرق العامة. فالمنارة الموجودة عند مدخل الميناء، ليست سوى خدمة عامة، فهي تضيء للجميع، سواء دفعوا أم لم يدفعوا مقابل ذلك. وتلعب أنظمة تحديد المواقع والأنظمة العالمية الملاحية المماثلة في الوقت الراهن دورًا مشابهًا. إذ يدفع المستخدمون مباشرة مقابل استخدام المعدات التقنية اللازمة لاستقبال الإشارات، لكنهم لا يدفعون مقابل الخدمة العامة المتمثلة في انبعاث الإشارة. وينطبق الشيء نفسه على الراديو أو البث التليفزيوني المجاني (فيما عدا الحالات التي يدفع فيها رسوم للترخيص). وهكذا الحال اليوم في حالة الاستخدام المتزايد لخدمة الإنترنت على نطاق واسع. قريبًا، سوف تصبح هذه الخدمة عامة ومجانية هي الأخرى، وستصبح منفعة عامة خالصة.

الأساس الاقتصادي للخدمات العامة ينطوي على الاعتبارات التالية:

- إذا كانت هذه الخدمات متوافرة، فلا ينبغي من حيث المبدأ أن يحرم منها أي شخص، كما هي الحال مع بث الراديو مثلًا.
- قدر استهلاك أي شخص لهذه الخدمات لا يقلل قدر استهلاك الآخرين لها، مثل المارة الذين يستفيدون بفوائد إنارة الشوارع دون مصادرة هذه الفوائد لأنفسهم وحرمان الآخرين منها.
- زيادة مستخدمين جدد لا يزيد من تكلفة توفير الخدمة، كما في حالة مشاهدة عدد أكبر من الناس لشاشة التليفزيون في وقت معين للاستماع إلى تقرير عن حالة الطقس في اليوم التالي، فذلك لا يؤدي إلى زيادة تكلفة إعداد تقرير الحالة الجوية.
- ولهذه الأسباب نفسها، استثناء شخص من الاستفادة بالخدمات العامة لا يقلل تكلفة توفيرها لبقية الناس. فعلى سبيل المثال: منع شخص ما من حضور المناقشات البرلمانية لا يقلل من تكاليف إدارة البرلمان.
- تمول الخدمات العامة من الاعتمادات العامة، أي مما يطلق عليه صناديق الاستهلاك الاجتماعي، وهذا يعني أنه في حين يجري استهلاكها من قبل كل فرد، يجري أيضًا سداد ثمن الخدمة على نحو منظم من الخزانة العامة.

في هذا المجال، تضيف العولمة العديد من العوامل الجديدة وتجعل الأمور أكثر تعقيدًا. فثمة أنواع جديدة من النشاط تظهر بالفعل، وذلك يجعل سلاسة الاقتصاد العالمي — والمجتمع الدولي — تتطلب توفير خدمات عامة على نطاق عالمي. وهذا يعكس ضرورة حدوث العديد من التغييرات التنظيمية والمؤسسية، بما في ذلك تغييرات في أساليب التمويل والتوزيع. لكن تحقيق هذا الأمر على صعيد عالمي أكثر صعوبة من تحقيقه على نطاق وطني، وذلك نتيجة لغياب نظام عالمي لجمع الأموال وتخصيصها للاستخدام التنافسي العام من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، هذه مسألة ملحة لأن العديد من المشاكل التي تظهر الآن تتعدى نطاق سيطرة الصعيد الوطني، وتتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة على مستوى عالمي. وهذا ينطبق تحديدًا على الخدمات المتعلقة بحماية البيئة البشرية، وتوفير الأمن؛ وتشييد البنية التحتية التي تتيح الحركة المتدفقة والحرة نسبيًّا للمعلومات والأشخاص والبضائع؛ وتشكل نهجًا إداريًّا فعالًا وبارعًا لمواجهة المشاكل المشتركة على نطاق عالمي؛ وربما، تكفل الحد الأدنى من الأمن أو حتى من الرعاية الاجتماعية. لكن في غضون الموجة الحالية للعولمة، لم ينشأ حتى الآن أي كيان عالمي قادر على تقديم هذه الخدمات على نحو مرض — ربما بسبب الدرجة العالية من عفوية العولمة — عن طريق تنظيم عرض هذه الخدمات وتمويلها وتوزيعها في جميع أنحاء العالم.

صحيح أنه، على الرغم من كل هذا، أُنجز الكثير في مجالات معينة، حتى قبل دراسة هذه المسألة وتصنيفها ووصفها في مؤلفات تندرج تحت فئة الخدمات العامة على الصعيد العالمي. لكن هذا أمكن حدوثه نتيجة للتضافر والتفاعل بين مختلف المبادرات والمقترحات، مما اضطر — أخيرًا — أكثر اللاعبين على المسرح الدولي قوة إلى اعتماد نهج الشراكة والتفاوض للوصول إلى حل وسط فعال. ثم أجبر الأمر الواقع أضعف اللاعبين على المشاركة في وقت لاحق. وهكذا نشأت مؤسسات النظام العالمي أو مكوناته. ونحن لا نفكر في ذلك الأمر اليوم، لكن تاريخيًّا، كانت تلك هي الطريقة التي نظمت طريقة سير العمل في الخدمة البريدية على مستوى مؤسسي، حتى إن وصول رسالة من نيكاراجوا إلى سريلانكا قد يستغرق أحيانًا زمنًا يقل عن زمن وصول رسالة أخرى من منطقة وولا في وارسو إلى ضاحية أورسينو الموجودة في وارسو أيضًا. لقد شق البشر العديد من طرق المواصلات بين المناطق، وعلى الرغم من أن بعض الناس يقودون مركباتهم على الجهة اليسرى من الطريق في بعض الدول والبعض الآخر في دول أخرى يقودون على الجهة اليمنى منه، فإنه لم تعد هناك

أي بلد يقود سكانها حسب أهوائهم وفي أي جهة يشاءون، وذلك لأن مبادئ قواعد الطريق وضعت على نطاق عالمي. لكن الأمر ليس بالمثل بالنسبة للتقويم، لكن حتى أولئك الذين يفضلون إعلاء التقاليد الخاصة يمكنهم استخدام التقويم الميلادي، الذي لا يُسقط إلا يومًا واحدًا كل ثلاثة آلاف عام. ويمكن العثور على أمثلة كثيرة أخرى، المهم أن هناك اتفاقيات وتنظيمات لكل هذه الأمور، على المستوى المحلي ثم الدولي، وأخيرًا سوف يكون هذا التنظيم على مستوى الكوكب.

يحدث أحيانًا أن تنشأ منظمة عالمية تقدم خدمة عامة عالمية، نتيجة لمبادرة محلية، مثل الصليب الأحمر الذي يعود إنشاؤه إلى عام ١٨٦٣. وتتعدد الدوافع وراء هذه المنظمات على نحو شديد التنوع، وتشمل الحرص النبيل والمجرد من أي غرض سوى سلام الإنسانية. وهكذا أقيم قبو سفالبارد العالمي للبذور؛ الذي بدأ باعتباره مبادرة من العلماء، ثم أصبح مهمة تقوم عليها مؤسسة أقيمت خصيصى لهذا الغرض (الصندوق العالمي لتنوع المحاصيل)، وبات الآن منظمة تدعمها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو). يقع مستودع التخزين هذا في سبيتسبيرجين بالقطب الشمالي، على شكل أسطوانة مخبوءة في أعماق الأرض لكنها مرتفعة بما يكفي بحيث تبقى فوق مستوى سطح البحر لحمايتها تحسبًا لحدوث ارتفاع في مستوى الجذر نتيجة للاحترار العالمي. هناك جمعت عشرات الآلاف من بذور النباتات التي يعتمد عليها بقاء الإنسان، وخزنت تحسبًا لحدوث أي كارثة تهدد بفناء العالم أو أي كارثة طبيعية أقل وطأة. هذا المأوى الفريد من نوعه يقدم خدمة عامة عالمية. وقد قام هذا المشروع بنية أن يكون عامًّا لكل البشر، وليس تجاريًّا أو مرتبطًا بأي مصالح خاصة. وهو مثال رائع على الطابع المؤسسي الرشيد، وعلى تنفيذ السياسات وتنسيقها على نطاق عالمي.

هناك أيضًا حالات سابقة حدث فيها تفاهم أسفر عن توجه نحو الاتفاق على عرف عالمي. فمثلًا، باستثناء الدول الناطقة باللغة الإنجليزية، التي خرجت عن المسار الذي اختارته بقية دول العالم (وهذا ليس موقفًا انعزاليًّا على الإطلاق)، يعرف جميع سكان العالم تقريبًا وحدات القياس: المتر والكيلوجرام واللتر والهكتار ودرجة الحرارة المئوية، ويمكنهم أن يستخدموا هذه الوحدات ضمن تواصلهم المتبادل فيما بينهم. ويمكنهم أيضًا أن يصلوا إلى تفاهم ما مع أحفاد الأنجلو ساكسونيين (الدول الناطقة بالإنجليزية) إذا ما حولوا مقاييسهم تلك إلى وحدات قياس الأنجلو ساكسونيين العريقة كالقدم والرطل والجالون والأكر ودرجة الحرارة الفهرنهايتية.

ويمكنهم حتى أن يبتدعوا وحدات خاصة لتسيير عمليات الاتصال والبيع والتداول فيما بينهم. بعبارة أخرى، يستطيع الناس في جميع أنحاء العالم مضاهاة وحدات القياس وممارسة عملية التبادل، وهذا هو حجر الزاوية في عملية التجارة. لم يعد هناك تقريبًا سوى مناطق قليلة مثل مالاوي وجامبيا حيث لا يزال الناس يبيعون الطماطم بالكومة، التي يرصونها بحيث يضعون خمس حبات في الطبقة الأولى، ثم ثلاث حبات فوقها ثم حبة واحدة على قمة الكومة. ولا ضير من أن يحدث هذا في الأسواق المحلية البلدية للغاية، حيث يمكن أن نقيس السلع بالمسافة مثلًا «من هنا وحتى السور». لكن عندما نرغب في إقامة عملية بيع على نطاق سوق أوسع، لا بد أن تكون وحدات القياس معروفة ومتفق عليها.

ومع ذلك نحن لا نزال في حاجة إلى بعض المقاييس العالمية. فحتى الآن لا يوجد عملة عالمية واحدة. إننا متخلفون جدًّا في هذا الصدد، حتى عن المرحلة السابقة من العولمة، التي بدأت أواخر القرن التاسع عشر واستمرت حتى أوائل القرن العشرين. ففي تلك الأيام، كان هناك عدد أقل بكثير من العملات المحلية على مستوى العالم، ولعب معيار الذهب دور العملة العالمية في ذلك الوقت. أما الآن فيوجد عدد من العملات المختلفة أكثر من عددها منذ عقدين، بسبب تفكك الاتحاد السوفييتي السابق ويوغوسلافيا، مما أسفر عن استحداث عشرين عملة محلية مختلفة، بعد أن كانت عملتين فقط في السابق. وتعدد العملات هذا ما زال قائمًا على الرغم من ظهور عدة مناطق تستخدم دولها عملة موحدة، ويستخدم مواطنوها نفس العملة. أولى هذه العملات كان الفرنك الأفريقي،[19] الذي ظهر في عام ١٩٤٥. كانت عدة دول قد انضمت لاستخدامه في عدة نقاط أثناء السنوات اللاحقة، ثم انسحبت بعض الدول في وقت لاحق. ثم ظهر الدولار الكاريبي[20] في عام ١٩٦٥. وأحدث العملات الموحدة ظهورًا هو اليورو[21] الذي بدأ تداوله في عام ١٩٩٩. إن استحداث عملة عالمية موحدة — يمكننا أن نطلق عليها «الجلوبال» مثلًا — سوف يسهم إسهامًا ممتازًا في زيادة فعالية الاقتصاد العالمي عن طريق خفض تكاليف المعاملات، والقضاء إلى الأبد على مخاطر أزمات العملة وكل ما يترتب عليها من عواقب مالية، أو أزمات تظهر في الاقتصاد الواقعي.

ربما ستظهر عملة عالمية موحدة، فالعالم قد بدأ في الانكماش بالفعل من هذه الناحية. فإذا وقفت على الجانب المقابل من المحيط الهادئ حيث وقف بالبوا على الشاطئ الشرقي لجزيرة واليس الصغيرة الواقعة بين جزيرتي فيجي وساموا، فأنت

بذلك تنظر إلى الأمس، لأنك ستكون قريبًا جدًّا من خط التاريخ الدولي (وهو خط وهمي يبدأ اليومُ وينتهي عنده، وهو يقسم المحيط الهادئ إلى نصفين شرقي وغربي، ويلزم كل مسافر يعبر هذا الخط شرقًا أو غربًا تعديل تاريخ اليوم). عند هذه البقعة يتغير التاريخ، لكن لا يتغير سعر الصرف بين العملة المحلية والعملات العالمية الأخرى. فعندما تكون ممسكًا بألف فرنك من العملة المحلية هناك، ستكون بالضبط كما لو كنت تملك في جيبك ١٦,٣٩ ليف بلغاري إذا كنت تقف على الجانب الآخر من الكرة الأرضية على أحد شواطئ البحر الأسود في بلغاريا. وذلك لأن تصاريف الاقتصاد ربطت بين هذين المكانين اللذين لا يبدو بينهما أي شيء مشترك، سوى أن عملتيهما مرتبطتان بنفس المكان. هذا المكان هو فرانكفورت، مقر البنك المركزي الأوروبي، الذي يصدر اليورو. وهناك، يساوى الألف فرنك الكاريبي والـ ١٦,٣٩ ليف بلغاري ٨,٣٨ يورو بالضبط.

ومن الجدير بالذكر هنا أن نشير إلى عمليات الارتباط المبتكرة التي نشأت عن مثل هذه الأحداث المعقدة، فعلى الرغم من أنها اتخذت مسارات متباينة للغاية، فإنها الآن تتضافر على نحو مذهل في ذروة العمليات المرتبطة بالعولمة. فلا أحد تقريبًا في باماكو عاصمة مالي يدرك أن عملتها — الفرنك الأفريقي — مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بعملة الكورون الإستونية؛ وفي المقابل، لا أحد في تالين (عاصمة إستونيا) يعلم بالعلاقة الراسخة بين عملة إستونيا والفرنك الأفريقي الذي يتداول في المستعمرة البرتغالية السابقة غينيا بيساو. ويتغير سعر صرف الفرنك الباسيفيكي الذي يتداول في نيو كاليدونيا، وبولينيزيا الفرنسية، واتحاد جزيرتي واليس وفوتونا وفقًا لتغير كل العملات الأوروبية المتداولة خارج دول اليورو، تمامًا كما هي الحال مع الليتا الليتوانية أو المارك البوسني. ومن ثم، تبدو هذه الدول والأقاليم وكأن لها عملة موحدة، وتتذبذب أسعار صرفها باستمرار في مقابل الدولار، والين، والروبل.

بناء على هذه الحقائق التاريخية المختلفة — الاستعمار، وعلاقات دول ما بعد الاستعمار بفرنسا والفرنك الفرنسي، أو الإرث السوفييتي، ونبذ تداول الروبل، وتحول دول ما بعد الاشتراكية المتوجهة نحو الاندماج الكامل مع الاتحاد الأوروبي — أصبحت دول الفرنك الأفريقي ودول ما بعد الاشتراكية التي ربطت عملاتها مع اليورو هي في واقع الأمر أعضاء في نفس منطقة العملة الموحدة. ومع أن هذا قد يبدو غريبًا، فإن عملة توجو أو النيجر — وهي إحدى أفقر دول العالم — أقرب اليوم إلى اليورو

من الزووتي البولندي أو الفورينت المجري، مع أنهما عملتا اثنتين من الدول التي كانت رائدة في تطبيق الإصلاحات الداعمة للسوق سنوات عديدة.

ربما في يوم ما سوف يتحرك العالم على نحو أكثر جرأة في اتجاه إصدار عملة عالمية واحدة. نقطة البدء في ذلك ستكون تثبيت أسعار صرف الدولار الأمريكي واليورو والين، على الرغم من أن هذا لن يكون كافيًا في الوقت الحالي، نظرًا لأننا لا يمكننا تجاهل صعود الصين وروسيا والهند. ربما يصبح اليورو متداولًا في جزر بولينيزيا ويصبح الدولار الأمريكي متداولًا في منطقة البحر الكاريبي. ومع أن هذا شيء مثير للإعجاب، فإنه لا يغير شيئًا على نطاق الاقتصاد العالمي. فطالما لم تندمج هاتان العملتان الرئيسيتان: الدولار واليورو، ولم يثبت سعر صرفهما أمام الين واليوان والروبل والروبية، فنحن لا نزال بعيدين عن إصدار عملة عالمية. هناك أيضًا عملات قائمة بذاتها كالجنيه الاسترليني والفرنك السويسري، اللذين لا يتعجلان الانضمام إلى منطقة اليورو، ناهيك عن أي نوع آخر من العملات العالمية. كما لا يمكننا أن نغفل العملات الأخرى، التي تمثل مصدر فخر واعتزاز في موطنها بقدر الفخر والاعتزاز اللذين يحظى بهما فريقها القومي لكرة القدم، فهذه الدول لا يمكن أن تتصور نفسها من دون عملة محلية خاصة بها. مع ذلك، إذا كانت أكبر الاقتصادات في العالم ستتحرك نحو العملة المشتركة — وهذا للأسف مستبعد جدًّا، على الأقل على مدى نصف قرن آخر — فستسارع دول أخرى كثيرة للانضمام إليها. إن المجال متسع للكثير من فرق كرة القدم، وفي ذلك الوطنية منها، ولكن كلما قلت العملات، كان ذلك أفضل.

هذا طبعًا ليس خيارًا بسيطًا يمكن اختياره أو نبذه؛ فهناك مبررات جادة تؤيد الإبقاء على وجود عدة عملات؛ لأن هذا قد يتضمن بعض المزايا، لكن من الضروري معرفة كيفية الاستفادة منها وتجنب الخلط بين غايات السياسة الاقتصادية (الازدهار) ووسائلها (العملة المستقرة). فالعملات الوطنية يمكنها أن تسهم في التخفيف من حدة الانهيارات الاقتصادية (الأزمات) التي تنجم عن تزايد تباين حجم الإنتاجية بين الدول. وفي مثل هذا الوقت، خفض قيمة العملة — خفض سعر صرف العملة مرة واحدة (إضعافها) — من شأنه أن يمنح على الأقل هدنة مؤقتة للاقتصاد، تتيح زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وهذا الإجراء يمنع منتجات الدول المتعثرة من أن تصبح باهظة التكلفة في الأسواق الأجنبية، لأن المنتجات باهظة الثمن على نحو مفرط تتلاشى سريعًا من أي سوق. وإذا جرى تسعير المنتجات من دون وضع

الأسواق الأجنبية في الحسبان، فسينهار كل من الإنتاج والعمالة. وإذا لم يكن هناك تعدد عملات، فلا سبيل إلى اللجوء لتخفيض سعر صرف العملة لمواجهة ضعف القدرة التنافسية. لكن هذا بالتأكيد لا يعني أن اعتماد الولايات المتحدة لعملة واحدة (الدولار) كان أمرًا سيئًا، أو أن الصين قد تستفيد إذا استعاضت عن اليوان بمجموعة من العملات الإقليمية. يجب على أي بلد — إلى جانب امتلاك عملة واحدة، وإقليم كبير ومتباين من حيث الإنتاجية والقدرة التنافسية للشركات، كما هي الحال في الاقتصادات الوطنية الضخمة — أن يلجأ إلى الأساليب الأخرى التي قد تكون أحيانًا أكثر إيلامًا على المستوى المحلي من تخفيض قيمة العملة الوطنية (مثل ارتفاع مستوى البطالة أو التعرض لموجة من عمليات الإفلاس لسبب معين).

في أحد أيام مارس من عام ٢٠٠٠ تعادل سعر صرف الدولار أمام اليورو. في هذا اليوم، كان من المفترض أن يلقي البروفيسور روبرت موندل — الذي كان قد فاز بجائزة نوبل لتوه — محاضرة في جامعة كوزمينكي في وارسو. كان موندل قد تلقى هذا التكريم العلمي الكبير عن أبحاثه حول أفضل المناطق التي طبقت نظام العملة الموحدة، وهو المفهوم النظري الذي شكل الأساس للعملية الفعلية لإنشاء منطقة اليورو.[22] يعرف موندل عالميًّا بأنه الأب الروحي لليورو. وقد دافع موندل خلال محاضرته عن أهمية وجود عملة عالمية موحدة. وفي أولى الخطوات، اقترح تثبيت سعر الصرف على نحو دائم بين العملتين الرئيسيتين على اعتبار هذه وسيلة لتحويلهما — في واقع الأمر — إلى عملة واحدة. وأضاف أنه سيكون من الضروري للين أن يكون بمثابة السنت، نظرًا لأن سعر صرف ١٠٠ ين تقريبًا يساوي دولارًا أو يورو واحدًا.[23] في ذلك اليوم تحديدًا — كما تبين فيما بعد — كان سعر الزووتي البولندي مقابل كل من الدولار واليورو يساوي ٠,٢٥ بالضبط. قلت مازحًا إننا نستطيع اعتماد مثل هذا النظام فورًا، ونطلق على الزووتى «الربع». ولتسجيل ذكرى هذه المناسبة، قدمت لموندل عملة زووتي. لكن الأمور جرت على نحو مختلف، فقد تعثرنا جميعًا نتيجة لنظام عملة عالمي مختل، يرفع كلفة نشاط الاقتصاد العالمي، ويبطئ معدل نموه النسبي، وسوف يعرضنا هذا النظام لأكثر من أزمة في المستقبل. لكن حجة موندیل لا تزال قائمة. كما أنه لا يزال يحتفظ بالزووتي الذي أعطيته إياه، والذي بات يقدر بأكثر من ٧٠٪ من قيمته خلال السنوات السبع اللاحقة، إذ ارتفعت قيمته بنسبة ٠,١٨ دولار.

دعونا نتخيل لحظة أن الأمور جرت على نحو مختلف عام ٢٠٠٠ بحيث ظلت عملة اليورو الوليدة مربوطة دومًا بالدولار وبالين، وأن الزووتي أيضًا أضيف إلى مجموعة العملات ذات سعر الفائدة الثابت. ماذا كان سيحدث؟ كانت الكثير من الدول الأخرى — من أمريكا اللاتينية مرورًا بأفريقيا ووصولًا إلى آسيا الوسطى — ستنضم إلى هذا الاتجاه. لكن من كان سيستفيد جراء هذا؟ كان وسطاء سوق تداول العملات الأجنبية سيعانون خسائر فادحة، نظرًا لأن أحدًا لن يكون في حاجة لمعظم خدماتهم. وكان المضاربون (الذين يشار إليهم عادة بالمستثمرين) الذين يتكسبون فقط من تذبذبات أسعار الصرف سيمتنعون عن دخول السوق الرأسمالية العالمية، لأن تلك التقلبات ستصبح أقل بكثير. وستختفي المضاربة في التوقعات بشأن توجه التغيرات وكثافتها بالنسبة للكيانات الاقتصادية وعلاقة ذلك بتقلب العملة، مثلما لا يوجد الآن مثل هذه المضاربات بين ألمانيا وفرنسا، على عكس ما كانت عليه الحال عندما كان المارك والفرنك لا يزالان موجودين. وبناءً على هذا، ستتخذ القرارات بشأن الادخار والاستثمار على أرض الواقع — لا بناء على مستوى التوقعات والمضاربات — في ظل ظروف أفضل بكثير من حيث احتمالات المخاطرة. وهذا سوف يسهم في اتخاذ قرارات أكثر دقة. وسيقل عدد الاستثمارات المضللة، وستكون القرارات التنفيذية أكثر فعالية، وسيتحسن أسلوب إدارة الشركات.

وعلى أرض الواقع، سيضطر الاقتصاد الأمريكي إلى إجراء الإصلاحات الهيكلية وعمليات التعديل التي تأجلت فترة طويلة. فالولايات المتحدة لا تزال تعيش بأكثر مما تتيحه إمكاناتها، توفر القليل وتمول حصة الأسد من نموها من مدخرات الآخرين، فتتراكم الديون الفعلية عليها بسرعة كبيرة. ومع الأسف، حدث هذا نتيجة للجوء إلى آلية فريدة تتمثل في تمويل العجز الهائل المزدوج في كل من الميزانية والتجارة عن طريق الإفراط في طباعة الدولار باعتباره احتياطي العملة العالمية، الذي لا يزال الكثيرون — على الأقل حتى الآن — يميلون إلى ادخاره. إذ لا يزال نحو ٦٥٪ من احتياطي العملة العالمي بالدولار (و٢٥٪ منه باليورو، والعشرة بالمئة الباقية تتوزع بين الجنيه الإسترليني، والفرنك السويسري، والين، والوون الكوري الجنوبي). ومن قبيل المفارقة أن العجز الأمريكي مُول (مرة أخرى، وحتى الآن) من قبل بلدان أفقر، والتي تسجل فائضًا تجاريًّا هيكليًّا مع الولايات المتحدة، لا سيما الصين والدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط. وقد بلغ التوتر الناجم عن تراكم هذه التفاوتات على مدى سنوات حدود الخطر الاقتصادي. وكانت هناك فرص للتخفيف

من هذا التوتر إلى حد ما، لكن ذلك كان يعني تباطؤ النمو في الاقتصاد الأمريكي خلال السنوات الأخيرة، في الوقت الذي يتسارع فيه النمو في الإنتاج والاستهلاك في الاتحاد الأوروبي. أما في حالتنا الافتراضية، التي تتضمن ربط اليورو والدولار؛ فسيعني هذا انضمام المزيد من الدول — ربما حتى المملكة المتحدة — إلى منطقة اليورو. وحينها لن يكون الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي على حق في إبداء آراء من عينة: «نحن لم نستحدث اليورو كي نصبح غير قادرين على إنتاج طائرة واحدة في أوروبا. هذا عبث.» في الحقيقة لم يكن هناك أي عبث في استحداث اليورو، بل كان استحداثه انتصارًا للمنطق السليم وعلامة على وجود القدرة على العمل على المدى الطويل، فوق كل مصلحة وطنية خاصة. لكن العبثية كانت في السماح لأسعار الصرف في دول الأطلسي بالتشكل في ظل الهيمنة الخادعة لأيديولوجية الليبرالية الجديدة.

إن تباطؤ معدل النمو في الولايات المتحدة سيأتي في المقام الأول على حساب من حققوا أكبر قدر من الثراء في ظل موجة العولمة على مدى ربع القرن الأخير. وعلى الرغم من حملات الدعاية المؤيدة لليبرالية الجديدة، فإنها لم تقنع سوى شريحة ضيقة إلى حد ما من الرأي الأمريكي العام، نظرًا لأن الأجور الفعلية للغالبية الساحقة من السكان لم تشهد أي نمو منذ عام ١٩٨١، بينما ارتفعت الأرباح — لا سيما أرباح المضاربة — على نحو مذهل. في مثالنا الافتراضي الذي طرحناه سابقًا، سينمو الاقتصاد العالمي بأسره بوتيرة أسرع نظرًا لانخفاض تكاليف المعاملات وانخفاض احتمالات المخاطر المالية. وسيكون الدولار أقوى مما هو عليه الآن، لكن الاقتصاد الأمريكي سيكون أضعف. وسيكون اليورو أضعف، لكن دول منطقة اليورو ستكون أقوى. وستقل تفاوتات الدخل والثروة داخل هذه الدول وفيما بينها. وأخيرًا، وباختصار، سيؤدي تأثير إعادة التوزيع إلى ارتفاع مستويات إنتاج العالم عما هي عليه الآن، وستتوزع ثمار ذلك على نحو أقل إجحافًا. باختصار، سيكون هذا أكثر فعالية، وأكثر عدالة أيضًا.

وفيما يخص بولندا، كان يتعين على هذا المثال الافتراضي أن يستبعد حدوث الارتفاع الهائل للزووتي بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٧، وهو الأمر الذي أضعف تنافسية منتجات الاقتصاد المحلي. فقد أدت الواردات الرخيصة — التي توفر وظائف للناس، وأرباحًا للمستثمرين، وضرائب للحكومة في مناطق أخرى من اقتصاد العالم — إلى إقصاء الشركات البولندية إلى خارج السوق. وفي الوقت نفسه، أدى عدم ربحية

الصادرات إلى القضاء على العديد من الشركات التي كانت ستتكيف على نحو رائع في حال ارتفع سعر صرف الزووتي. وارتضاء هذا الوضع أو تأييده الواضح من جانب البنك المركزي المستقل (عن الحكومة) لم يؤد إلى تصدير السلع، بل إلى تصدير الأيدي العاملة؛ لأن الناس يسعون وراء العمل بالخارج، وأبقى أيضًا على اختلال التوازن التجاري، وسمح بتنامي الديون الخارجية مرة أخرى إلى حد خطير. كان من الممكن أن يكثُر الإنتاج والاستهلاك، وأن تنشأ قيمة أعلى بكثير، وأن يرتفع المستوى المعيشي أكثر على نحو ملموس. لكن اللاعبين الكبار خارج البلاد حصدوا حصة الأسد من ثمار النمو في الإنتاجية المحلية. هذه السياسة الخاطئة بالأساس هي دليل على انعدام تام للقدرة على الاستفادة من العولمة بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني. ومع ذلك نجد وسائل الإعلام والخبراء الزائفين، ناهيك عن الجناح الليبرالي الجديد للمشهد السياسي، يتحدثون عن الليبرالية الجديدة باعتبارها شيئًا جديرًا بالثناء.

كيف يمكن أن يكون كل هذا ممكنًا؟ وإذا كان من الممكن أن تتحسن الأمور، فلماذا لا تتحسن؟ ولماذا لم نختر المسار الصحيح، الذي لا يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة والتوتر؟ لماذا يشغل مناصب صناع القرار أولئك الذين لا يستطيعون — أو لا يرغبون — في اتخاذ القرارات الصائبة التي من شأنها تحسين الاستراتيجيات بعيدة المدى لتحقيق تنمية متوازنة؟ وإذا تحدثنا عن الموقف الآن، وبعيدًا عن السيناريو الافتراضي الذي طرحناه، لماذا لم يربط الزووتي باليورو أولًا، قبل التحول إلى اليورو في عام ٢٠٠٧، كما حدث في سلوفاكيا؟

جرت الأمور على النحو الذي جرت عليه لعدة أسباب بتنا ندركها تمامًا الآن. وما حدث لم يكن بسبب غياب الفهم العلمي للأساسيات، بل بسبب سيطرة التفكير القاصر واتخاذ القرارات بما يخدم المصالح القومية الخاصة للفئات والمجموعات. ولا يمكن كذلك تجاهل الدور الذي لعبه الغباء والتشاحن الأيديولوجي. علاوة على أن كل من يعلمون ويفهمون قد لا يصلحون للعمل بالسياسة وصنع القرار، بينما الذين يتوقون إلى السلطة ويتهافتون على اعتلاء المناصب قد لا يفهمون الأمور أو يكونون غير قادرين على اتخاذ القرارات السليمة. لكن العامل الحاسم هنا هو المصالح الخاصة وضعف الآلية السياسية التي يمكن أن تتوصل إلى الحلول المثلى لمواجهة الصراع بين تلك المصالح على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. هناك ثمن باهظ لكل هذا، لكننا لم نسدد إلا جزءًا قليلًا منه. وسندفع الباقي قريبًا. ومن العار أن

أولئك الذين سيتعين عليهم سداد الثمن عاجزون عن الانخراط في التفاعلات العالمية بحيث يتمكنون من تغريم الآخرين أكثر.

وإذا حاولنا صياغة سيناريو افتراضي أفضل للسنوات السبع الماضية — كان يمكن من خلاله أن تصير سبع سنوات من الرخاء — فمن الضروري أن نؤكد على الحاجة إلى منظور زمني أطول لصياغة حسابات الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، ونؤكد أيضًا على الحاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية شاقة من شأنها أن تقلص هوامش ربح الشركات متعددة الجنسيات وتقضي إلى حد ما على المضاربين الماليين الأقوياء كالبنوك الاستثمارية والصناديق الوقائية. وبعبارة أخرى، ستصل عوائد الإصلاح كما يحدث عادة إلى جيوب الأغنياء، لا الفقراء. وهذا التغير الشامل، الذي سيحدث من خلال عملية إعادة التوزيع، من شأنه أن يعيد تشكيل شبكة المستفيدين الكبار والصغار من المنافسة الاقتصادية الدولية والرابحين والخاسرين فيها. وهذا سيتطلب إجماعًا سياسيًّا، لكن صراع المصالح سيجعل هذا الإجماع أمرًا مستحيلًا، وهكذا ستستمر اللعبة وفقًا للقواعد القديمة. إن سياسات الولايات المتحدة تفضل أن يظل الدولار ضعيفًا بدلًا من أن تحد من استهلاكها المفرط (ومن ثم يجب أن تظل أسعار الصرف عائمة)، على اعتبار أن هذه وسيلة لتعزيز تنافسية السلع المصنوعة في الولايات المتحدة على حساب إزاحة السلع المصنوعة في الاتحاد الأوروبي (وغيره) من السوق العالمية. ونتيجة لهذا، لا يزال مستوى الإنتاج على الشاطئ الغربي للمحيط الأطلنطي يرتفع بوتيرة أسرع (حتى الآن، مرة ثانية)، ولا تزال مستويات البطالة هناك أقل، بينما الحراك الاقتصادي على الشاطئ الشرقي للمحيط الأطلنطي أضعف، ومن ثم، مستويات البطالة أعلى. وهكذا لم تتخذ الخطوات اللازمة للحد من تفاقم بعض المشاكل في الاقتصاد العالمي، على الرغم من أن تلك الخطوات كانت ستعود بأعظم فائدة.

لكن من ناحية أخرى، نجح المجتمع الدولي في حل الكثير من المشكلات المعقدة الأخرى على الصعيد العالمي، بما فيها المشكلات اللوجستية. والطيران مثال بارز على هذا، فبصرف النظر عن سوء الوضع في القرن الأفريقي، تذهب بعض رحلات شركات الطيران إلى هناك. وبصرف النظر عن عزلة النظام الشيوعي في منغوليا يومًا ما، كانت رحلات الخطوط الجوية الأجنبية تحلق فوقها. وبرغم حدة الخلاف الذي كان قائمًا بين إيران والمملكة المتحدة في عام ٢٠٠٧ وفي خضم أزمة العلاقات بينهما، حطت رحلات الخطوط الجوية البريطانية كل ليلة في مطار الإمام الخميني وأقلعت منه.

في الوقت الحاضر، نشهد تطبيع تطور شبكة الإنترنت على نطاق عالمي. وبالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن هذا قد لا يكون عفويًّا تمامًا، فإنه يحدث عادةً دون مشاركة حكومية. وهو يحدث مدعومًا بروح المبادرة الذكية للعمل الحر، وتوافق الآراء بين المهنيين، وإجماع المليارات من المستخدمين على قرارات بشأن القواعد والبروتوكولات، حتى عند استخدام محركات البحث مثل جوجل أو ياهو. تقوم شبكة الإنترنت على التنظيم والمؤسسية، إذ يجب أن يكون هناك دائمًا من يعمل على التنظيم وإضفاء الطابع المؤسسي. لذا كانت شبكة الإنترنت قائمة على توحيد المعايير، سواء أكان ذلك فيما يخص الاختيار القديم الذي كان يتعلق باختيار الشكل النهائي لتسجيل الصور التليفزيونية، أم الأسس الحالية التي تتعلق بتوزيع الموسيقى الرقمية. إن التوحيد الحالي على أعلى مستوى تكنولوجي، وما يصاحب ذلك من نزاعات قضائية على النشاط التجاري للمنظمات، مثل نزاع نابستر وأي تيونز، سينتهي بنفس الطريقة التي انتهت بها في وقت سابق المنافسة بين أنظمة تسجيل الفيديو؛ إلا أن الفرق هو أننا نعيش الآن في عالم واحد يتوحد من خلال شبكة الإنترنت. وهذا هو السبب الذي يجعل الأمر يختلف عن الأزمة التي واجهها الناس في الماضي عندما احتاروا في تقرير هل عليهم أن يلتزموا بوحدات قياسهم: الذراع والكوارت والمورج، أم يستسلموا للأجانب ويتحولوا لاستخدام وحداتهم: المتر واللتر والهكتار.

أدى تبادل السلع والخدمات إلى توافق أسفر مع مرور الوقت عن وحدة داخلية على صعيدي التقنيات والقواعد، وهذا هو السبب في أننا الآن علينا أن نستمع قبل إقلاع أي طائرة، وللمرة الألف، إلى نفس موجز تعليمات ربط حزام الأمان، وكيفية وضع أقنعة الأوكسجين في حالة الحاجة إليها. ومع أن هذه التعليمات تتلى بمختلف اللغات، فإنها تتضمن نفس المحتوى حتى لو ارتدت فتيات طاقم الطائرة التنورات القصيرة في بعض المناطق، أو غطاء الرأس الأسود في مناطق أخرى. وبمجرد هبوط الطائرة بسلام، لا أحد يهتم باختلاف قوة التيار الكهربائي من بلد إلى آخر، واختلاف شكل المقابس، واختلاف مداخل موصلات الكمبيوتر، فمن السهل استخدام المحولات والوصلات اللازمة للتغلب على هذه الاختلافات. فهذا الكتاب مثلًا يمكن كتابته في أي عدد من البقاع المتباعدة حول العالم، بفضل توافق نظم المعلومات والاتصالات، وهذه ثمرة أخرى للعولمة.

في جميع هذه الحالات كانت المصلحة المشتركة والحاجة إلى التواصل قويتين جدًّا حتى إنها اضطرتنا إلى التغلب على الاختلافات الاصطلاحية والتقنية والتنظيمية

والثقافية والسياسية. ومع ذلك فالعالم المعاصر، واقتصاده معقدان جدًّا، نتيجة لترابط شبكة الاعتماد المتبادل بين دول العالم، فالعديد من المشاكل، بما في ذلك المشاكل بالغة الأهمية المتعلقة بمصير الإنسانية، لن تحل نفسها بنفسها. والتعامل معها الآن على نحو فعال يتطلب اتخاذ تدابير جماعية على نطاق عالمي وحكمة تتعدى وتتجاوز الحدود الراسخة للثقافة والسياسة. وهذا، بدوره يتطلب التنسيق البارع لسياسات الدول ومجموعات الدول، واستراتيجيات الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات. ومن الضروري أيضًا أن نضم إلى هذه اللعبة لاعبين عالميين آخرين، لا سيما المنظمات غير الربحية، لأنها ليست حكومية ولم تفسدها رءوس الأموال الكبيرة. وأخيرًا، سيكون من الضروري ألا تتوقف حربنا ضد القطاع الرابع. أول ثلاثة قطاعات هي قطاع الأعمال الخاص، والدولة، والمنظمات غير الحكومية، أما القطاع الرابع فهو التكاثر المرضي للجريمة المنظمة والإرهاب. وهذا الجانب يتحسن تنظيمه باستمرار، ويأخذ العديد من الأشكال، بما في ذلك الشكل الرقمي غير الدموي.

وبناءً على هذه الخلفية المعقدة، سيكون من المثالية الساذجة أن ننظر إلى العولمة على أنها بوق الرخاء المعاصر، ومع ذلك فالمدافعون عن العولمة يرغبون في رؤيتها على أنها:[24] نظام عالمي لا تسوده المنافسة، بل يسوده التعاون السلمي والتوزيع العادل لثماره المتزايدة على نحو دائم. إن سراب العولمة المنزهة من كل عيب موجود تقريبًا في كل السيناريوهات متعددة البدائل فيما يتعلق بالمستقبل، وهذا ناتج عن أسلوبين مختلفين.

في الحالة الأولى — وهي جديرة بالثناء — ثمة سراب تفكير حالم يبرز الحاجة لاقتناص الفرصة لخلق مستقبل أفضل إلى أقصى حد ممكن. ويتحدث بعض أنصار الحتمية عن ضرورة أو حتمية هذا الأسلوب؛ كما يقول المثاليون. ويمكن أن نربط هذا المذهب مع مذهب اليوتوبيا الشيوعية التي تتصور عالمًا رائعًا يخلو من الطبقية، حيث يتم توزيع السلع وفقًا للحاجة، أو وفقًا للرؤية البابوية المثالية لما يسمى «حضارة المحبة».

وفي الحالة الثانية — وهي مذمومة — تنشأ يوتوبيا العولمة القائمة على أساس المشاركة — على نحو مثير للسخرية — ضمن إطار سياسة الليبرالية الجديدة والعلوم الاجتماعية الخاضعة لها. وعلى الرغم من أن بعض أنصار هذه المدرسة الفكرية يؤمنون بها — وهم بذلك يؤمنون بما لا يمكنهم حقًّا معرفته، ولا التدليل عليه — فإن آخرين يتعاملون معها باعتبارها أداة يستخدمونها في لعبتهم. ومعنى

هذا أنهم يكذبون لأنهم يعلمون أن المفهوم الذي يروجون له ليس خيارًا حقيقيًّا، ومع ذلك يواصلون الضغط لكي يحققوا رؤيتهم للعالم، من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة في المقام الأول.

نظرًا للتنوع الهائل الذي يميز العالم والظروف الاقتصادية لسكانه، فضلًا عن صراعات المصالح الشرسة التي تواجه الاقتصاد العالمي، لا يبدو مناسبًا أن نستمر في رسم مجتمعات فاضلة (يوتوبيا)، حتى لو كان هناك أشخاص يضخمون فوائد مثل هذه الممارسات الفكرية في سبيل تشكيل المستقبل بفعالية. قد يكون هذا مقبولًا في الأدب، وبالنسبة للمؤلفين الذين يفضلون أن يلهمونا الرؤى التي تقترب من تصوير الفردوس ولا يحبون ترهيبنا من وقوع كوارث مرعبة. ففي كتاب الجمهورية لأفلاطون — الذي ألفه حوالي عام ٣٦٠ قبل الميلاد — طرح أفلاطون الرؤية المثالية لدولة متوسطية مستقلة ذات سيادة، يحكمها حكام فلاسفة يسترشدون بأفكار الحق والخير والجمال في تصور لمجتمع متناغم يجمعه التوافق الجماعي. ومنذ نحو خمسمئة عام مضت، كتب توماس مور في إنجلترا كتابه «المدينة الفاضلة» في عام ١٥١٦؛ في نفس الوقت الذي كان فيه الإسبان الذين اتبعوا مسار المستكشف فاسكو بالبوا في النصف الآخر من الأرض — التي بات معروفًا بالفعل في ذلك الحين أنها كروية — يركبون سفنهم على شواطئ بنما ليبحروا — باسم قيمهم السامية المزعومة — قاصدين أراضي الإنكا؛ حيث كانوا سيدمرون حضارة عظيمة هناك.

ينبغي أن نعلم على أي حال أن «المدينة الفاضلة» يمكن أن تعني «مكانًا طيبًا»، لكنها يمكن أن تعني أيضًا «مكانًا لا وجود له». ولا يسع المدن الفاضلة أيضًا تجنب السياسة، حتى إذا كانت الأمور تسير على أفضل ما يكون عندما تكون هذه السياسة واقعية وعملية. وهكذا، فإن العالم الذي نحلم به حتى لو أذهل البعض باعتباره ممكنًا من الناحية النظرية، وقابلًا للتحقق من الناحية التكنولوجية، فإنه للأسف غير واقعي ولا يمكن الوصول إليه من الناحية السياسية العملية. ومع ذلك يمكننا، ويجب علينا، أن نواصل التطلع إلى المدينة الفاضلة، كما ينبغي علينا الاستمرار في محاولة بلوغ الأفق، لأن هذا هو ما سيعتمد عليه الجوهر العميق للتقدم خلال الأجيال القادمة.

يكمن معنى التقدم الاقتصادي في حقيقة أنه منطقي؛ في كل زمان وفي كل مكان.